صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي

2020

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي 2020

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

للتواصل،
يرجى الاتصال بالدائرة الاقتصادية، وفق العنوان التالي:
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف رقم: 6215000 2 (971+)
فاكس رقم: 6326454 2 (971+)
البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae
الموقع الرسمي للصندوق على الشبكة الإلكترونية: http://www.amf.org.ae

المحتويات

رقم الصفحة

- تقديم ..... ب
- رسالة المدير العام رئيس مجلس الإدارة..... ج
- نبذة عن صندوق النقد العربي 01
- إطار استراتيجية الصندوق (2020-2025) 06
- خلاصة أنشطة الصندوق خلال عام 2020 10
- نشاط الصندوق في مجال الإقراض 13
- أنشطة المعونة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء 19
- أنشطة دعم تطوير القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية..... 21
- نشاط الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات 29
- أنشطة الصندوق في مجال إصدار البحوث، والدراسات الاقتصادية، والكتب، والتقارير، والنشرات..... 32
- نشاط الصندوق في مجال الاستثمار 36
- نشاط برنامج تمويل التجارة العربية..... 40
- أنشطة الصندوق في سياق تعزيز أطر التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية..... 41
- أنشطة أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية، ومؤسسات النقد العربية..... 43
- أنشطة أمانة مجلس وزراء المالية العرب..... 47
- منصة "بُنى" لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية..... 48
- أنشطة الصندوق بإطار المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية 50
- أنشطة الصندوق بإطار مبادرة دعم وتطوير القدرات الإحصائية في الدول العربية "عربستات" 53
- الوضع المالي الموحد للصندوق كما في 31 ديسمبر 2020..... 55
- البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات الخارجيين 60
- الهيكل التنظيمي للصندوق 100
- ملاحق التقرير 104

تقديـــــم

يتم إعداد التقرير السنوي لصندوق النقد العربي حسب مقتضيات المادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية إنشائه، ويُقَدِم التقرير خلاصة نشاط الصندوق، والمركز المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بما يتضمن ما قدمه الصندوق للدول الأعضاء من دعم على المستويين المالي والفني، من خلال أنشطة الإقراض والمعونة الفنية، وإسهاماته في مجال دعم تطوير القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية ، وبناء وتطوير قدرات الكوادر العربية الرسمية بوزارات المالية، والتخطيط، والاقتصاد، والتجارة، والبنوك المركزية، والمؤسسات الإحصائية الرسمية، من خلال الدورات التدريبية، وورش العمل، والندوات، التي ينظمها معهد التدريب وبناء القدرات التابع له. كما يستعرض التقرير الأنشطة البحثية، بما يتضمن الدراسات الاقتصادية والمالية والنقدية، والتقارير والنشرات والكتب. كذلك، يتضمن التقرير الأنشطة الأخرى، والفعاليات، التي نظمها الصندوق في المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية، بهدف طرح حلول ومقترحات لمواجهة التحديات المختلفة التي تواجهها الاقتصادات العربية، وتبادل الآراء والخبرات بشأن القضايا الاقتصادية المعاصرة، بما يسهم في دعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وبوجه خاص على صعيد القطاع المالي والنقدي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة. كما يلقي التقرير الضوء على المبادرات التي يتبناها الصندوق استجابة لمتطلبات الدعم الفني لدوله الأعضاء، وتطوير وتحديث البنية التحتية للأنظمة المالية والنقدية والمصرفية في الدول العربية. يبين التقرير أيضاً تطورات النشاط الاستثماري الذي يقوم به الصندوق، حسب ما حددته المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه، وكذلك خلاصة نشاطه في مجال دعم وتعزيز التجارة العربية.

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

رسالة المدير العام رئيس مجلس الإدارة

يشهد العالم منذ شهر فبراير 2020 أزمة صحية واقتصادية غير مسبوقة هي الأشد في العصر الحديث، على إثر تفشي فيروس كورونا المُستجد (Covid-19). ألقت هذه الأزمة بظلالها على اقتصادات دول العالم المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء، وتسببت في مستويات غير متوقعة من الركود الاقتصادي، والبطالة وانخفاض العائدات على المدخرات، وتصدع سلاسل القيمة العالمية، في ظل حالات الإغلاق التي فرضتها العديد من الدول لمنع تفشي المرض، وتردي أوضاع المالية العامة، وارتفاع معدلات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات غير مسبوقة. فاقمت حالة عدم اليقين بشأن آفاق التعافي الاقتصادي وتأخر اكتشاف علاج أو لقاح للفيروس، من تداعيات الأزمة، فهبطت مستويات ثقة المستهلكين والمستثمرين، لتهبط معها مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة، وتدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى أدنى مستوياتها، وهو ما يتوقع في ضوئه انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة غير مسبوقة، وخسارته بما يتراوح بين 8 و12 تريليون دولار خلال عامي 2020 و2021.

إزاء هذه الأزمة، سارعت المؤسسات الدولية والإقليمية لتقديم حزم إنقاذ واسعة النطاق، للحيلولة دون وقوع الاقتصاد العالمي في دوامة الركود الاقتصادي، وتبنت الدول سياسات نقدية ومالية توسعّية غير مسبوقة، في إطار حزم تحفيزية قدرت قيمتها بنحو 19.5 تريليون دولار أمريكي، ساهمت في التخفيف من التبعات السلبية الناتجة عن انتشار الجائحة على كل من الأفراد والشركات، وساهمت في تمهيد الطريق للتعافي الاقتصادي.

ولم تكن الدول العربية بمنأى عن ذلك، لاسيما في ظل انفتاح اقتصاداتها على الاقتصادات العالمية. على الرغم من تباين درجة تأثر الدول العربية بالأزمة نظراً لاختلاف هياكلها الاقتصادية، ودرجة انكشافها على الاقتصادات والأسواق العالمية، فقد خسرت الاقتصادات العربية كمجموعة بعضاً من مكتسباتها خلال السنوات التي سبقت الأزمة، حيث تعرضت أسواق المال وأسواق النفط العالميين إلى تقلبات غير مسبوقة. بهذا الصدد، سارعت الدول العربية لاتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة، هدفت لدعم السيولة في القطاع المالي، وتعزيز جانب الطلب.

بمجرد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية عن فيروس كورونا المستجد "جائحة عالمية"، اتخذت حكومات الدول العربية إجراءات جادة متبوعة بإجراءات وقائية للحد من التأثير السلبي لانتشاره على الاقتصادات العربية، فضلاً عن حزم تحفيز لتنشيط الطلب الكلي بلغت قيمتها ما يقرب من 232 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك مجموعة متنوعة من التدابير لتخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي للفيروس، ودعم الانتعاش الاقتصادي على المدى المتوسط. تجدر الإشارة إلى اختلاف مستويات حِزَم التحفيز باختلاف الحيز المالي المتاح لكل دولة عربية، وكذلك مستويات تغطية شبكات الأمان الاجتماعي، وقدرة البلدان على تعبئة أموال ضخمة في وقت قصير للتغلب على الصدمات الاقتصادية.

على مستوى الاقتصادات العربية كمجموعة، من المتوقع أن يكون لجائحة كوفيد-19 تأثيراً سلبياً عميقاً عليها، حيث تساهم القطاعات المتأثرة بالإغلاق الكلي أو الجزئي في الدول العربية بنحو 70 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. من ناحية أخرى، ألحقت الأزمة ضرراً بالغاً بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي يساهم بحوالي 45 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب نحو ثلث القوى العاملة.

إضافة لذلك، ستتحمل مجموعة الدول العربية المُصَدِّرة للنفط نحو 50 في المائة من عبء التخفيض العالمي في إمدادات النفط في عامي 2020 و2021 المُقرة في إطار اتفاق "أوبك +"، الأمر الذي سيكون له تأثيراً كبيراً عليها. فعلى الرغم من جهود التنويع الاقتصادي المستمرة، لا يزال قطاع النفط يسهم بنحو 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و42 في المائة من إجمالي الصادرات، و60 في المائة من الإيرادات العامة للدول العربية كمجموعة.

كذلك، تأثر المستوى العام للأسعار في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 بعدد من العوامل، حيث أثرت جائحة كورونا على مستوى المعروض من السلع بسبب اضطراب سلاسل الإمداد العالمية كنتيجة للجائحة في بعض الدول العربية، فيما أدى قيام بعض الدول العربية بزيادة معدل ضريبة القيمة المضافة، وتوسيع الوعاء الضريبي للسلع الانتقائية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في هذه الدول. إضافة إلى ذلك، فقد تأثر المستوى العام للأسعار في بعض الدول العربية بالتطورات الداخلية غير المواتية وتأثيرها على أسعار السلع والخدمات. من ناحية أخرى، واكب تواصل الضغوط التضخمية، ضغوطاً إضافية نتجت عن التراجع الكبير المُسجل في قيمة بعض العملات العربية مقابل العملات الأجنبية، كانعكاس للتحديات الاقتصادية التي تواجه هذه الدول، وهو ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، ومعدلات التضخم في تلك الدول. من العوامل التي خففت من الضغوط التضخمية، تراجع الطلب المحلي كنتيجة لانخفاض مستويات النشاط الاقتصادي في معظم الدول العربية بسبب جائحة كورونا، والتدابير التي قامت بها حكومات معظم الدول العربية في هذا الشأن للحفاظ على استقرار أسعار السلع والخدمات خلال تلك الفترة.

بيد أن ثمة أمل بدأ يلوح في الأفق بقرب تجاوز الجائحة، بحسب التقارير الدولية، في ضوء اكتشاف عدة لقاحات للحماية من الفيروس. إلا أن ذلك يجب ألا يثنينا عن الاستفادة واستخلاص الدروس من هذه الجائحة. فما كان للجهود الكبيرة التي بذلت على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية لتؤتي ثمارها في احتواء تداعيات الأزمة لولا سنوات البحث والدراسة والعمل الشاق قبل الأزمة في مجالات التقنية، والتشغيل الآلي للوظائف، والاقتصاد الرقمي، والحكومات الإلكترونية. كل هذه الجهود والبنية التحتية التقنية المتينة مكنت الحكومات من الاستجابة بنجاعة على كافة المستويات لاحتواء تداعيات الأزمة.

تظل المخاوف من التأثيرات السلبية المرتبطة بالجائحة على الاقتصاد العالمي قائمة، على خلفية عدم اليقين حول المدى الزمني اللازم للتعافي من تداعيات الجائحة، ومسارات التعافي المرتقبة، للعودة مجدداً للأنماط الاعتيادية للنمو الاقتصادي، خاصة في ظل احتمالات أن يشهد العالم موجة ثانيةً وثالثةً من الجائحة. كما لا يزال الاقتصاد العالمي أسيراً لعدد من مثبطات النمو ومن أهمها استمرار التوترات التجارية، والاضطرابات في سلاسل الإمداد الدولية، وتراجع مسارات التقدم المُحقق على صعيد التنمية البشرية، والانخفاض التاريخي في معدلات الإنتاجية. تستلزم مواجهة هذه التحديات جهود غير مسبوقة على صعيد السياسات، وتكاتف دولي للوصول إلى تفاهمات داعمة لمسارات التعافي الاقتصادي، والدفع باتجاه تسهيل عملية التحول الاقتصادي للتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة وشمولية للنمو الاقتصادي.

في ظل هذه التطورات، تواجه الاقتصادات العربية تحديات متعددة الأبعاد سوف تؤدي إلى انخفاض مستويات النشاط في كلا القطاعين النفطي وغير النفطي. بناءً عليه، من المتوقع حدوث انكماش في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عام 2020، يتبعه تعافي تدريجي في عام 2021، وتوقع تسجيل نمو موجب يقارب مستوياته قبل الأزمة.

يأتي ضيق حيز السياسة المالية المُتاح لدعم الانتعاش على المدى المتوسط في مقدمة التحديات التي تواجه صُناع السياسات ومتخذي القرار بالدول العربية، كما تبرز الحاجة لضمان التخصيص الفعال والسريع للموارد بين القطاعات الاقتصادية، لمواكبة التحول الهيكلي الذي فرضه انتشار الفيروس، وهو ما يستلزم الإسراع بوتيرة التحول الرقمي، وضرورة الحفاظ على السياسة المالية التيسيرية مع أهمية القدرة على تحمل الديون.

على صعيد متصل، هناك حاجة مُلحة إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي واعتماد سياسات سوق العمل النشطة للحد من فقدان الوظائف، خاصة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن ضرورة استحداث أنماط تمويل مبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومواجهة الضيق المرتقب للأوضاع في الأسواق المالية، وأثره على قدرة الاقتصادات العربية على تلبية متطلباتها التمويلية.

من وجهة نظرنا، تنطوي مرحلة التعافي على العديد من التحديات، حيث يقع على عاتق الحكومات وصناع السياسات تكثيف الجهود لخلق الوظائف، وتوفير السيولة للشركات والأسر، وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي لحماية محدودي الدخل، وضمان كفاية الموارد المتاحة للنظم الصحية، وتوجيه برامج الدعم بدقة نحو الفئات المستحقة، ووضع الآليات الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة من خطط التعافي. بهذا الخصوص، يتعين اتخاذ المزيد

من الإجراءات لمعالجة مواطن الضعف في الدول التي تعاني من ضيق الحيز المالي، لضمان سلاسة التعافي، والحفاظ في الوقت نفسه على معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

في المقابل، قد تكون الجائحة سبباً في توفير فرص لبناء مستقبل أفضل، بمساعدة المؤسسات الإقليمية والدولية التي لعبت دوراً هاماً في مساعدة الدول على تجاوز الأزمة من خلال آلياتها التي مكنتها من الاستجابة السريعة والفاعلة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لدولها الأعضاء.

بهذا الصدد، قام صندوق النقد العربي خلال عام 2020، بتفعيل الإجراءات المبسطة والسريعة، سواءً في مجال دراسة وتقييم الأوضاع المترتبة على الجائحة وتداعياتها على اقتصادات الدول العربية الأعضاء، أو تلك المتعلقة بتسريع عملية صنع القرار، وتقديم القروض لدعم برامج الإصلاح ومواجهة الخلل في ميزان المدفوعات، فضلاً عن تقديم المشورة والمعونة الفنية، والتدريب، وتبادل المعلومات والبيانات والتحليلات، مع التركيز على السياسات التي تنعكس بصورة كبيرة على رفاهية ومستوى معيشة المواطن.

كما أكد الصندوق خلال مشاركته في أعمال قمة الرياض لقادة مجموعة العشرين التي عُقدت، خلال الفترة (21-22 نوفمبر) 2020، تحت شعار "اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع"، على ضرورة بناء مستقبل شامل ومستدام وقادر على الصمود، بالتوازي مع تكثيف الجهود والبناء على المكتسبات في مجالات نظم التعليم، وأسواق العمل، ونفاذ الجميع إلى الفرص، لاسيما المرأة والشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومتناهية الصغر.

نبذة عن صندوق النقد العربي

النشأة

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الصندوق في السابع والعشرين من شهر أبريل عام 1976 في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية. تميزت اتفاقية إنشاء الصندوق بشمولية الأغراض التي أوكلت إليه، ومرونة الوسائل التي أتاحتها له لتحقيقها. يضم الصندوق حالياً في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويتخذ الصندوق مدينة أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً دائماً له.

الرسالة

يعد إنشاء الصندوق ثمرة للجهود التي بذلتها الدول العربية في مجال التعاون النقدي والمالي منذ منتصف عقد الأربعينات، لتنفرد بذلك المنطقة العربية بين كافة التكتلات والتجمعات الإقليمية والاقتصادية في العالم بوجود صندوق نقد خاص بها. جسَّد إنشاء صندوق النقد العربي الحُلم الذي راود صُنَّاع القرار في الدول العربية لفترة طويلة بإيجاد الآلية التي تعزز التعاون والتكامل النقدي بين الدول العربية، ضمن منظومة العمل العربي المشترك، الذي يسعى إلى تقوية أواصر التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية تمهيداً للوصول إلى هدف الوحدة العربية المنشودة على كافة الأصعدة.

يعتمد الصندوق منهجية استباقية في تقديم الدعم لدوله الأعضاء، حيث يبادر بدراسة التداعيات الاقتصادية على الاقتصادات العربية، الناجمة عن التطورات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، ويضع البدائل المناسبة لتقديم الدعم المالي والفني للمساعدة في التعامل معها، والعودة بالاقتصادات العربية المتأثرة بتلك التطورات إلى مسار التنمية المستدامة. كما يُطَبِّق الصندوق خطط استراتيجية ممنهجة لإدارة الأزمات التي قد تتعرض لها اقتصادات المنطقة العربية ومواجهة تداعياتها، حيث يحظى الصندوق بنخبة من الكوادر الفنية والمتخصصين، يتم استقطابهم من كافة الدول العربية، ممن لديهم المؤهلات العلمية والخبرات العملية التي تؤهلهم للعمل.

يولي الصندوق اهتماماً كبيراً بتحقيق التعاون وتبادل الخبرات، في مجال السياسات النقدية والمالية بين الدول العربية وتنسيق مواقفها في المحافل والاجتماعات الدولية، وكذلك تعزيز التنسيق بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في مختلف المجالات ذات الصلة بعمل هذه المصارف، بما يساعد على تبادل التجارب والخبرات فيما بينها، وتنسيق المواقف تجاه المستجدات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالعمل المصرفي. تصب هذه الجهود في العمل على تحقيق التعاون النقدي بين الدول العربية بُغْية الوصول لصيغة مشتركة في بناء السياسات النقدية.

كما يحظى موضوع تطوير الأسواق المالية العربية باهتمام خاص من جانب الصندوق، انطلاقاً من قناعته بأهمية دور هذه الأسواق في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها لتمويل خطط التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، بما يسهم في خلق فرص العمل المنتج، وتنويع وتوسيع قاعدة الاقتصاد والإنتاجية.

يوفر الصندوق لدوله الأعضاء، برامج للمعونة الفنية ترتبط بتطوير السياسات وآليات العمل، وتنمية قدرات الكوادر العربية، ويحرص على إثراء المبادرات التي يتبناها على المستوى الإقليمي لتطوير أنظمة الدفع، وتطبيقات التقنيات المالية الحديثة، وأسواق رأس المال، وقواعد البيانات الاقتصادية وإحصاءات الحسابات القومية، وتعزيز الجهود الرامية لتحقيق الشمول المالي، وغيرها من النشاطات ذات العلاقة بعمل الصندوق.

الأهداف

تضمنت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق ثمانية أهداف يسعى الصندوق من خلال أنشطته المختلفة إلى تحقيقها، وهي:

1. تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
2. استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على

إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.

3. إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.
4. إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول العربية الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حيثما يُطْلَب منه ذلك.
5. دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.
6. تطوير الأسواق المالية العربية.
7. تنسيق مواقف الدول العربية الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.
8. تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية الأعضاء، بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

إضافة إلى ذلك، نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على أن يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء، التي تعقد اتفاقيات اقتصادية، تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق الهدف الأسمى للصندوق، وهو الوصول إلى التكامل الاقتصادي والنقدي العربي.

الوسائل والموارد

يعتمد الصندوق عدد من الوسائل في سبيل تحقيق أهدافه، أفردتها المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه، منها، تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء، للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقي دول العالم، الناجم عن تبادل السلع والخدمات والتحويلات وانتقال رؤوس الأموال، وإصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء، تعزيزاً لفرص استفادتها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها، والتوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.

من هذه الوسائل أيضاً، تنسيق السياسات النقدية للدول العربية الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، كذلك العمل على تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

كما نصت الاتفاقية على أن يضع الصندوق بالاتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء، ذات العلاقة، الترتيبات اللازمة لإدارة أي أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى، عربية أو غير عربية، بما يتفق مع أهداف الصندوق.

كذلك، أكدت المادة السادسة من اتفاقية إنشاء الصندوق على ضرورة تعاون الدول الأعضاء فيما بينها، وفيما بينها وبين الصندوق، للإقلال من القيود على المدفوعات الجارية، وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها، مع استهداف إزالة القيود المذكورة كليةً، والعمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات الاقتصادية، ولا سيما المالية والنقدية منها، بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة.

تأكيداً للمرونة المعطاة للصندوق في تحقيق أهدافه، نصت المادة التاسعة على إمكانية قيام الصندوق، بقرار من مجلس المحافظين، باتباع أي وسيلة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه.

تتكون موارد الصندوق، وفقاً لما نصت عليه المادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه، من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق، وأية موارد أخرى يقرها مجلس المحافظين.

إطار الحوكمة بالصندوق

يرتكز إطار الحوكمة بالصندوق على مجموعة من المبادئ، حيث يضع الصندوق مهمة الالتزام بها في مقدمة أولوياته، وتتلخص بالتالي:

مبدأ حماية حقوق الدول الأعضاء والمعاملة المتكافئة لهم، حيث يكفل إطار الحوكمة بالصندوق حماية حقوق المساهمين، وتسهيل ممارستهم لها ومعاملتهم بتكافؤ، ولا يتيح الإطار التفرد بالقرار في المسائل

الجوهرية، سواءً على مستوى مجلس المديرين التنفيذيين أو على مستوى الإدارات التنفيذية، حيث أن أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين تتم الموافقة على ترشيحهم من أعلى سلطة، وهو مجلس المحافظين، ويتم اختيارهم من مواطني الدول الأعضاء المشهود لهم بالخبرة والكفاءة. يعمل مجلس المديرين التنفيذيين وفق قواعد إجرائية تنظم اتخاذ القرارات. على مستوى الإدارات التنفيذية، تنظم سياسات وإجراءات العمل المسؤوليات والصلاحيات، كما تدرس اللجان المتخصصة الأمور الجوهرية وتتخذ التوصية بشأنها.

مبدأ الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، الذي يهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصالح، بما يشمل الدول الأعضاء والموظفين والمتعاقدين مع الصندوق.

مبدأ تحقيق الإفصاح والشفافية، باعتبار أن مجلس المحافظين هو المعني بذاته بالمرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة، والإفصاح عن مدى تمتعهم بالحيادية، حيث يوافق المجلس مجتمعاً على ترشيح الأعضاء ويحدد المزايا الممنوحة لهم.

مبدأ المساءلة، الذي يطبقه الصندوق على جميع المستويات، إذ يعكس إطار الحوكمة المُطَبَّق مدى الحرص الذي يوليه الصندوق لتوضيح اختصاصات الأجهزة التوجيهية والإشرافية والتنفيذية، وتكاملها وتفاعلها، وتعزيز قنوات الاتصال والتنسيق بينها، إضافة إلى توسيع نطاق المشاركة في الرأي قبل اتخاذ القرار.

يتكون هيكل أجهزة الحوكمة من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين الذي تنبثق منه لجنة المراجعة والمخاطر، ومنظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تشمل الدوائر والوحدات التنفيذية ولجان الإدارة، ومكتب التدقيق الداخلي، ومدققي الحسابات الخارجيين.

مجلس المحافظين، يضم محافظي جميع الدول العربية الأعضاء، ويعتبر بمثابة السلطة العليا المعنية بالتوجيه الاستراتيجي والمساءلة وتقييم الأداء، حيث أناطت اتفاقية الصندوق كافة سلطات الإدارة إلى مجلس المحافظين وخوّلته سلطة تفويض مجلس المديرين التنفيذيين في ممارسة أي سلطة ما عدا السلطات الحصرية له[1]. يعقد المجلس اجتماعاته سنوياً وفقاً للقواعد الإجرائية التي تنظم إجراءات الاجتماعات والتصويت. ينتخب المجلس سنوياً أحد المحافظين من بين أعضائه رئيساً له بالتناوب.

مجلس المديرين التنفيذيين، يتكون من المدير العام رئيساً وثمانية أعضاء غير متفرغين، يتم تعيينهم من جانب مجلس المحافظين من الدول الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يتولى مجلس المديرين التنفيذيين الإشراف على نشاط الصندوق، حيث يختص مجتمعاً بالإشراف على وضع السياسات الجوهرية وخطط وبرامج العمل الاستراتيجية والأداء ومساءلة الإدارة التنفيذية ورفع التقارير لمجلس المحافظين. يعقد المجلس اجتماعات ربع سنوية لاتخاذ القرارات، وفقاً لقواعد وإجراءات التصويت المحددة باتفاقية إنشاء الصندوق.

لجنة المراجعة والمخاطر، المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين، وتتكون من ثلاثة أعضاء مستقلين عن إدارة الصندوق التنفيذية، يتم انتخابهم من قِبَل مجلس المديرين التنفيذيين من بين أعضائه في بداية كل دورة للمجلس. تقوم اللجنة بمهامها وفقاً لميثاق ينظم عملها، ويهدف إلى مساعدة المجلس على القيام بمهامه الإشرافية، من خلال مراقبة سلامة البيانات المالية، ومتابعة تطبيق سياسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتقييم فعالية مكتب التدقيق الداخلي ومناقشة تقاريره، ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومناقشة تقاريره، وتلقي بلاغات المخالفات والتوصية بشأنها.

منظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تتكون من المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وست دوائر تنفيذية متخصصة هي: الدائرة الاقتصادية، ومعهد التدريب وبناء القدرات، ودائرة الاستثمار، والدائرة المالية، ودائرة الخدمات المساندة، ودائرة القانونية والامتثال، إضافة إلى وحدة الاستراتيجية والتقييم، ووحدة إدارة المخاطر. كما تتولى لجان الإدارة التنفيذية بصفتها جهات استشارية تقديم المشورة في الأمور الجوهرية، وتتكون عضويتها من كبار موظفي الصندوق ذوي الاختصاصات، وهذه اللجان هي: لجنة القروض، ولجنة الاستثمار، واللجنة الإدارية، ولجنة إدارة المخاطر. تعمل الوحدات التنظيمية في الصندوق بإطار نظام للضبط الداخلي مترابط ومتكامل، يشتمل على لوائح تنظيمية، وسياسات وقواعد، وإجراءات

[1] تتمثل السلطات الحصرية لمجلس المحافظين وفق اتفاقية إنشاء الصندوق في: تعيين المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، وتحديد مكافآتهم ومخصصاتهم، وقبول الأعضاء الجدد، وإيقاف العضوية، وزيادة رأس المال، وتوزيع الدخل، وتعيين مراقبي الحسابات، واعتماد الحسابات الختامية، والبت في تفسير أحكام اتفاقية الصندوق وتعديلها.

عمل تنظم نشـــاطات الصـــندوق وعملياته، ولا يتيح النظام التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية.

مكتب التدقيق الداخلي، الذي يشـــكل مكوناً هاماً في منظومة الضبط الداخلي، حيث تحرص الإدارة العليا على أن يؤدي دوره باســتقلالية. تشــمل مهام المكتب تقييم فعالية أنظمة الضـــبط الداخلي وأنشـــطة إدارة المخاطر والحوكمة وفقاً لمنهجية معتمدة، ويتواصـــل مباشـــرة مع لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

التدقيق الخارجي، الذي يشكل حلقة هامة في منظومة الحوكمة، حيث يختص مجلس المحافظين دون غيره بتعيين مدققي الحســـابات الخارجيين، بتوصـــية من مجلس المديرين التنفيذيين، ولا تتيح اتفاقية الصندوق لمجلس المحافظين تفويض هذا الاختصـاص لأي من السلطات الأخرى بالصندوق.

تجدر الإشـــارة إلى أن الصـــندوق يتبنى أفضـــل الممارســـات المتعارف عليها دولياً لرصـــد ومراقبة وتقييم ومعالجة المخاطر التي يمكن أن تؤثر في قدرة الصـــندوق على تحقيق أهدافه الإســـتراتيجيّة، وما يضـــعه ويطبّقه من إجراءات وتدابير للوقاية أو الحدّ من آثار تلك المخاطر.

بهذا الصـــدد، ترمي ســـياســـة إدارة المخاطر في الصـندوق إلى ضـمان حُسـن إدارة المخاطر التي قد تُعيق قدرة الصـــندوق على النهوض بمهمته وبلوغ أهدافه، والمبادرة باتخاذ ما يلزم للحدّ من تداعيات المخاطر المحتملة. كما تســـتهدف ســـياســـة إدارة المخاطر في الصـــندوق العمل على تدارك الأحداث الســـلبية المحتملة من خلال تحديد، وقياس، ورصـــد، ومراقبة، والتقرير عن احتمـالية التعّرض لمخـاطر ضـــمن الحدود والمســـتويات المســـموح بها، ورفع التقارير للإدارة العليا ومجلس المديرين التنفيذيين. كما تســـتهدف الســـياســـة ضـــمان اتســـاق مهام إدارة المخاطر في الصـــندوق مع الممارســـات الرائدة مما يساعد في تعزيز الانضباط المؤسسي لجهة التعامل مع المخاطر.

وبغرض تعزيز إطار الحوكمة بالصـندوق، تم إنشـاء وحدة إدارة المخاطر ضمن البناء المؤسسي، لتعزّيز منظومة الحوكمة في الصـندوق لتشـمل خطوط دفاع ثلاثـة لجهـة إدارة المخـاطر، تتمثـل في الوحـدات التنظيمية كخط دفاع أول، يليه وحدة إدارة المخاطر كخط دفاع ثانٍ، ثم مكتب التدقيق الداخلي كخط دفاع ثالث. تهدف الوحدة إلى تأصـــيل مفهوم "الإدارة الفعّالـة" للمخـاطر الرئيســـة المرتبطـة بنشـــاط الصندوق، من خلال التركيز على محددات مؤسسية لإنجاز الأعمال، وضـــمان وتنظيم جماعية الأداء، والتأكيد على النهج الاستباقي للصندوق.

تتضـــمن مهام ومســـؤوليات وحدة إدارة المخاطر، تعزيز القدرات المؤسسية لإدارة المخاطر من خلال القيام بمراقبة مســـتقلة وإشـــراف على المســـتوى المؤســـســـي للمخـاطر الإســـتراتيجية، والمـالية، والاستثمارية، والتشغيلية، ومخاطر السمعة، فضلاً عن وضـــع إجراءات ملائمة وفعّالة لإدارتها وفقاً لإطار وسياسة تتناسب مع أنشطة الصندوق وطبيعة عملياته، وتوجهاته الإســـتراتيجية، أخذاً بالاعتبار ضـــرورة توافر قدر مناســـب من المرونة وبدائل للتعامل مع المتغيرات والأحداث.

بهذا الســـياق، تعمل الوحدة على تطوير القدرات المؤســـســـية المؤثرة في إدارة المخاطر، بما يشـــمل تعزيز ثقـافـة إدارة المخـاطر والقـدرات البشـــريـة والتنظيمية، والقدرات التقنيّة، إضـــافةً إلى القدرات المالية، من خلال المراقبة والإشراف المؤسسي لجهة إدارة المخاطر، وتطبيق إجراءات ملائمة وفعّالة.

شكل رقم (1): إطار الحوكمة في صندوق النقد العربي*

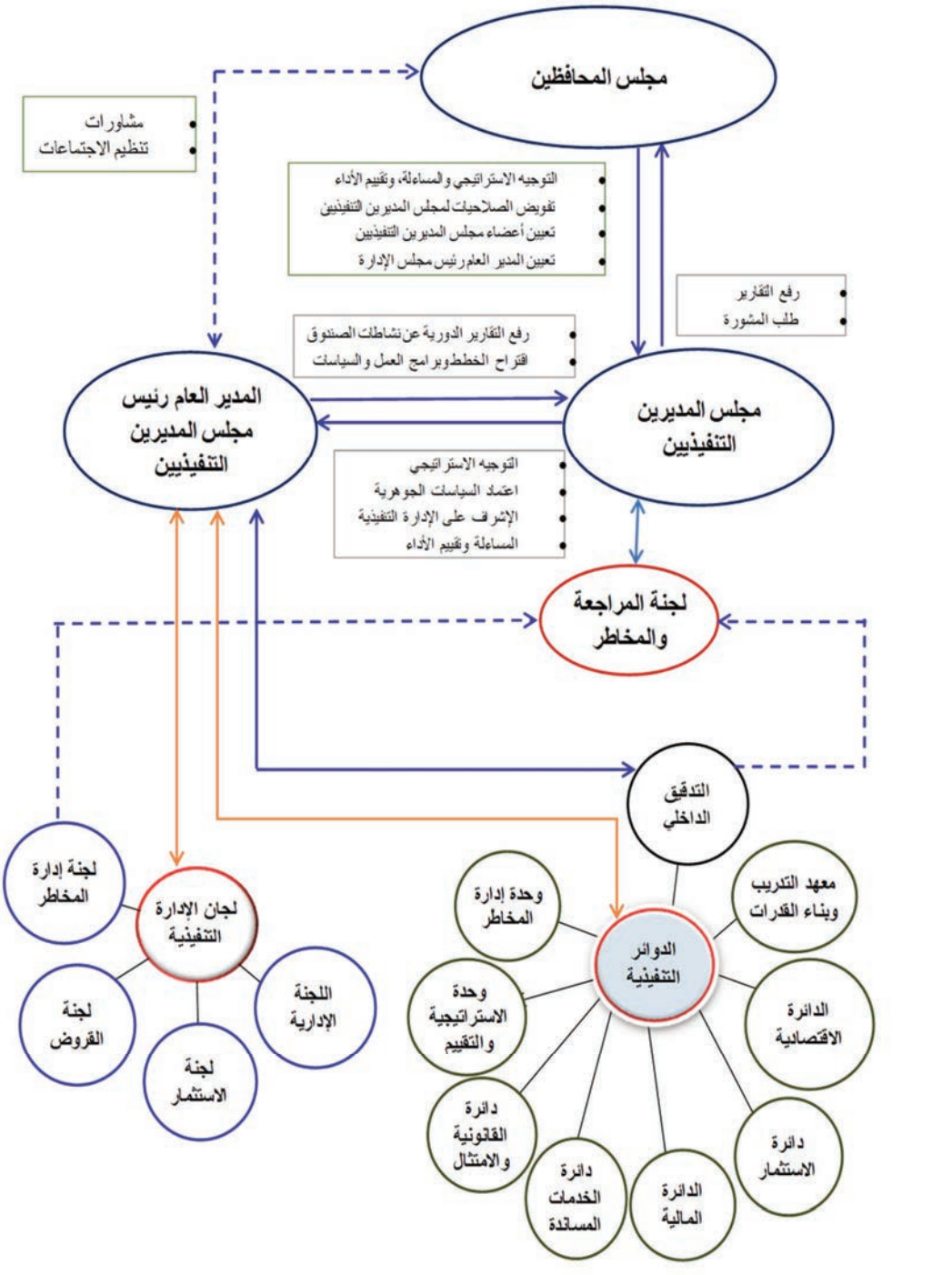

*لا يشكل مخطط أجهزة الحوكمة في صندوق النقد العربي الهيكل التنظيمي للصندوق، بل يعكس مكونات وعلاقات العمل المؤسسية بأجهزة الحوكمة فيه.

الرؤية الاستراتيجية

أن يكون صندوق النقد العربي "الشريك الأقرب للدول العربيّة في تفاعلها مع التطورات لتعزيز مسيرة الاستقرار والتطوير الاقتصادي والمالي والنقدي"

لتحقيق الرؤية الاستراتيجية لصندوق النقد العربي، ينطوي البعد الاستراتيجي للصندوق على أربعة خطط استراتيجية خمسية، تبدأ باستراتيجية 2020-2025 وتنتهي باستراتيجية 2035-2040.

إطار إستراتيجية الصندوق (2020 – 2025)

ملامح الاستراتيجية وإطارها العام

تؤكد رؤية الصندوق 2040 على كونه "**الشريك الأقرب للدول العربيّة في تفاعلها مع التطورات لتعزيز مسيرة الاستقرار والتطوير الاقتصادي والمالي والنقدي**". كما تؤطر هذه الرؤية جهوده المستمرة لتحقيق أهدافه المتضمنة باتفاقية إنشائه، والتي تتمحور حول "**إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية**".

اعتمد مجلس المحافظين **رؤية 2040 والخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2020 – 2025**، التي تم إعدادها بما يتفق مع رؤية الصندوق خلال العقدين القادمين، وتعكس آمال وطموحات دوله الأعضاء، وتتضمن خطط للتطوير المستمر في مجالات عمله وأنشطته لتواكب المتغيرات التي قد تطرأ على هذه الطموحات، حسب المتغيرات في الساحتين الإقليمية والدولية. كذلك تأخذ استراتيجية الصندوق بالاعتبار نتائج تقييم المنجزات بإطار استراتيجياته السابقة، إضافة إلى دوره المستقبلي المأمول لاسيما في ظل تباين احتياجات الدول العربيّة الأعضاء، وتزايد التحديات المحلية والإقليمية والدولية، بالقدر الذي يساهم في دعم جهودها في تحديد أولويات العمل المطلوب والسياسات الملاءمة لإجراء الإصلاحات النقدية والمالية والاقتصادية، والمضي قدماً في برامجها التنموية.

أخذت التوجهات الاستراتيجية للصندوق بالاعتبار سبل تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها، لكونه المؤسسة النقدية الوحيدة بالمنطقة العربية، ولأهمية الدور الذي يلعبه كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب دوره في بناء القدرات من خلال برامج التدريب المتخصصة التي يقدمها معهد التدريب وبناء القدرات في الصندوق لكوادر الدول الأعضاء. كذلك تشمل هذه المزايا متانة المركز المالي للصندوق، وثقة الدول الأعضاء فيه، التي يعكسها تنامي أنشطة قبول الودائع وإدارة الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق لصالح الدول الأعضاء.

كما يولي الصندوق بإطار استراتيجيته للفترة 2020 – 2025، اهتماماً كبيراً باستغلال الفرص المتاحة لتطوير وتعزيز قدرته على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء في توفير الدعم المالي، وتقديم المشورة والمعونة الفنية في مجالات الإصلاح الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات المتنامية والمتنوعة في مجال التدريب وبناء القدرات في مختلف المجالات الاقتصادية، والنقدية، والمالية، والإحصائية.

بهذا الصدد، شكلت احتياجات الدول العربية، مرجعاً مهماً للصندوق عند إعداد الإطار العام لاستراتيجيته للفترة (2020- 2025)، حيث ركز هذا الإطار على استخلاص وتحديد توقعات وتطلعات الدول الأعضاء خلال الفترة المذكورة، وما يتطلبه ذلك من تعزيز لقنوات التواصل الفعّال معها، وتطوير قدراته ومبادراته الرامية لمساعدة دوله الأعضاء، إضافة إلى تطوير نشاطه البحثي والإحصائي لتوفير بيانات اقتصادية موثوقة، وتقارير تحليلية، أكثر شمولاً وعمقاً، تدعم جهود صانعي السياسات والباحثين.

منحت مرونة الوسائل المتاحة للصندوق، واتساع نطاق أنشطته ميزة نسبية أخرى تُمكِنه من التعامل مع التحديات التي يمكن أن تواجهها اقتصادات الدول العربية، بما يتواكب مع الاتجاهات والتطورات الاقتصادية والمالية العالمية، والانعكاسات المحتملة على القطاعات المالية والمصرفية وأسواق المال العربية.

الأهداف الاستراتيجية

يعمل صندوق النقد العربي على تحقيق رؤيته الاستراتيجية من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف، تغطي مجالات متكاملة تشمل: تعزيز فرص النمو الشامل، وإرساء مؤسسات اقتصادية ومالية ونقدية فعالة، وتقوية التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية والنقدية والاقتصادية الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن تطوير قدرات وفعالية بنيانه المؤسسي.

تتمثل أهداف استراتيجية الصندوق للفترة 2020 - 2025 في: تطوير النشاط الإقراضي لدعم جهود إصلاح الاختلالات الاقتصادية والمالية في الدول العربيّة، وتطوير القطاع المالي بما يدعم دوره كقاطرة للنمو والتنمية، وتعزيز دور الصندوق كمركز للتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتعزيز دور الصندوق كمركز تميّز للمعرفة وبناء القدرات

الوسائل والأنشطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية

يحرص الصندوق، بإطار استراتيجيته للفترة 2020-2025، على رفع كفاءة استخدام الوسائل المتاحة، واستحداث وسائل جديدة تسهم في تعزيز نتائج الأنشطة المتنوعة والمتطورة، التي يقوم بأدائها للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة، وتحقيق أهداف الاستراتيجية على النحو الذي يحقق طموحات الدول الأعضاء.

في هذا الإطار، **تتضمن الوسائل، التي يعتمدها الصندوق لتحقيق الهدف الأول الخاص بتطوير النشاط الإقراضي**، مجموعة من النوافذ الإقراضية لتقديم الدعم المالي لمواجهة العجز الكلي في ميزان المدفوعات، ودعم الإصلاحات الهيكلية في قطاع مالية الحكومة والقطاع المالي والمصرفي، وذلك في إطار النشاط الإقراضي الذي حددته اتفاقية إنشاء الصندوق على رأس قائمة الوسائل التي أتيحت له لتحقيق أهداف إنشائه.

أما بالنسبة لأهم الوسائل التي يعتمد عليها الصندوق لتحقيق الهدف الثاني لاستراتيجية 2020 – 2025، المتمثل في تطوير القطاع المالي، بما يدعم دوره كقاطرة للنمو والتنمية، فيأتي في مقدمتها البرامج والمبادرات التي يتبناها لتقوية القطاعات المالية والنقدية والمصرفية بالدول العربية، وتعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، حيث تسهم هذه المبادرات والبرامج في تعميق القطاع المالي والمصرفي، وتعزز دوره في دعم فرص النمو الشامل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي. بهذا السياق، اعتمد الصندوق الوسائل التالية لتحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بتطوير القطاع المالي:

- تفعيل مبادرة تطوير أسواق السندات بالعملات المحلية في الدول العربيّة (تشمل تقديم مشورة فنيّة للدول العربيّة، وتقديم دورات تدريبية، وتنظيم ورش عمل).
- إطلاق برنامج شامل لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، للمساعدة على بناء الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، ومنظومة الخدمات المالية الرقمية، واستحداث برامج للتوعية والتثقيف المالي، ووضع الأطر اللازمة لحماية مستهلكي الخدمات المالية، وتعزيز القدرات في مجال توفير البيانات والإحصاءات المتعلقة بالخدمات المالية، خاصة تلك المتعلقة بمدى استفادة المرأة، والشباب، ورواد الأعمال، والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من التمويل والخدمات المالية.
- تبني برامج لتطوير المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية.
- دعم برامج تنمية منظومة التقنيات المالية الحديثة، بما يساهم في خلق البيئة الحاضنة الملائمة لنمو صناعة التقنيات المالية الحديثة، وتطوير الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية، في إطار بيئة تشريعية ورقابية ملائمة.
- إطلاق مبادرات تختص بتعزيز وتقوية البنى التحتية للقطاع المالي والمصرفي العربي، بما يشمل تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزية المخاطر، ونظم الإقراض المضمون، إضافة إلى إطلاق مبادرات تهدف لدعم جهود الدول الأعضاء بإطار تقوية التشريعات الرقابيّة وسياسات الرقابة الاحترازية الكليّة.
- إطلاق مؤشرات أداء القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال (مؤشرات السندات العربيّة، ومؤشر الصكوك العربيّة، ومؤشر الاستقرار المالي، ومؤشر الشمول المالي).

- إطلاق أنشطة تطوير قطاع التمويل المتوافق مع الشريعة لتحقيق حزمة من الأهداف، منها: تعزيز أنشطة التمويل الإسلامي، وتطوير وتحديث أسواق المال الإسلامية، وتبادل الخبرات من خلال تنظيم الملتقيات وورش العمل.

- مساعدة الدول الأعضاء لتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة وبناء القدرات فيها.

- تعزيز الاندماج المالي بين الدول العربيّة ودعم ارتباطها مع تكتلات مالية أخرى.

فيما يخص وسائل تحقيق الهدف الثالث للاستراتيجية، المتمثل في تعزيز دور الصندوق كمركز للتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، فقد تم الاخذ في الاعتبار الاستجابة للتغير الحاصل في اتجاهات الاقتصادات العالمية، والتطورات المتسارعة في مجال اقتصاد المعرفة، والرقمنة، فضلاً عن التطورات الديمغرافية وتباين محركات الاقتصاد، والمنافسة المرتقبة على الموارد، ما يستدعي أن يعمل الصندوق بشراكةٍ فعالة مع الدول العربيّة لتنسيق مواقفها في التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومواجهة التحديات التي تواجه نُظمها المالية والمصرفية والنقدية.

بهذا الصدد سيركز الصندوق في سياق عمله لتحقيق هذا الهدف على تعزيز دوره كمركز للحوار والمشورة الفنية على صعيد سياسات المالية العامة في الدول العربية، لدعم جهودها في مجالات تطوير إدارة استراتيجيّات الدين العام، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإصلاح منظومة الدعم وشبكات الأمان الاجتماعي، ودعم الإصلاح الضريبي، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام. كما سيركز الصندوق على تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية والتنموية المحلية والإقليمية والدولية، وتفعيل أطر التعاون في المجالات ذات الأولويّة لصانعي السياسات في الدول العربيّة.

بخصوص وسائل تحقيق الهدف الاستراتيجي الرابع المتمثل في تعزيز دور الصندوق كمركز تميّز للمعرفة وبناء القدرات، فقد شملت مجموعة متنوعة تندرج تحت المحاور الرئيسة لتحقيق الهدف المنوه عنه من أهمها نشاط التدريب لبناء وتعزيز قدرات الكوادر الفنية العربيّة بالاعتماد على كوادر الصندوق الفنية المتخصّصة، وتوسيع نطاق الفعاليات وزيادة أعداد المستفيدين من برامج التدريب من خلال التوسع في التدريب عن بُعد، إضافة إلى الأنشطة البحثية والإحصائية التي تدعم صانعي السياسات في الدول العربيّة، فضلاً عن بناء شراكات مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وتحديث السياسة والاستراتيجيّة الإعلامية، وتطوير الموقع الإلكتروني للصندوق وإثراء محتواه الرقمي وتحديثه باستمرار، وتكثيف النشاط الإعلامي للصندوق لإبراز الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تقوم بها الدول العربية، وإطلاق برامج وأنشطة مشتركة مع مؤسسات العمل العربي المشترك والجامعات العربيّة ومراكز الأبحاث ومنظمات المجتمع المدني.

كما يعتبر نشاط الاستثمار من الأدوات الهامة التي يستخدمها الصندوق لتقديم الدعم لدوله الأعضاء، حيث يتضمن النشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية، وإدارة المحافظ الاستثمارية نيابة عنها، وتقديم المعونة الفنية الاستثمارية. بهذا الصدد، اعتمد الصندوق بإطار سعيه لتحقيق هذا الهدف، مجموعة من الوسائل تسهم في بناء القدرات في مجال إدارة الأموال والاستثمارات، وتنمية نشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية، بما يتضمن توسيع قاعدة الجهات المودعة وتنوعها الجغرافي عن طريق استقطاب أكبر عدد من الدول الأعضاء، والمؤسسات والمنظمات العربيّة، ممّا يسهم في توسيع وتنويع مصادر تمويل هذا النشاط. كما اعتمد الصندوق خلال فترة الاستراتيجية، مجموعة من الأنشطة تكفل تنمية نشاط إدارة المحافظ الاستثمارية، بما يتضمن تشجيع الدول الأعضاء والمؤسسات والمنظمات العربية، للاستفادة من إمكانات الصندوق في إدارة احتياطاتها الخارجية، حيث يوفر الصندوق خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية.

كذلك يحرص الصندوق على تطوير دوره **كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ومجلس وزراء المالية العرب،** كأحد الوسائل التي يستخدمها من أجل تحقيق أهدافه المتعلقة بالتنسيق بين الدول الأعضاء في المجالين النقدي والمالي، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة التحديات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة.

تمثل الاجتماعات السنوية للمجلسين إطاراً هاماً لمناقشة عدد من المواضيع التي تتصل بأهداف الصندوق مباشرة، إلى جانب القضايا الراهنة المختلفة التي يناقشها المجلسان.

وحدة الاستراتيجية والتقييم

أنشأ الصندوق، في عام 2019، "وحدة الاستراتيجية والتقييم"، لتقوية البناء المؤسسي، وبإطار سعيه المتواصل لرفع كفاءة التخطيط الاستراتيجي، وإدراكاً منه لأهمية تعزيز الإطار المؤسسي لعملية التخطيط الاستراتيجي، والمساهمة الفاعلة في صياغة وتنفيذ ومتابعة الخطط الاستراتيجية للصندوق، وضمان مواكبتها للخطط بعيدة المدى التي تبنتها الدول الأعضاء، لتعزيز برامج الإصلاح الاقتصادي فيها، وبما يحقق المزيد من استقرارها الاقتصادي والنقدي والمالي.

تضمنت اختصاصات الوحدة ضمان اتساق الخطط الاستراتيجية التي تعدها الوحدات التنظيمية بالصندوق، مع أهدافه الاستراتيجية، والتنسيق معها، وتوفير المعطيات اللازمة لإعداد الخطط الاستراتيجية الخمسية، ومتابعة تنفيذ الأنشطة والمبادرات المخططة وإعداد تقارير أداء بهذا الشأن، حيث تتولى الوحدة إعداد وتقديم التقارير الدورية عن أداء الأنشطة المتضمنة بالإستراتيجية على كل المستويات في إطار منهجية "بطاقة الأداء المتوازن" التي تنسجم مع أفضل الممارسات العالمية وتتيح تقييم الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية، والمحاور التي ترتكز عليها.

كذلك، تعمل الوحدة على بناء ثقافة التخطيط الاستراتيجي في الصندوق، وتعزيز التواصل والتكامل بين الوحدات التنظيمية. في هذا الإطار، وخلال عام 2020، عملت وحدة الاستراتيجية والتقييم على متابعة تنفيذ الأنشطة المدرجة في الاستراتيجية لعام 2020، حيث يتم مناقشة تقارير الدوائر عن النتائج المحققة، وتقرير الأداء على المستوى المؤسسي، بصفة دورية.

خلاصة أنشطة الصندوق خلال عام 2020

يأتي هدف دعم ومساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، في المجالات الاقتصادية المتخصصة، في صدارة قائمة أولويات الصندوق، حيث تتركز أنشطته في المجالات المرتبطة بالتطورات الاقتصادية والمالية والنقدية على المستويين الإقليمي والعالمي، والتي تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأداء الاقتصادي العربي، وبما يسهم في تعزيز قدرة صانعي السياسات ومتخذي القرار في الدول العربية على تحديد التحديات وسبل مواجهتها بما يوفر أساس يُمَكِّنهم من رسم السياسات وتحديد مسارات الإصلاح اللازمة.

كذلك، يولي الصندوق اهتماماً بتوفير المعلومات والبيانات والتحليل الاقتصادي الذي يُمَكِّن المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية والباحثين من مناقشة أهم القضايا الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي، إضافةً إلى تمكين صانعي السياسات في الدول العربية من وضع الاستراتيجيات المستقبلية استناداً إلى أسس علمية وموضوعية.

من المتوقع أن يكون لجائحة كوفيد-19 تأثيراً سلبياً عميقاً على الاقتصادات العربية، قد يمتد لأكثر من عام، حيث يتوقع أن تواجه الاقتصادات العربية تحديات متعددة الأبعاد سوف تؤدي إلى انخفاض مستويات النشاط في القطاعين النفطي وغير النفطي، بما يفضي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي كمجموعة في عام 2020، وحدوث تعافي تدريجي في عام 2021، وإن كان من المتوقع أن يتفاوت وقع الأزمة على الاقتصادات العربية.

في ضوء ذلك، واكب أداء الصندوق خلال عام 2020 الظروف الاستثنائية التي شهدتها الاقتصادات العربية جراء جائحة كوفيد-19، حيث تم استخدام كافة الوسائل والإجراءات التي يعتمدها الصندوق لمواجهة الظروف والتطورات غير الاعتيادية، منها الإجراءات السريعة للإقراض، وإجراء المشاورات "عن بُعْد" للاتفاق مع السلطات المعنية بالدول طالبة الاستفادة من موارد الصندوق حول برامج الإصلاح التي يتم دعمها بموارد التسهيلات والقروض المعمول بها، أو سحب دفعات من قروض متعاقد عليها، ويتطلب سحبها وقوف الصندوق على سير تنفيذ عناصر برامج الإصلاح المتفق عليها.

بهذا الصدد، استجاب الصندوق لكافة طلبات الدول العربية، التي تقدمت بها خلال عام 2020، للحصول على الدعم المالي اللازم لدعم برامج إصلاح في المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية، ومواجهة العجز الكلي في موازين مدفوعاتها. تم الاتفاق على مجموعة من برامج الإصلاح التي تم دعمها بموارد الصندوق، كذلك تمت الدراسة والاستجابة لبعض الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على الدعم المباشر من خلال النوافذ الإقراضية التي تعنى بمواجهة المواقف الطارئة بميزان المدفوعات، أو تلك التي تتضمن طلب سحب دفعات قروض قائمة.

كذلك، أولى الصندوق اهتماماً خاصاً بتعزيز قدرات الدول العربية على انتهاج سياسات مالية ترمي لتحقيق الاستدامة المالية، وتتضمن آليات وبرامج للحماية الاجتماعية، لصالح الفئات الأقل دخلاً، وتعزيز إمكانات النمو من خلال الإنفاق الذي يدعم الإصلاحات الهيكلية، وضمان استمرارية الموارد العامة على المدى المتوسط.

في هذا السياق، كان من أولويات أنشطة الصندوق خلال عام 2020، مساعدة دوله الأعضاء على تنفيذ الإصلاحات الرامية لزيادة التنوع الاقتصادي، وتعميق درجة الشمول المالي، وتهيئة بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من الاضطلاع بدورها الحيوي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل المنتج.

جاء في مقدمة الإصلاحات التي دعمها الصندوق خلال عام 2020، تلك المتعلقة بتطوير سياسات السلامة الاحترازية الكلية والجزئية، والحد من نسب الرفع المالي المتزايدة، واحتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، بما في ذلك التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإلكتروني، لمواجهة تحديات القطاع المالي والمصرفي، التي جاءت تزامناً مع حدوث مزيد من الانفتاح على الأسواق المالية العالمية، التي تشهد تحولاً كبيراً نحو الرقمنة، والتوسع في استخدام التقنيات المالية التي على الرغم من مساهمتها في تطور الخدمات المالية، إلا أنها تنطوي على مخاطر عديدة تستلزم التحوط تجاهها.

في نفس الوقت، دعم الصندوق توجهات الدول العربية المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية وتبني السياسات الرامية لرفع الإنتاجية، والبناء على

المكتسبات المتولدة من هذه الإصلاحات، من خلال تشجيع الابتكارات، ونشر التقنيات، وزيادة المشاركة في سوق العمل، خاصة من جانب النساء والشباب، وتعزيز الاستثمارات في التعليم والتدريب لزيادة فرص العمل.

من جانب آخر، ركز الصندوق خلال عام 2020، ضمن استراتيجيته للفترة 2020-2025، على الأنشطة التي تسهم في تعزيز منعة الاقتصادات العربية في مواجهة التحديات الناجمة عن الأزمات بأشكالها المختلفة، بإطار النهج الاستباقي والرؤية المستقبلية التي تصبغ منهجيات عمله على كافة الأصعدة.

في إطار **النشاط الإقراضي**، قدَّم الصندوق خلال عام 2020 ستة قروض جديدة لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، والجمهورية التونسية، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 284.3 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 1.2 مليار دولار أمريكي، حيث قدم الصندوق قرضاً لجمهورية مصر العربية بقيمة 153.5 مليون د.ع.ح.، بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، وقرضاً تلقائياً للمملكة الأردنية الهاشمية بقيمة 10 مليون د.ع.ح.، وقرضين للمملكة المغربية، أحدهما تلقائي، تبلغ قيمته نحو 30.8 مليون د.ع.ح، والثاني بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، بحوالي 51.4 مليون د.ع.ح.، إضافة إلى قرضين للجمهورية التونسية، أحدهما تلقائي بقيمة بلغت حوالي 14.4 مليون د.ع.ح، والثاني بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي بلغت قيمته حوالي 23.9 مليون د.ع.ح.

كذلك وافق الصندوق على سحب دفعات قروض سبق تقديمها للدول الأعضاء، بناءً على سير تنفيذ برامج الإصلاح المدعومة بتلك القروض. بهذا الصدد، وافق الصندوق على سحب المملكة الأردنية الهاشمية مبلغ 9.2 مليون د.ع.ح.، قيمة الدفعة الثانية من قرض تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، كما وافق على سحب جمهورية السودان مبلغ 10.96 مليون د.ع.ح.، قيمة الدفعة الأخيرة من القرض العادي القائم بذمتها.

بخصوص **المعونة الفنية** التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2020، فقد غطت المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وأسواق السندات الحكومية، وتعزيز قدرات الدول العربية على تحقيق الشمول المالي بإطار الأنشطة المنضوية تحت مبادرة الشمول المال التي يتبناها الصندوق، وتطوير وتعزيز القدرات في مجال إعداد الإحصاءات الاقتصادية وتطبيق المنهجيات الإحصائية المعمول بها عالمياً، بإطار المبادرة العربية للإحصاءات "عربستات"، وغيرها من المجالات ذات الصلة.

ركز الصندوق، بإطار المساعدات الفنية المقدمة منه للدول الأعضاء خلال عام 2020، على الأنشطة المتعلقة بتطوير السياسات، وتصميم البرامج، وتعزيز المهارات، وتقوية القدرات على تطبيق وتنفيذ وقياس كفاءة السياسات، إضافة إلى التطوير المؤسسي، بما يساعد على تحسين جودة تصميم ووضع برامج الإصلاح والتصحيح الهيكلي، من أجل إصلاح أوضاعها الاقتصادية، وتوجيه سياساتها نحو تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

كما كثف الصندوق نشاطاته المتعلقة بالتوسع في استخدام التقنيات المالية في المجالات الاقتصادية، والمالية، والمصرفية، وتعزيز قدرات الدول العربية في تطبيقها والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال، إضافة إلى الاستمرار في تقديم الدعم من خلال أنشطته الرامية لتطوير الأنظمة المالية في الدول العربية.

كذلك، استمر الصندوق خلال عام 2020 في إنجاز المهام المرتبطة بدوره كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إضافة لتولي الأمانة الفنية للجان وفرق العمل المنبثقة عنه. كما يتولى الصندوق مهام الأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب.

بالنسبة لنشاط **التدريب وبناء القدرات**، الذي يقوم به الصندوق من خلال معهد التدريب وبناء القدرات التابع له، فقد تم إعادة تصميم البرنامج التدريبي لعام 2020، بحيث يأخذ بالاعتبار التحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19، وما ترتب عنها من تداعيات حيث تمكن المعهد من إعادة جدولة الدورات التي تعذر عقدها خلال فترة الإغلاق، وتم عقد 30 دورة تدريبية، منها 7 دورات تم تقديمها حضورياً، في حين تم تقديم 23 دورة "عن بُعْد". استفاد منها 969 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية. بذلك، وصل عدد المستفيدين من الدورات التدريبية التي قدمها المعهد، منذ إنشائه، وحتى نهاية عام 2020، إلى 14,039 متدرباً.

بالنسبة **للتقارير، والنشرات، والبحوث، والدراسات** التي أصدرها الصندوق خلال عام 2020، فقد ركزت على سُبل دعم مستويات استجابة الدول الأعضاء لتداعيات جائحة كوفيد-19، ومسارات العمل الرامية للتخفيف من الآثار الاقتصادية الناتجة عن انتشار الجائحة في المجالات ذات الصلة بعمل الصندوق. كما تناولت إصدارات الصندوق تحديات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، الناجمة عن الجائحة ودور السلطات المعنية في مواجهتها، إضافة إلى مناقشة دور السياسات في التحضير لمرحلة ما بعد الأزمة. هدفت إصدارات الصندوق خلال عام 2020 بشكل أساسي لدعم ومساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، على تبني سياسات تكفل العودة مجدداً لمسارات النمو الاعتيادية.

في هذا السياق، تضمنت الإصدارات مجموعةً من الدراسات وأوراق العمل، تناولت موضوعات متنوعة منها: "التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين"، و"مضاعفات الإنفاق الحكومي في ظل تقلبات أسعار النفط"، و": حالة تطبيقية لبعض الدول العربية"، و"الدخل الأساسي المُعمم"، و"منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الإشارة إلى وضع الدول العربية"، و"التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية"، و"تقييم فقدان الوظائف في الدول العربية نتيجة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا"، و"الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات"، إضافة إلى ورقة سياسات حول "العملات الرقمية للمصارف المركزية: إطار تحليلي للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية".

من جانب آخر، استمر الصندوق في إصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد بالتعاون مع المؤسسات العربية الشريكة، حيث تم إصدار نسخة عام 2020 باللغتين العربية والإنجليزية. كما تم إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" لشهري أبريل وسبتمبر 2020، الذي تضمن توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية لعامي 2020 و2021.

كذلك، أصدر الصندوق، في عام 2020، العدد الثالث من تقرير "نافذة على طريق الإصلاح"، الذي تطرق إلى الإصلاحات الضريبية في الدول العربية.

في ظل حرص الصندوق على أن تواكب إسهاماته البحثية اهتمامات دوله الأعضاء وفي إطار استراتيجيته الجديدة (2020-2025)، تم إصدار دوريةً بحثيةً بعنوان "مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية." حيث تطرق العدد الأول منها إلى موضوع "التقنيات المالية الحديثة في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة". كذلك، تم إصدار دوريةً بحثيةً بعنوان "مرصد البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية"، بهدف رصد أبرز النماذج الناجحة في هذا المجال من واقع استبيان تم استيفاؤه من قبل السلطات الرقابية في الدول العربية.

بالنسبة للنشرات، أصدر الصندوق العدد السابع من "نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية " التي تضمنت عرض عن التجارة الخارجية السلعية للدول العربية، بما يشمل التجارة البينية، ذلك إلى جانب مؤشر الميزة النسبية للصادرات السلعية العربية للفترة (2013-2019).

في **مجال الاستثمار**، حافظ الصندوق خلال عام 2020 على مستوى عالٍ لأرصدة الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء لاستثمارها نيابةً عنهم. كما واصل الصندوق نهجه في إتباع سياسة واستراتيجية استثمار محافظة في إدارة أموال ومخاطر المحافظ الاستثمارية، تلتزم بمقررات بازل (III) لإدارة المخاطر، ساهمت في حماية رأس المال المستثمر والاستمرار في تحقيق عوائد إيجابية مستقرة على المستوى الكلي، مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الاستثمارية.

كما استمر الصندوق ضمن نشاطه الاستثماري في توظيف موارده الذاتية، إضافة إلى نشاطه في استثمار جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وكذلك الإشراف على الجزء المدار من أطراف خارجية، وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة لإدارة كل منها.

بخصوص مساهمة الصندوق في رأسمال **برنامج تمويل التجارة العربية**، فقد بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه وحتى نهاية عام 2020، حوالي 18.4 مليار دولار أمريكي، لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 24.2 مليار دولار أمريكي، حيث وافق البرنامج على تمويل 17.9 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال الفترة المذكورة حوالي 17.3 مليار دولار أمريكي.

نشاط الصندوق في مجال الإقراض

انطلاقاً من دوره المحدد باتفاقية إنشائه، يعمل الصندوق، من خلال نشاطه الإقراضي، على دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في الدول العربية الأعضاء، في المجالات ذات الصلة بمهامه، وتقديم الدعم الفني اللازم لتصميم هذه البرامج، بالسرعة والكفاءة المناسبتين، بهدف المساعدة على إرساء مقومات استقرار الاقتصاد الكلي، ومعالجة اختلالات موازين المدفوعات، ومساندة الجهود الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في عدد من القطاعات لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

كذلك، يساهم النشاط الإقراضي للصندوق بشكل أساسي في تحقيق أهداف استراتيجيته للفترة 2020-2025، من خلال تسخير إمكاناته وتطويرها باستمرار لتتواكب مع الاحتياجات المتغيرة والمتنامية لدوله الأعضاء.

أنواع القروض والتسهيلات

تتضمن القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق مجموعتين رئيستين، تسهم قروض المجموعة الأولى في معالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، في حين تقدم قروض المجموعة الثانية لدعم إصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية.

تتمثل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، في: القرض التلقائي، والقرض العادي، والقرض الممتد، والقرض التعويضي، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل.

بالنسبة **للقرض التلقائي**، يُقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل. يبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات، ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

بالنسبة **للقرض العادي**، يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ذلك في حدود 100 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه، بحد أقصى 175 في المائة، بإضافة حدود القرض التلقائي. يشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في هذا البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. تسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يخص **القرض الممتد**، يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي شامل يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد بحدود 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه إلى 250 في المائة، كحد أقصى، بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يتعلق **بالقرض التعويضي**، يُقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية، نتيجة تردي مستويات الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية. يبلغ الحد الأقصى لهذا القرض، الذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. يُشترط للحصول على القرض التعويضي أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً. يسدد مبلغ القرض خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ السحب.

فيما يخص **تسهيل النفط**، فقد تم إنشائه بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2007، الذي تم اعتماده بناءً على توصية مجلس المديرين

التنفيذيين الواردة بقراره رقم (1) لسنة 2007، كآلية إقراض مؤقتة لمدة خمس سنوات من بدئها، لتوفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار الواردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، ومساعدتها على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. تضمنت القواعد المنظمة لمنح القروض في إطار تسهيل النفط، أن يُقدم التسهيل للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن تقديمه بحد أقصى يبلغ 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، شريطة اتفاق الدولة العضو مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي. يسدد القرض في إطار تسهيل النفط خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ السحب.

بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (2) لسنة 2017، بتاريخ 13 مارس 2017، تم الموافقة على توصيات لجنة القروض باعتبار تسهيل النفط منتهي العمل به، والنظر في إمكانية إعادة العمل بالتسهيل مستقبلاً بحسب تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، بعد موافقة مجلس المحافظين على إعادة العمل به.

فيما يتعلق **بتسهيل السيولة قصير الأجل**، فيمثل آلية إقراض لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تحديات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. تُقدم القروض في إطار التسهيل بإجراءات سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح، ذلك بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بعملات قابلة للتحويل، ويتم سحب مبلغ القرض دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة الدولة العضو المقترضة، وتسدد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل نفسه لمرتين كحد أقصى.

جدير بالذكر، أن تسهيل السيولة قصير الأجل تم إنشائه بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 2009. كما تم اعتماد القواعد المنظمة للعمل بالتسهيل بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (13) لسنة 2009. بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (2) لعام 2017، وتمت الموافقة على تمديد العمل بالتسهيل لفترة مؤقتة تمتد لثلاث سنوات، والنظر بعدها في تفعيل التسهيل بصفة دائمة أو مد العمل به لفترة مؤقتة أخرى أو إيقاف العمل به.

أما **المجموعة الثانية** التي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم الإصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية، فتشمل تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، وتسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة **لتسهيل التصحيح الهيكلي**، بدأ العمل به في عام 1998، حيث تُرَكِّز القروض المقدمة في إطاره على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، وفي قطاع مالية الحكومة. يُشترط لتقديم القروض في إطار هذا التسهيل، أن يكون العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً مناسباً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. يُمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه.

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (2009/4) تم الفصل بين شقي التسهيل (القطاع المالي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة) ليبلغ الحد الأقصى للاقتراض بإطار كل شق 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وتسدد كل دفعة من القرض على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها.

بخصوص **تسهيل الإصلاح التجاري**، الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في عام 2007، من أجل توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، ودعم الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تقدمها الأسواق المالية الدولية، بهدف تعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج. يُقدم التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معها على برنامج إصلاح هيكلي مناسب، يتولى الصندوق متابعة تنفيذه. تسدد كل دفعة من القرض على مدى أربعة سنوات من تاريخ سحبها.

أما بالنسبة **لتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، فقد استحدثه الصندوق في عام 2016، لدعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأهمية الدور الذي تلعبه الشركات العاملة بهذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. تقدم

القروض في إطار التسهيل بحدود 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وتسدد كل دفعة من القرض على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها.

القروض الجديدة والتزامات القروض

قدم الصندوق، خلال عام 2020، ستة قروض لدوله الأعضاء، بلغت قيمتهما الإجمالية نحو 284.1 مليون د.ع.ح.، تمثلت في قرض لجمهورية مصر العربية بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، بقيمة 153.5 مليون د.ع.ح.، وقرض تلقائي للمملكة الأردنية الهاشمية، بقيمة 10 مليون د.ع.ح.، وقرضين للمملكة المغربية، أحدهما تلقائي، والثاني بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 82.3 مليون د.ع.ح.، وقرضين للجمهورية التونسية أحدهما تلقائي، والثاني بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 38.4 مليون د.ع.ح.

بإضافة قيمة القروض الجديدة التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء، خلال عام 2020، إلى رصيد القروض المقدمة منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، يصل إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء، حتى نهاية عام 2020، إلى نحو 2.7 مليار د.ع.ح. تعادل نحو 11.4 مليار دولار أمريكي.

استفادت أربع عشرة دولة من الدول العربية الأعضاء، من القروض التي قدمها الصندوق، خلال الفترة 1978-2020، والبالغ عددها 193 قرضاً. يبين الجدول (أ-1)، ضمن الملحق رقم (1)، تفاصيل هذه القروض، حسب السنوات والدول المستفيدة.

يبين الشكل (2) التوزيع النسبي للقروض، حسب أنواعها، خلال الفترة 1978- 2020، حيث جاءت القروض التي تدعم ميزان المدفوعات (القروض التلقائية، والعادية، والتعويضية، والممتدة) في مقدمة التسهيلات التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، وحتى نهاية عام 2020، بحصة بلغت نحو 56.4 في المائة من إجمالي القروض المُقدَمَة خلال تلك الفترة، تلاها قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بشقيه الخاصين بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة، بحصة بلغت 35.2 في المائة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنحو 2.4 في المائة، في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط إلى إجمالي القروض حوالي 1.2 في المائة، ونسبة القروض المقدمة بإطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 4.8 في المائة. يبين الجدول (أ-2) ضمن الملحق رقم (1)، قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب أنواع القروض المقدمة.

شكل رقم (2): توزيع أنواع القروض كنسبة من إجمالي الإقراض خلال الفترة 1978–2020

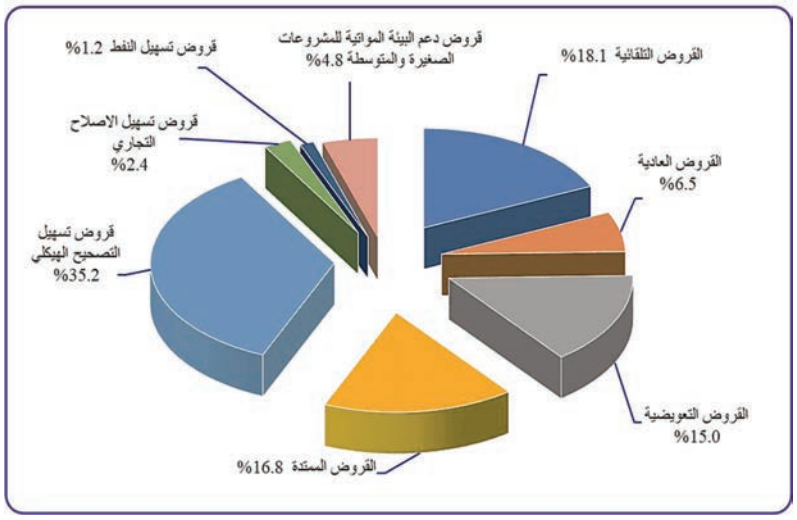

المشاورات الفنية مع الدول الأعضاء بخصوص طلبات القروض الجديدة، والسحب على القروض القائمة

منذ بداية جائحة كوفيد-19، أعرب الصندوق خلال تواصله مع الدول الأعضاء عن استعداده لتسخير إمكاناته المالية والفنية للوقوف إلى جانبها في مواجهة تداعيات الجائحة، واستخدام كافة الوسائل والأدوات المتاحة لديه بطاقتها القصوى، للمساهمة في الحد من التداعيات الاقتصادية والمالية المترتبة على الجائحة.

بهذا الصدد، قام الصندوق بدراسة طلبات التمويل التي قدمها عدد من الدول الأعضاء، والاستجابة لتلك الطلبات من خلال إجراءات سريعة واستثنائية، ساهمت

في تلبية الاحتياجات التمويلية، وتعزيز الأوضاع المالية وزيادة منعة الاقتصادات بالدول المستفيدة.

في هذا الشأن، أجرى الصندوق مقابلات ومشاورات "عن بُعْد" مع المسؤولين المعنيين في الدول العربية، للوقوف على تداعيات الأزمة، والوصول إلى تشخيص شامل للأوضاع الاقتصادية والنقدية والمالية، حيث مثلت هذه المشاورات أساساً للاتفاق مع الدول المقترضة حول عناصر برامج الإصلاح التي يمكن تمويلها بموارد الصندوق، والتي انطوت على حزم من الإجراءات لتعزيز مِنْعَة اقتصاداتها على مواجهة تداعيات الأزمة، بما يؤهلها للعودة إلى المسارات الاعتيادية للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام خلال مرحلة ما بعد الأزمة.

شملت الدول التي تم إجراء مشاورات معها، بخصوص طلبات الاستفادة من موارد الصندوق، أو سحب الدفعات المتبقية من القروض القائمة، كل من المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، والجمهورية التونسية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان.

بالنسبة لطلب **المملكة الأردنية الهاشمية**، الاستفادة مجدداً من موارد الصندوق، فقد تسلم الصندوق رسالة من معالي محافظ البنك المركزي الأردني، ومحافظ الصندوق عن المملكة الأردنية الهاشمية، تتضمن طلب الاستفادة مجدداً من موارد الصندوق في شكل قرض تلقائي لتمويل العجز في ميزان المدفوعات.

بهذا الصدد، أعدت الدائرة الاقتصادية دراسة حول طلب القرض، ركزت على التأثيرات المتوقعة خلال عام 2020 على ميزان المدفوعات، نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث أظهرت الدراسة وجود حاجة لتمويل العجز الكلي المتوقع في ميزان المدفوعات خلال عام 2020، بما يساهم في تعزيز وضع الاحتياطيات، ويوفر حيز مناسب للحكومة الأردنية لاتخاذ السياسات الرامية لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز الوضع المالي، خصوصاً في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

بناءً على توصية لجنة القروض، خلال اجتماعها رقم (3) لعام 2020، بالموافقة على تقديم قرض تلقائي للمملكة الأردنية الهاشمية بمبلغ 10 مليون دينار عربي حسابي، واعتماد المدير العام رئيس مجلس الإدارة لتوصية اللجنة، تم توقيع اتفاقية القرض التلقائي بتاريخ 6 سبتمبر 2020، كما تم سحب مبلغ القرض بتاريخ 10 سبتمبر 2020.

فيما يخص **المملكة المغربية**، تسلم الصندوق رسالة من معالي وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في المملكة المغربية، ومحافظ الصندوق عن المملكة المغربية، مؤرخة في 19 مارس 2020، يُعرب فيها عن رغبة بلاده الاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرضين أحدهما تلقائي لدعم ميزان المدفوعات، والآخر بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة لدعم برنامج إصلاح في القطاع المذكور.

بالنسبة **للقرض التلقائي**، أعدت الدائرة الاقتصادية دراسة حول طلب القرض التلقائي، تناولت التطورات الاقتصادية الحديثة في المملكة المغربية، والتأثيرات المتوقعة على ميزان المدفوعات، خلال عام 2020، نتيجة تداعيات فيروس كوفيد-19 المستجد، حيث أظهرت الدراسة الحاجة لتمويل عجز ميزان المدفوعات خلال عام 2020، بما يساهم في تعزيز الوضع الخارجي.

بناءً على توصية لجنة القروض، خلال اجتماعها رقم (2) لعام 2020، بالموافقة على تقديم قرض تلقائي للمملكة المغربية، بمبلغ 30.844 مليون دينار عربي حسابي، واعتماد المدير العام رئيس مجلس الإدارة لتوصية اللجنة، تم توقيع اتفاقية القرض التلقائي بتاريخ 7 مايو 2020، كما تم سحب مبلغ القرض بتاريخ 20 مايو 2020.

فيما يخص **القرض المقدم للمملكة المغربية، بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة**، عقدت الدائرة الاقتصادية بالصندوق عدة لقاءات "عن بُعْد" مع المسؤولين المعنيين بالمملكة المغربية، حيث تم الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة طلب القرض، وتم الاتفاق حول عناصر برنامج إصلاح، يتم دعمه بموارد تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة.

بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (14/2020)، بتاريخ 21 مايو 2020، تمت الموافقة على عناصر برنامج الإصلاح المنوه عنه، وعلى تقديم قرض للمملكة المغربية في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة بمبلغ 51.406 مليون دينار عربي حسابي، يُمثّل 125 في المائة من حصتها في رأسمال الصندوق المدفوعة بعملات قابلة للتحويل، لدعم البرنامج المتفق عليه. كما تضمن القرار الموافقة على سحب مبلغ القرض على دفعتين، الأولى بمبلغ 30.844 مليون د.ع.ح.، يتم سحبها بعد التوقيع على اتفاقية القرض، والثانية بمبلغ 20.562

مليون د.ع.ح.، يتم سحبها بعد وقوف الصندوق على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه.

تم توقيع اتفاقية القرض المذكور، بتاريخ 23 مايو 2020، وتم سحب الدفعة الأولى منه بتاريخ 5 يونيو 2020.

بالنسبة **للجمهورية التونسية**، تسلم الصندوق، رسالة من معالي محافظ البنك المركزي التونسي، ومحافظ الصندوق عن الجمهورية التونسية، يُعرب فيها عن الرغبة في الاستفادة مجدداً من موارد الصندوق في شكل قرض تلقائي، وقرض بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، لدعم جهود السلطات التونسية في تغطية عجز ميزان المدفوعات ومواصلة الإصلاحات في القطاع المذكور، في ظل الظروف الاستثنائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

فيما يتعلق بطلب **القرض التلقائي**، فقد قامت الدائرة الاقتصادية بدراسة الطلب، وتحليل التطورات الاقتصادية الحديثة في الجمهورية التونسية، والتأثيرات المتوقعة على ميزان المدفوعات، خلال عام 2020، الناجمة عن تداعيات جائحة كوفيد-19.

في هذا الشأن، أوصت لجنة القروض، خلال اجتماعها رقم (4) لعام 2020، المنعقد بتاريخ 13 مايو 2020، بالموافقة على تقديم قرض تلقائي للجمهورية التونسية، بمبلغ 14.381 مليون د.ع.ح.، ما يمثل 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. كما أوصت اللجنة بالموافقة على سحب مبلغ القرض دفعة واحدة، بعد التوقيع على اتفاقيته. بناء على اعتماد المدير العام رئيس مجلس الإدارة لتوصيات اللجنة، تم توقيع اتفاقية القرض بتاريخ 20 مايو 2020، وسحب مبلغ القرض بتاريخ 3 يونيو 2020.

أما بالنسبة **لطلب الجمهورية التونسية الحصول على قرض بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي**، فقد تم التشاور "عن بُعْد" مع المسؤولين المعنيين في الجمهورية التونسية، والحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة طلب القرض. حيث تم الاتفاق حول عناصر برنامج إصلاح، يتم دعمه بموارد التسهيل المذكور.

تم توقيع اتفاقية القرض المذكور، بتاريخ 29 مايو 2020، كما تم سحب الدفعة الأولى من القرض، بتاريخ 5 يونيو 2020، وذلك بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (15/ 2020)، بتاريخ 27 مايو 2020، بالموافقة على عناصر برنامج الإصلاح المنوه عنه، وعلى تقديم القرض المذكور للجمهورية التونسية، بمبلغ 23.968 مليون د.ع.ح.، يُمثّل 125 في المائة من حصتها في رأسمال الصندوق المدفوعة بعملات قابلة للتحويل، لدعم البرنامج المتفق عليه. كما وافق المجلس، بموجب ذات القرار، على سحب مبلغ القرض على دفعتين، الأولى بمبلغ 14.380 مليون د.ع.ح.، يتم سحبها بعد التوقيع على اتفاقية القرض، والثانية بمبلغ 9.588 مليون د.ع.ح.، يتم سحبها بعد وقوف الصندوق على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه.

كذلك، قدم الصندوق، خلال عام 2020، بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (1/ 2020)، قرضاً **لجمهورية مصر العربية** بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، بمبلغ 153.475 مليون دينار عربي حسابي، يُمثّل 175 في المائة من حصتها في رأسمال الصندوق المدفوعة بعملات قابلة للتحويل، لدعم برنامج إصلاح تم الاتفاق عليه مع السلطات المصرية المعنية. تضمن قرار المجلس أيضاً الموافقة على سحب مبلغ القرض على دفعتين، الدفعة الأولى بمبلغ 87.700 مليون دينار عربي حسابي، يتم سحبها بعد التوقيع على اتفاقية القرض، والدفعة الثانية بمبلغ 65.775 مليون دينار عربي حسابي، يتم سحبها بعد وقوف الصندوق على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه. بهذا الصدد، تم توقيع اتفاقية القرض المذكور، في 21 يوليو 2020، كما تم سحب مبلغ الدفعة الأولى في 29 يوليو 2020.

بالنسبة للسحوبات على القروض القائمة، أجرى الصندوق "عن بُعْد" مشاورات مع المسؤولين المعنيين **بالمملكة الأردنية الهاشمية** بخصوص طلب سحب الدفعة الثانية والأخيرة من قرض تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي، المقدم للمملكة بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (25) لسنة 2018، بقيمة 23 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح.)، لدعم برنامج إصلاح بالقطاع المذكور يغطي الفترة (نوفمبر 2018- نوفمبر 2019).

نصَ القرار المشار إليه على سحب القرض على دفعتين، الأولى بمبلغ 13.8 مليون د.ع.ح.، بعد توقيع اتفاقية القرض، والثانية بمبلغ 9.2 مليون د.ع.ح. بعد الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه، وتم سحب الدفعة الأولى بعد توقيع اتفاقية القرض في تاريخ 14 فبراير 2019. كذلك، تم سحب الدفعة الثانية من القرض، البالغة 9.2 مليون د.ع.ح.، بتاريخ 14 مايو 2020، ذلك بناءً على اعتماد المدير

العام رئيس مجلس الإدارة لتوصية لجنة القروض، خلال اجتماعها رقم (3) لعام 2020، باعتبار الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج الإصلاح المشار إليه مُرْضِيةً بإطار محاوره الثلاثة المتمثلة في تعزيز الاشتمال المالي عبر تسهيل نفاذ الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للتمويل والخدمات المالية، وتعزيز منظومة الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي، وتعزيز نظم الدفع والتسوية ودعم تطبيق التقنيات المالية الحديثة.

فيما يخص الطلب المقدم من **جمهورية السودان**، ضمن الرسالة التي تسلمها الصندوق في 02 مارس 2020، لسحب الدفعة الثانية والأخيرة من مبلغ القرض العادي المُبرم اتفاقيته، في تاريخ 16 مارس 2019، بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (1) لعام 2019، الصادر في تاريخ 22 فبراير 2019، بالموافقة على تقديم قرض عادي للسودان بمبلغ 27.4 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح.)، فقد تم سحب الدفعة الثانية من القرض بتاريخ 8 أبريل 2020، استناداً إلى الدراسة التي أجراها الصندوق في ضوء المعلومات والبيانات حول التطورات الاقتصادية والإصلاحات الاقتصادية والمالية، خلال الربع الرابع من عام 2019، والربع الأول من عام 2020، والتوقعات لكامل عام 2020.

جدير بالذكر، أن قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (1) لعام 2019 كان قد نصّ على سحب مبلغ القرض على دفعتين، بحيث تسحب الدفعة الأولى من القرض بمبلغ 16.44 مليون د.ع.ح. بعد توقيع اتفاقية القرض، والثانية بمبلغ 10.96 مليون د.ع.ح.، بعد وقوف الصندوق على سير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المُتّفق عليه والمدعوم بموارد القرض المنوّه عنه. تم سحب الدفعة الأولى من القرض في تاريخ 20 مارس 2019 بعد توقيع اتفاقية القرض في تاريخ 16 مارس 2019.

السحب والسداد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المتعاقد عليها، خلال عام 2020، حوالي 208.309 مليون د.ع.ح.، مقابل 111.106 مليون د.ع.ح. خلال عام 2019.

فى المقابل قامت الدول المقترضة، بموجب جداول سداد استحقاقات القروض، بتسديد ما قيمته 104.598 مليون د.ع.ح. خلال عام 2020، تمثل أقساط قروض مقدّمة في السابق. في ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 569.692 مليون د.ع.ح.، في نهاية عام 2020، مقابل 465.981 مليون د.ع.ح.، في نهاية عام 2019.

تجدر الإشارة إلى أن رصيد التعاقدات غير المسحوب بلغ نحو 114.180 مليون د.ع.ح.، في نهاية عام 2020، مقابل 38.415 مليون د.ع.ح. نهاية عام 2019.

يُبيّن الجدول (أ-3) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة والتزامات القروض للدول العربية في عامي 2019 و2020، في حين يُبيّن الجدول (أ-4) تفاصيلها للفترة 1978-2020. كذلك يوضح الجدول (أ-5) تطور أسعار الفائدة التي يطبقها الصندوق على القروض المقدمة إلى الدول الأعضاء المقترضة، وينشرها على موقعه من خلال الشبكة الإلكترونية بصورة شهرية، إضافة إلى الشكل (6) ضمن الملحق رقم (1)، الذي يوضح تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (2003 -2020).

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة، متى ما تجاوزت مدة التأخير في سداد استحقاقات القروض القائمة بذمتها فترة اثنا عشر شهراً. بحسب الموقف المالي للصندوق في نهاية ديسمبر 2020، هناك عدد ثلاث حالات تأخر في السداد، تمثلت في جمهورية الصومال الفيدرالية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اليمنية.

بلغ إجمالي المتأخرات بنهاية ديسمبر 2020، حوالي 142.559 مليون د.ع.ح.، تتكون من أقساط قروض متأخرة السداد بما مجموعه 78.080 مليون د.ع.ح.، إضافة إلى فوائد متراكمة تبلغ حوالي 64.479 مليون د.ع.ح.

فيما يخص **جمهورية الصومال الفيدرالية**، فقد بدأت التأخير منذ العام 1984، ويتابع الصندوق مع المسؤولين المشاورات للتوصّل إلى تسوية للمتأخرات، التي وصلت بنهاية ديسمبر 2020 إلى حوالي 71.626 مليون د.ع.ح، وتتمثل في أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 14.876 مليون د.ع.ح.، وفوائد متراكمة، بلغت قيمتها نحو 56.750 مليون د.ع.ح.

بالنسبة للمتأخرات على **الجمهورية العربية السورية**، فقد بدأت الدولة في التأخر عن السداد منذ ديسمبر 2011، وبلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة في نهاية ديسمبر 2020 حوالي 3.475 مليون د.ع.ح، تمثل أقساط الأصل والفائدة على قرض تسهيل التصحيح الهيكلي الثاني.

فيما يخص **الجمهورية اليمنية**، فقد بدأت التأخير منذ يونيو 2016، وبلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة، في نهاية ديسمبر 2020، حوالي 67.458 مليون د.ع.ح.، تمثل أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 60.323 مليون د.ع.ح. وفوائد متراكمة بنحو 7.135 مليون د.ع.ح.

أنشطة المعونة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء

حددت اتفاقية إنشاء الصندوق نشاط المعونة الفنية كأحد أهم الوسائل التي يتم الاعتماد عليها في سبيل تحقيق أهدافه، حيث يقدم الصندوق الدعم الفني للأجهزة الرسمية في الدول الأعضاء، بغية تعزيز قدراتها في مجالات رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، والمالية، والنقدية، والتجارية، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتحقيق الشمول المالي، وتعزيز الأطر الإحصائية. كما تستهدف أنشطة الصندوق في مجال تقديم المعونة الفنية، تعزيز دوره كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتنسيق مواقف الدول العربية في التعامل مع التحديات التي تواجه اقتصاداتها، بما يحقق مصالحها المشتركة.

بهذا الصدد، يحرص الصندوق على التطوير الدائم للإطار التنفيذي لاستراتيجيته، واستيفاء متطلبات تقوية البناء الهيكلي للصندوق، وتعزيز الوحدات التنظيميّة المختصة في الجوانب الفنية، والاستفادة من التقدّم في تقنية المعلومات التي باتت أساس في انتهاج أساليب العمل الحديثة، بما يُمَكِنه من أداء الدور المتوقع منه كمرجعيّة فنيّة ومركز خبرة في مجالات اختصاصه، إضافة إلى تعزيز إدارة المخاطر واستمراريّة الأعمال، مع مراعاة تطبيق مبادئ حوكمة ملائمة، ونظام رقابة داخلية يتميّز بالفعالية والكفاءة.

يباشر الصندوق تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء، حسب مرئيات خبراء الصندوق، وأيضاً بناءً على نتائج استبيانات استطلاعات الرأي، التي يرسلها الصندوق بصورة دورية، للتعرف على مرئيات وتطلعات الدول الأعضاء لأنشطة الصندوق الحالية والمتوقعة. كما يُمثل نشاط المعونة الفنية أحد الأنشطة الرئيسة التي يعمل الصندوق على تنفيذها بإطار استراتيجيته الخمسية (2020-2025).

بهذا الصدد، تضمن إطار الرؤية الاستراتيجية إطلاق مجموعة من الأنشطة والمبادرات، وتوفير الخبرات والكفاءات اللازمة بأسلوب أكثر فعالية وكفاءة، مع التركيز على جوانب المعونة الفنية التي تحظى بأولوية لدى الدول الأعضاء، إلى جانب تعزيز الشراكات ومجالات التعاون مع المؤسسات المالية العالمية، والنظر في استقطاب موارد من جهات مانحة لأغراض المعونة الفنية.

كذلك، يحرص الصندوق على الارتقاء بالأنشطة التي تُمَكِّن من إرساء مقومات التكامل الاقتصادي والمالي والنقدي في الدول العربية، وتدعم برامج الإصلاحات التي تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزز من منعة الاقتصادات العربية لمواجهة التحديات، وفرص وصول الفئات الفاعلة كالشباب والمرأة للتمويل والخدمات المالية.

يركز الصندوق، بإطار المساعدات الفنية المقدمة منه للدول الأعضاء، على الأنشطة المتعلقة بتطوير السياسات، وتصميم البرامج، وتعزيز المهارات، وتقوية القدرات على تطبيق وتنفيذ وقياس كفاءة السياسات، إضافة إلى التطوير المؤسسي، بما يساعد على تحسين جودة تصميم ووضع برامج الإصلاح والتصحيح الهيكلي اللازمة، من أجل إصلاح أوضاعها الاقتصادية، وتوجيه سياساتها نحو تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

ترتكز منهجية الصندوق على تقديم الدعم الفني بصورتيه المباشرة وغير المباشرة، حيث يستجيب الصندوق للطلبات الواردة من الدول الأعضاء الراغبة في الاستفادة من خبرات الصندوق في مجالات محددة ذات صلة بأنشطته، من خلال إيفاد بعثات فنية تضم أعضاء من جهازه الفني، وبمشاركة خبراء خارجيين، عند الحاجة، إلى جانب المعونة الفنية التي يقدمها بإطار بعثات الإقراض.

كما يقدم الصندوق المعونة والمشورة الفنية للدول الأعضاء بصورة غير مباشرة من خلال المبادرات التي يتبناها، وكذلك الندوات والمؤتمرات واللقاءات التشاورية التي ينظمها، بالاعتماد على خبرائه، أو

بالتعاون مع مؤسسات إقليمية ودولية، والتي تغطي مجموعة من المجالات منها تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، وتطوير أسواق السندات الحكومية، وتطوير الإحصاءات الاقتصادية، إضافة إلى المبادرات المعنية بالمساعدة على إعداد الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، ودعم الجهود الحكومية لتهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبناء نظم وطنية حديثة للاستعلام الائتماني، وغيرها من المبادرات التي تُمَكِّن الدول الأعضاء من تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

تضمن نشاط الصندوق خلال عام 2020 في مجال تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء، مساعدة عدد من الدول لوضع الأطر العامة اللازمة لتأسيس مكتب لإدارة الدين العام، بما يشمل الإطار التنظيمي لعمل المكتب وإطار الحوكمة والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بقضايا إدارة الدين العام وأسواق الدين، ومؤشرات قياس أداء إدارة الدين العام، ونماذج تقارير إدارة الدين العام، ومحتوى الموقع الإلكتروني لمكتب إدارة الدين العام.

كما استمر الصندوق في متابعة **برنامج التوازن المالي لمملكة البحرين، الذي يغطي الفترة 2018-2022**، ويهدف إلى استعادة التوازن في الموازنة العامة للمملكة، والوصول إلى استدامة الوضع المالي على المدى المتوسط.

أيضاً، تم تصميم برامج إصلاح لعدد من الدول الأعضاء لمواجهة التحديات الراهنة في قطاع المالية العامة والقطاع المالي والمصرفي، تم دعمها بموارد الصندوق.

إدارة الحساب الموحّد للمنظمات العربية المتخصصة

بناءً على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره رقم 1056 في يوليو 1988، تمّ استحداث حساب موحّد خاص لدى صندوق النقد العربي لتمويل المنظمات العربية المتخصصة من المساهمات المستلمة لصالحها بهذا الحساب من الدول العربية، بغرض الصرف على موازناتها المعتمدة. تُعدّ المنظمات العربية المتخصصة التي تأسست تحت مظلة جامعة الدول العربية هي أحد أهم ركائز العمل العربي المشترك، وهي الأذرع الفنيّة للجامعة وبيوت الخبرة العربية التي تقدّم المشورة والخبرة والنصيحة في القضايا والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وتقوم بدور محوري لتحقيق طموحات الدول العربية في التعاون والتنسيق في جميع مجالات تخصصها التي تتصل بالمواطِن العربي، ولها تأثير مباشر على مستوى معيشته، وتوفير العيش الكريم له.

تتمثل المنظمات المعنية حالياً بالحساب الموحّد في:

- المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- منظمة العمل العربية.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- الهيئة العربية للطاقة الذرية.
- الهيئة العربية للطيران المدني.
- المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.

يقوم الصندوق بتقديم تقرير ربع سنوي لكل منظمة يوضّح ما تم صرفه والرصيد المتبقي، ومواقف الدول الأعضاء من تسديد مساهماتها في ميزانية المنظمة المعنية، إضافة إلى تقرير دوري ربع سنوي مُجمّع عن نشاط الحساب الموحّد.

بهذا الصدد يُبيّن المركز المالي للحساب الموحّد أن رصيد صافي الموجودات بلغ نحو 36 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2020، مقارنةً برصيد بلغ نحو30 مليون دولار أمريكي بنهاية سنة 2019 .

يُذكر أن عوائد الاستثمارات المتحققة لدى الحساب الموحّد تدخل في حساب احتياطي خاص لهذه المنظمات في الحساب الموحّد.

بلغ رصيد الاحتياطي الخاص نحو 11 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2020. أصبح بذلك يُغطي ما نسبته 23 في المائة تقريباً من جملة اعتمادات موازنات المنظمات للسنة المالية الأخيرة، مع اختلاف هذه النسبة من منظمةٍ لأخرى. تجدّر الإشارة إلى أن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموقّر تستهدف الاستمرار في تكوين هذا الاحتياطي واستخدامه بقرارات منه لأغراض طارئة.

أنشطة دعم تطوير القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية

إدراكاً منه لأهمية القطاع المالي والمصرفي في حشد الأموال وتوجيهها لدعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وخلق فرص العمل المنتجة، وتعزيز مقومات الاستقرار المالي، حرص الصندوق في عام 2020 على تكثيف الجهود الرامية لدعم تطور القطاع في الدول العربية، وتوفير فرص تبادل التجارب والخبرات ونقل المعرفة، لمواجهة التطورات والتحديات التي أملتها جائحة كوفيد-19.

بهذا الصدد، عمل الصندوق على إعداد عدد من الأدلة والمبادئ الإرشادية، والأوراق المرجعية، بشأن سياسات وقضايا الاستقرار المالي، والتحول المالي الرقمي في الدول العربية، إلى جانب مواصلة إعداد ونشر أوراق ودراسات تناولت مختلف محاور القطاع المالي، وتكثيف المشاورات مع صانعي السياسات في الدول الأعضاء حول تداعيات الجائحة، وسبل مواجهتها، والاستعداد لمرحلة التعافي.

في هذا الخصوص ارتكزت جهود الصندوق خلال عام 2020، في مجال دعم تطوير القطاع المالي والمصرفي على المحاور التالية:

أ. **إصدار مجموعة من الأدلة والمبادئ الإرشادية:**

حرصاً من الصندوق على مواكبة جهود دوله الأعضاء في مجال تطوير القطاع المالي والمصرفي وترسيخ الاستقرار المالي، تم في عام 2020، بالتعاون مع السلطات الإشرافية، إصدار عدد من المبادئ الإرشادية التي تعزز من مرونة القطاع المالي والمصرفي في مواجهة تداعيات الأزمات، اشتملت ما يلي:

1. **المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي:** تناولت الجوانب التي تهم قضايا الاستقرار المالي، مثل تطوير حوكمة إدارة الأزمات داخل المصرف المركزي، وتعزيز التنسيق بين السياسات الاحترازية الكلية والجزئية والسياسات الاقتصادية، وتعزيز منظومة إدارة المخاطر لدى القطاع المالي، ورفع مستويات الشمول والوعي المالي الرقمي. أكدت المبادئ على أهمية التطبيق المتدرج للمتطلبات الرقابية والاحترازية، إضافة إلى أهمية الحفاظ على سلامة ومصداقية التقارير الائتمانية، والاستعداد المبكر لمرحلة ما بعد أزمة كوفيد-19.

2. **المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على النظام المصرفي والاستقرار المالي:** تناولت دور المصارف المركزية في تعزيز منظومة إدارة الكوارث الطبيعية. أكدت المبادئ على أهمية تبني شراكة إستراتيجية بين المصرف المركزي والهيئات المعنية، وتطوير خطط لضمان استمرارية عمل الأنظمة المركزية الأساسية، وإعداد اختبارات أوضاع ضاغطة تتضمن الأثر المحتمل للكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على القطاع المالي والمصرفي. كما دعت المبادئ إلى دراسة وتحليل أثر الانتقال من المنتجات كثيفة الاعتماد على مواد الطاقة التي تسهم في زيادة انبعاثات "غاز الكربون" إلى منتجات الطاقة النظيفة والمتجددة، إلى جانب متابعة وتقييم المخاطر النظامية الناشئة عن التغيرات المناخية ودراسة أثرها القطاعي.

3. **دليل الإجراءات والمبادئ الإرشادية العامة لتعامل السلطات الإشرافية مع تداعيات الأزمات على أسواق المال في الدول العربية:** تضمن الإجراءات والمبادئ الإرشادية للتعامل مع الأزمات، من أبرزها تشكيل لجنة لإدارة الأزمات داخل هيئة الأسواق والأوراق المالية للتعامل مع التداعيات، وتحديد مسؤوليات مجالس الإدارة في تعزيز الإفصاح، وحوكمة عمليات إصدار تراخيص صنّاع السوق، وتوجيه الشركات المدرجة لعقد الجمعيات العمومية عبر الوسائل التقنية الحديثة، وتشجيع التحول الرقمي في أسواق المال العربية.

أكد الدليل على أهمية إنشاء منصات لتداول أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، إلى جانب تعزيز التوعية المالية والتواصل المجتمعي، للحد من الآثار السلبية للشائعات على أسواق المال خلال الأزمات.

4. **المبادئ الإرشادية حول إستراتيجيات المصارف المركزية لدعم التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد:** تضمنت مجموعة من التوصيات المتعلقة بسياسة المصرف المركزي في تعزيز منظومة إدارة الأزمات، والاستعداد المبكر لمرحلة ما بعد الأزمة. أكدت المبادئ على ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، والسياسة الإحترازية

الكلية، فضلاً عن ضرورة التدرج في العودة لتطبيق أدوات السياسة الاحترازية الكلية في مرحلة ما بعد الأزمة، إضافةً إلى أهمية استمرار تبني سياسة نقدية تيسيريه لترسيخ التعافي الاقتصادي. كذلك أكدت المبادئ على أهمية استمرار المصارف المركزية في تبني برامج تمويل حكومية يقودها المصرف المركزي لدعم النشاطات الاقتصادية الإنتاجية بأسعار فائدة وآجال مناسبين.

5. **مبادئ التعامل مع الشركات العائلية ذات الأهمية النظامية**: تهدف لتعزيز حوكمة الشركات العائلية، والحد من المخاطر النظامية على القطاع المالي. أكدت المبادئ على أهمية تبني تعريف موحد للشركات العائلية على مستوى الدولة، بالتنسيق والتشاور بين الهيئات والمؤسسات الرسمية المعنية، إضافةً إلى وضع منهجية مناسبة لتحديد الشركات العائلية ذات الأهمية النظامية. كما أكدت المبادئ على أهمية إصدار السلطات الرقابية ذات العلاقة، تعليمات حول حوكمة الشركات العائلية، تتضمن الحد الأدنى من الشروط والمعايير الواجب توفرها في تشكيل مجلس إدارتها، واللجان المنبثقة عنه. كذلك ألقت المبادئ الضوء على أهمية قيام السلطات الرقابية ذات العلاقة بإصدار لوائح وأنظمة، يعتد بها كميثاق استرشادي للشركات العائلية على مستوى الدولة، وأن يضم مجلس إدارة الشركة العائلية عدداً مناسباً من الأعضاء المستقلين تحدده السلطة الرقابية.

6. **المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية التخلي عن أسعار الفائدة المرجعية الليبور والآيبورس لتعزيز الاستقرار المالي**: شملت العديد من الجوانب المتعلقة بقضايا تعزيز الاستقرار المالي خلال مرحلة الانتقال، من أبرزها: وضع خطة للحد من مخاطر التخلي عن الليبور والآيبورس من قبل المصارف المركزية، ودراسة حجم تعرضات القطاع المالي العربي لليبور والآيبورس، والعمل على أدوات مرجعية بديلة للتسعير، وتطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية للمصرف المركزي، والتعليمات الخاصة بحماية المستهلك المالي، والمخاطر المالية والقانونية والتشغيلية والمحاسبية ومخاطر السمعة الناشئة عن التخلي عن الليبور والآيبورس. من جانب آخر، أكدت المبادئ على ضرورة تأهيل أنظمة البنوك لإجراء الانتقال من الآيبورس إلى أداة مرجعية أخرى، مع ضرورة تخصيص الموارد الكافية لدعم جهود الانتقال.

7. **المبادئ الارشادية حول السلامة الإلكترونية للبنية التحتية المالية في الدول العربية**: قدمت المبادئ توصيات حول تعزيز حوكمة الأمن الإلكتروني من خلال نهج منظم واستباقي في إدارة كل من التهديدات الإلكترونية السائدة والناشئة التي قد تواجهها المؤسسة المالية. دعت المبادئ إلى إعداد رؤية للمؤسسة المالية واستراتيجياتها المتعلقة بسلامة منظومتها الإلكترونية وكيفية تنفيذها، مع ضرورة وجود تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات في هذا الشأن. أكدت المبادئ أيضاً على أهمية تحليل وإجراء اختبارات للوقوف على قدرة المؤسسة المالية على الاستجابة والتعامل مع الهجمات الإلكترونية، وإدارتها.

8. **المبادئ الإرشادية للهوية الرقمية وقواعد اعرف عميلك الإلكترونية في الدول العربية**: تناولت دور الهوية الرقمية وقواعد اعرف عميلك الإلكترونية، ودورها في تعزيز الشمول المالي، وتحقيق التوازن بين إلحاق العملاء رقمياً، وبين ضمان الامتثال لقواعد محاربة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كذلك، قدمت المبادئ خطوات بناء الهوية الرقمية وتعزيز استخدامها.

9. **المبادئ الإرشادية لبناء إستراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة**: تضمنت خمسة محاور رئيسة لدعم بناء استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة، فضلاً عن استعراض ركائز بناء الأطر التنظيمية والتشريعات والسياسات اللازمة لاحتضان الابتكارات المالية، وكيفية تنمية المواهب والقدرات لدى الشركات الناشئة لابتكار الحلول والمنتجات المالية الحديثة، وسبل تعزيز جوانب التمويل المتاحة لمقدمي الحلول والمنتجات المالية المبتكرة. أكدت المبادئ على أهمية التدريب لتنمية كفاءات الشباب والشركات الناشئة وكوادر المؤسسات المالية والهيئات الرقابية والاشرافية.

10. **المبادئ الإرشادية حول "نماذج التمويل البديل: التطورات والإرشادات للدول العربية"**، تضمنت مجموعتين من المبادئ والتوصيات. تتعلق الأولى بنماذج التمويل البديل، التي تشمل تطوير القواعد والإجراءات بناءً على مراحل نمو السوق، أما المجموعة الثانية، فتتناول آليات تشفير الأصول المالية الرقمية. تستهدف المبادئ المشار إليها المساعدة في الارتقاء بالتشريعات والحوكمة المتعلقة بتشفير الأصول المالية، وسبل التعامل مع

التحديات لتوسيع استخدام الأصول الرقمية في النظام المالي، وتعزيز أطر حفظ البيانات، والأمن الإلكتروني، في ظل التوسع في مجال استخدام تقنيات السجلات اللامركزية، وتنمية وتطوير نماذج أعمال المؤسسات المالية في مختلف مراحل التعامل في الأصول المالية الرقمية. تشرح المبادئ جوانب تكامل منظومة عمل منصات التمويل البديل، كما تتناول متطلبات حماية المستثمرين، والتوعية المالية في هذا الشأن.

ب. دعم التحول المالي الرقمي:

في ضوء بروز أهمية التقنيات المالية الحديثة خلال الأزمة الحالية، حرص الصندوق على دعم جهود الدول العربية في تعزيز القواعد التنظيمية الداعمة لتعظيم الاستفادة منها، وتوفير البنية التحتية الملاءمة لدعم الانتقال إلى الخدمات المالية الرقمية.

في هذا السياق، أصدر الصندوق في عام 2020 وثيقة رؤية حول **"إطار التحول المالي الرقمي في الدول العربيّة"**، بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية الشريكة في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية. قدمت الوثيقة رؤية متكاملة لمتطلبات الانتقال إلى الخدمات المالية الرقميّة، سواءً منها المتعلقة بالسياسات، أو بالبيئة المشجعة لتطويرها في الدول العربية. تضمنت محاور العمل الواردة في الوثيقة، بناء شراكات مع مختلف المؤسسات المالية الإقليمية والدولية ووكالات التنمية العالمية لدعم مساعي التحول المالي الرقمي في الدول العربية.

على صعيد متصل، أصدر الصندوق دوريةً بحثيةً بعنوان **"مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"**، تهتم برصد أبرز النماذج الناجحة في مجال التقنيات المالية، بما يُمكِّن من التعرف على جوانب ومقومات نجاح هذه النماذج وقياس أثرها في زيادة كفاءة الخدمات المالية ودعم الشمول المالي. تناول العدد الأول من الدورية موضوع **"التقنيات المالية الحديثة في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة"**.

في ذات السياق، تم إصدار العدد الأول من الدوريةً البحثيةً بعنوان **"مرصد البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية"**، بهدف رصد أبرز النماذج الناجحة في هذا المجال، وتسليط الضوء على جوانب ومقومات نجاح البيئات الرقابية الاختبارية، ودورها في دعم نمو قطاع التقنيات المالية الحديثة.

كما أطلق الصندوق من خلال مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة، دليلاً تنظيمياً حول **"التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"**، يهدف إلى التعريف بواقع وآفاق صناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، بما يتضمن الأطر التنظيمية والتشريعات والأحكام والإجراءات الرقابية والإشرافية، ومتطلبات الترخيص للشركات، والتوزيع القطاعي للشركات المُرخص لها بمزاولة أنشطة صناعة التقنيات المالية الحديثة. كذلك يستعرض الدليل البيئة الحاضنة لصناعة التقنيات المالية الحديثة، ومراكزها، ومسرعات الأعمال، وأنشطة ومبادرات التقنيات المالية الحديثة القائمة في عدد من الدول العربية.

في سياق متصل، أصدر الصندوق **وثيقة حول "رؤية الخدمات المصرفية المفتوحة للدول العربية"**، تناولت الفرص التي تتيحها الخدمات المصرفية المفتوحة في تعزيز الابتكار في مجال التقنيات المالية في أعقاب جائحة كوفيد-19. استعرضت الوثيقة متطلبات تحقيق الأعمال والخدمات المصرفية المفتوحة في المنطقة العربية، وارتكزت على خمس محاور رئيسة تمثلت في: "المبادئ الأساسية، والتطبيق المرحلي، والحقوق المتعلقة ببيانات العُملاء، وتوحيد وتحديد المعايير التقنية، وخلق البيئة المُحَفِزة لجميع الأطراف".

كذلك، أصدر الصندوق في عام 2020، **ورقة سياسات حول "العملات الرقمية للمصارف المركزية: إطار تحليلي للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية"**. تُلقي الورقة الضوء على أولويات ومبررات إصدار العملات الرقمية، والتحديات المصاحبة لإصدارها، والأنواع والتصميمات المتعددة لها، إضافة إلى المتطلبات القانونية والتقنية، والدور الذي قد تلعبه العملات الرقمية، مقارنةً بتقنيات أخرى. كما تستعرض الورقة المبادرات والمستجدات في هذا الشأن على مستوى الدول العربية، وتقدم تصوراً وتوصيات لترتيب الأولويات لمساعدة السلطات الإشرافية العربية الراغبة في إصدار عملات رقمية.

ج. مواكبة التطورات والتحديات لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19):

حرص الصندوق، خلال عام 2020، على تكثيف التشاور مع السلطات الإشرافية العربية حول تداعيات جائحة كوفيد-19 على القطاع المالي والمصرفي، ومستقبل الخدمات المالية والمصرفية.

في هذا السياق، نظم الصندوق "عن بُعد" ثلاث **اجتماعات استثنائية لنواب محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، بمشاركة كبار المسؤولين في السلطات الإشرافية العربية، وممثلين عن المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية، ومعهد التمويل الدولي، إضافة لعدد من البنوك المركزية العالمية.

جرى في **الاجتماع الأول** مناقشة تحديات السياسة النقدية ودور البنوك المركزية في مواجهة التداعيات الاقتصادية والمالية لجائحة كوفيد-19، إضافة إلى مناقشة دور السياسة النقدية في العودة للمسارات الاعتيادية للنمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد الأزمة، وتخفيف الأعباء على قطاعي الأسر، والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والإجراءات الممكن اتخاذها لتعزيز استقرار السوق النقدية والعملة المحلية، وزيادة الاحتياطيات الأجنبية.

بينما ناقش **الاجتماع الثاني** موضوعات تتعلق بتطبيقات الهوية الرقمية، وقواعد اعرف عميلك الإلكترونية، والعمليات المصرفية المفتوحة وإطارها التنظيمي. كما تطرق الاجتماع إلى مبادرات إطلاق العملات الرقمية، والتطورات الأخيرة المتعلقة بتخفيف المخاطر والهجمات الإلكترونية، ومستقبل الخدمات المالية والمصرفية ودور المصارف المركزية، في ظل التوسع في استخدام التقنيات المالية الحديثة.

أما **الاجتماع الثالث**، فتركزت النقاشات خلاله حول أثر جائحة كوفيد-19 على القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية، والحجم المحتمل للخسائر الناجمة عن انخفاض قيم الأصول أو عمليات الشطب، والأثر المتوقع على سلامة ومرونة الأنظمة المصرفية. كما تناول الاجتماع قضايا أخرى، من أبرزها: أولويات السياسات في المنطقة العربية لمعالجة آثار الأزمة الحالية، وتعزيز أطر سياسات القطاع المالي، وتعزيز الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية، وسُبل دعم التمويل المستدام، وتوفير الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة.

كذلك نظم الصندوق الاجتماع السنوي الخامس عشر عالي المستوى حول **"النظام المصرفي العالمي في مرحلة ما بعد أزمة جائحة كورونا"**، لمناقشة القضايا والمخاطر المصرفية، حيث تناول الاجتماع التطورات في مجال مواجهة مخاطر تغيرات المناخ في ظل أزمة جائحة كوفيد-19، والدروس المستفادة منها. كذلك، ناقش الاجتماع الأولويات في إطار عمل لجنة بازل لمرحلة ما بعد الأزمة، ومتطلبات تعزيز مرونة القطاع المالي، ومدى الحاجة لتطوير نموذج عمل للمؤسسات المالية والمصرفية يتناسب مع مرحلة ما بعد الأزمة.

تم عقد الاجتماع بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية. حضر الاجتماع عدد من أصحاب المعالي والسعادة محافظي ونواب محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. شارك في الاجتماع كبار المسؤولين المعنيين بقضايا الاستقرار المالي والإشراف المصرفي من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إلى جانب ممثلين رفيعي المستوى من أبرز البنوك العاملة في المنطقة العربية. كذلك شارك في الاجتماع عدد من المؤسسات الدولية، منها: بنك التسويات الدولية، ومجلس الاستقرار المالي، والبنك المركزي الهولندي، والبنك المركزي الفلبيني، وهيئة الرقابة المالية الإتحادية الألمانية.

إضافةً لما تقدم، وحرصاً على تعزيز التواصل مع السلطات الإشرافية العربية، خلال الجائحة، نظم الصندوق "عن بُعْد" **سبع اجتماعات، لمدراء الرقابة المصرفية، والاستقرار المالي، ومدراء المعلومات الائتمانية** في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، خلال الفترة من شهر أبريل إلى شهر ديسمبر 2020، بهدف التباحث حول تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاستقرار المالي، بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى، عن المؤسسات الإقليمية والدولية أبرزها: صندوق النقد والبنك الدوليين، ومجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

ركزت الاجتماعات على مناقشة عدد من المواضيع، مثل: "دور السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى في المرحلة المقبلة"، و"طرق حماية قطاعي الشركات والأفراد خلال الجائحة"، و"تقييم المخاطر النظامية التي قد تهدد الاستقرار المالي"، إلى جانب "أثر الجائحة على تطبيق متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)".

تناولت الاجتماعات أيضاً، مناقشة موضوعات هامة مثل: "دور الرقابة المصرفية في المرحلة المقبلة في ظل الظروف الحالية"، و"سبل تطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية في المرحلة المقبلة"، و"تقييم المخاطر التشغيلية والسيبرانية لدى القطاع المصرفي في المرحلة الحالية"، و"تداعيات فيروس كورونا على صناعة المعلومات الائتمانية، بما في

ذلك الأثر على التصنيف الائتماني للعملاء والتقارير الائتمانية"، و"طرق استخدام هوامش رأس المال والسيولة في حال امتدت الأزمة حتى نهاية عام 2020"، و"وسائل تدخل المصارف المركزية لتعزيز الاستقرار المالي حتى نهاية عام 2020".

كما تطرقت النقاشات للمخاطر النظامية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق، التي قد تهدد الاستقرار المالي في المرحلتين الحالية والمقبلة. كذلك، جرى التطرق إلى موضوعات أخرى، منها "طرق الموازنة بين دعم حاجة القطاعين الحكومي والخاص للسيولة"، و"الحفاظ على متانة القطاع المصرفي"، إلى جانب "دور السياسة الاحترازية الكلية في دعم السياسات الاقتصادية الأخرى في مرحلة التعافي".

في نفس الإطار، نظم الصندوق "عن بُعْد" خلال الفترة (أبريل – ديسمبر) 2020، سبعة **اجتماعات، لمدراء إدارات الشمول المالي ونظم الدفع والبنية التحتية المالية الرقمية لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، لمناقشة تداعيات جائحة كوفيد-19 على الخدمات المالية والشمول المالي. شارك في الاجتماعات ممثلين عن المؤسسات الدولية والإقليمية، منها: صندوق النقد والبنك الدوليين، والوكالة الألمانية للتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي، والبنك الإسلامي للتنمية.

جرى في الاجتماعات مناقشة عدد من المواضيع، تتعلق بجوانب تعزيز الشمول المالي وتحسين الخدمات المالية، في ظل تداعيات فيروس كورونا، وتدابير ضمان استمرارية أعمال البنوك وتوفير الخدمات المالية الأساسية للأفراد والشركات وضمان حماية المستهلك والحد من مخاطر الائتمان على الأسر والشركات.

كما جرى مناقشة سبل تحسين استجابة نظم وأدوات الدفع الإلكترونية لمواجهة تداعيات الأزمة، إلى جانب فرص الانتقال للخدمات المالية الرقمية، ودور السلطات الإشرافية في هذا الشأن، وسبل تشجيع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في ظل تداعيات فيروس كورونا، إضافة لتطوير الممارسات الحالية في مجال توفير السيولة للأفراد والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من خلال القطاعات المصرفية وغير المصرفية، وكيفية تعزيز الوعي المجتمعي على صعيد التعامل مع المؤسسات المالية غير المصرفية، وسبل تعزيز الوصول لخدماتها. كما تم مناقشة تحديات وآفاق التأمين الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية، فضلاً عن مناقشة موضوع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تعزيز الشمول المالي.

كذلك، تناولت الاجتماعات مواضيع تحظى باهتمام صانعي السياسات ومتخذي القرار في المنطقة العربية، من أبرزها: "متطلبات تقوية البيئة التنظيمية للشمول المالي ودعم الابتكار في التقنيات المالية"، و"دور العملات الرقمية للبنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي"، و"مستقبل أدوات ونظم الدفع في ظل العملات الرقمية المشفرة"، و"متطلبات التعافي خلال مرحلة ما بعد جائحة كورونا"، و"تعزيز فرص التحول المالي الرقمي ودعم الابتكارات الداعمة للشمول المالي الرقمي"، و"كيفية تعزيز آليات توفير السيولة لتمويل القطاعات الإنتاجية.

كما نظم الصندوق، خلال الفترة (أبريل - ديسمبر) 2020، ستة **اجتماعات لمناقشة تطبيقات التقنيات الحديثة وسلامة العمليات المالية والمصرفية في ظل جائحة كورونا**. شارك في الاجتماعات مسؤولي التقنيات المالية الحديثة لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية، وهيئات أسواق المال، وشركات التقنيات المالية في الدول العربية، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الدولية والإقليمية منها: صندوق النقد والبنك الدوليين، وبنك التسويات الدولية، ومجلس الاستقرار المالي، ومجموعة العمل المالي (FATF)، ومؤسسة التمويل الدولية.

ناقشت الاجتماعات دور صناعة التقنيات المالية الحديثة في مرحلة ما بعد الجائحة، وتحديات إلحاق العملاء رقمياً، والهوية الرقمية، وقواعد اعرف عميلك الإلكترونية. كما تم التركيز على سبل مواجهة التهديدات الإلكترونية وتبادل المعلومات بشأنها. كذلك، أولت الاجتماعات اهتماماً بمناقشة قضايا سلامة تطبيقات العمليات المصرفية المفتوحة، والفرص المتاحة، والتحديات ذات العلاقة، إلى جانب الفرص التي يمكن أن تقدمها التقنيات المالية الحديثة للمصارف المركزية.

كذلك، جرى مناقشة موضوع الحلول التقنية الرقابية والإشرافية لدعم السلطات الرقابية والإشرافية في الدول العربية، وكيفية الاستفادة من تلك الحلول في أداء مهمتها، فضلاً عن مناقشة موضوع إصدار العملات الرقمية من قِبَل المصارف المركزية، والغرض من إصدارها، وهيكليتها، وكافة الجوانب

التشريعية والتقنية المتعلقة بها، إضافةً إلى مناقشة الأصول المالية الرقمية، ومنصات التمويل الجماعي، والإطار التنظيمي لها. تناولت الاجتماعات أيضاً، موضوع البنية التشريعية والإطار الرقابي المرتبطين بصناعة التقنيات المالية الحديثة، ومتطلبات تعزيز الإطار التنظيمي للحفاظ على التوازن بين سلامة الإطار التشريعي والتنظيمي من جهة، ودعم الابتكارات الرقمية من جهة أخرى.

من جانب آخر، نظم الصندوق "عن بعد" **اجتماعاً عالي المستوى لرؤساء هيئات الإشراف على التأمين في الدول العربية**، بمشاركة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حول **"قطاع التأمين في الدول العربية: التحديات والآفاق"**، لمناقشة واقع قطاع التأمين في النظام المالي العالمي، في ظل جائحة كوفيد-19، والتحديات والمخاطر التي يواجهها، وأثر تداعيات المناخ والكوارث الطبيعية عليه، إضافةً إلى كيفية تقييم المخاطر النظامية الناشئة عن قطاع التأمين، والمؤشرات الرئيسة لتقييم أداءه، ودوره في تعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول العربية.

تناول الاجتماع واقع قطاع التأمين وإعادة التأمين في الدول العربية، في ظل جائحة كوفيد-19، بما في ذلك المخاطر والتحديات التي تواجه قطاع التأمين، وسبل الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة في تطوير صناعة وخدمات التأمين، وتعزيز تغطية الأفراد والشركات بخدمات التأمين الرسمية. كذلك، جرى التطرق إلى الإطار المؤسسي للرقابة على قطاع التأمين، والتعاون مع المصارف المركزية، وكذلك التعاون الإقليمي بين هيئات الإشراف على التأمين في الدول العربية.

على صعيد آخر، نظم الصندوق ورشة عمل رفيعة المستوى حول **"تعزيز المدفوعات عبر الحدود: نظرة مستقبلية"**، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، واللجنة الدولية لنظم الدفع والبنية التحتية المالية التابعة لبنك التسويات الدولية، ومجلس الاستقرار المالي، لمناقشة عدد من الموضوعات، شملت: آخر التطورات والاتجاهات الحديثة في مجال نظم الدفع والبنية التحتية المالية، على صعيد ترتيبات الدفع عبر الحدود وسلامة وسرعة التحويلات المالية في ظل أزمة كوفيد-19.

كما تم خلال الورشة استعراض الخدمات المبتكرة التي تقدمها منصة "بُنى" لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية.

د. دعم سياسات تطوير القطاع المالي والمصرفي من خلال النشاط البحثي:

أصدر الصندوق عدد من التقارير والدراسات وأوراق العمل، التي تناولت تعزيز سلامة ومتانة وكفاءة القطاع المالي، من أبرزها **الإصدار الثالث من تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية**، الذي تم إعداده بالتعاون والتنسيق مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

تناول التقرير التحديات التي تواجه اقتصادات الدول العربية جراء جائحة كوفيد-19، إضافة إلى تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للاستقرار المالي وتعزيز البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية، إلى جانب عدد من الموضوعات الأخرى ذات الصلة. كما أعد الصندوق في عام 2020 العديد من الأوراق والدراسات التي تناولت قضايا تهم تطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال، اشتملت على:

- ورقة حول **"مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك الإسلامية"**، تناولت أساليب واتجاهات وطرق غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ذات الصلة بالخدمات والأدوات المصرفية الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. كذلك استعرضت الورقة تقييماً للوضع الحالي للأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول التي تعمل فيها البنوك الإسلامية.

- دراسة حول **"منظومة حل الأزمات المصرفية ونظام ضمان الودائع: الأدوار والأهداف"**، قدمت نظرة تحليلية حول منظومة إدارة الأزمات المصرفية ودور مؤسسات ضمان الودائع في الدول العربية.

- ورقة حول **"العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية"**، تناولت صافي هامش الفائدة كأحد أهم العوامل التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، من حيث دورها الوسيط المتمثل بإدارة المدخرات وتخصيص القروض. كما تطرقت الورقة لانعكاسات التطورات في هامش سعر الفائدة على الاستثمار، والنمو الاقتصادي، من خلال دراسة محددات هامش سعر الفائدة لدى الدول العربية خلال الفترة (2014-2018).

- ورقة حول **"دور نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون ونسبة الدين إلى الدخل في الحد من فقاعات العقارات ونمو الائتمان"**، أوضحت كيفية احتساب كل من نسبة القرض إلى القيمة، ونسبة خدمة الدين إلى الدخل، ومدى فاعلية الأدوات الاحترازية الكلية، في ضبط مخاطر القطاع العقاري، عندما ترتبط تلك المخاطر بتوجهات الدورة الاقتصادية.

- دراسة حول **"استجابة أسواق الأسهم الخليجية لصدمات أسعار النفط"**، هدفت إلى تحليل وتقييم العلاقة بين مؤشرات الأسهم وأسعار النفط ومدى تأثير الأزمات العالمية عليها، في خمسة دول خليجية.

- دراسة حول **"التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية"**، استعرضت أهم التقنيات المالية وتطبيقاتها (سلسلة الكتل، العُمْلات المُشَفرة، تقنيات التأمين، الذكاء الاصطناعي، العقود الذكية...إلخ). كما استعرضت الدراسة التطورات في الصناعة المالية الإسلامية، وانعكاسات التطور في مجال التقنيات عليها.

- دراسة حول **"الشمول المالي في عصر العولمة المرتكزة على التقنيات: المدفوعات الصغيرة العابرة للحدود وآفاقها في الدول العربية"**، تناولت الفرص التي يمكن أن توفرها منصة "بُنى"، في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية واستخداماتها. قدمت الدراسة بعض التوصيات الأساسية بخصوص الخيارات المتاحة للسلطات الإشرافية على مستوى السياسات لدعم المدفوعات الصغيرة عبر الحدود، وكذلك الخيارات المتاحة للمؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع والمتعاملين في السوق في هذا الشأن، بما يتسق مع جهود وبرامج تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية.

- دراسة بعنوان **"أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية"**، استهدفت التعرف على تأثير مجموعة من مؤشرات تطور القطاع المصرفي والأسواق المالية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية باستخدام منهجية تستند إلى نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

- دراسة حول **" قياس اندماج الأسواق المالية العربية في الأسواق العالمية"**، ركزت على قياس مدى قوة وتماثل الاندماج بين الأسواق المالية العربية والأسواق العالمية، باستخدام منهجية قياس موثوقة، ومعالجة نتائج القياس بصورة منسقة ومُعَمَّقة، إضافة إلى تحليل تداعيات الأزمات المالية العالمية، وانخفاض أسعار النفط على الروابط المالية في الدول العربية.

- دراسة بعنوان **"أثر العلاقات الاقتصادية المتبادلة على التكامل المالي في منطقة الخليج العربي"**، تطرقت إلى تطور الروابط المالية داخل منطقة دول الخليج العربية وتأثير الفترات المتقلبة على التكامل بين الأسواق المالية الخليجية. قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد على تعزيز التكامل المالي بين اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- ورقة حول **"تحديات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) على البنوك العربية"**، تطرقت إلى أهم متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة، خصوصاً فيما يتعلق بتصنيف الأصول المالية، إضافة إلى تحديات التطبيق، والدروس المستفادة، وسبل معالجة المخصصات المحاسبية عند تطبيق معيار لجنة بازل لكفاية رأس المال.

- ورقة حول **"المنافسة المصرفية ودورها في دعم فرص النفاذ إلى التمويل في الدول العربية"**، تناولت محددات المنافسة المصرفية في الدول العربية، وتأثيراتها على مستوى الشمول المالي، إضافة إلى إلقاء الضوء على جهود دعم مستويات المنافسة المصرفية في السنوات العشر الأخيرة.

- ورقة حول **"تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل III في الدول العربية"**، استهدفت الوقوف على الوضع الراهن لتطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل III، المتعلقة بمتطلبات رأس المال، والسيولة، والرفع المالي، وركيزة المراجعة الرقابية وانضباط السوق، فضلاً عن التحديات التي تواجهها البنوك في هذا الصدد، والجهود المبذولة من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية لمواجهتها.

- ورقة حول **"التقييم الداخلي لكفاية رأس المال"**، سلطت الضوء على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية اللاحقة لعملية

التقييم، إضافة إلى المنهجيات والأساليب المستخدمة من قبل السلطات الرقابية بشأن عمليات التقييم الداخلي لرأس المال.

- ورقة حول **"إطار مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي في الدول العربية"**، تناولت تحليلاً نظرياً للمخاطر العامة والخاصة للسوق، والعلاقة بين مخاطر السوق ومخاطر السيولة، إضافةً إلى تحليل القيمة عند المخاطرة التي تُعتبر من أهم المقاييس المستخدمة في إدارة المخاطر، والجهود المبذولة من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لتعزيز إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي بشكل عام، ومخاطر السوق بشكل خاص.

- دراسة **"محددات نسبة القروض غير العاملة في القطاع المصرفي في الدول العربية"**، استهدفت إلقاء الضوء على محددات جودة الأصول كأحد المؤشرات الهامة للمتانة والسلامة المصرفية. كما قدمت إطاراً تحليلياً يُسهم في تعزيز إدارة مخاطر الائتمان لدى القطاع المصرفي في الدول العربية.

- دراسة **"القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية"**، استهدفت تقييم أثر القروض المتعثرة على القطاع المصرفي في الدول العربية، وقياس أثرها على بعض مؤشرات القطاع المصرفي في هذه الدول.

- ورقة بعنوان **"العملات الرقمية للمصارف المركزية: إطار تحليلي للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية":** أشارت إلى التجارب العالمية المتعلقة بإصدار البنوك المركزية لعملات رقمية، وأولويات ومبررات إصدارها، والتحديات المصاحبة لها. تطرقت الورقة إلى دور العملات الرقمية مقارنة بالدور الذي قد تلعبه تقنيات أخرى، مثل تطبيقات العمليات المصرفية المفتوحة والمدفوعات الآنية.

- ورقة حول **"جهود الدول العربية على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"**، ألقت الضوء على تجارب الدول العربية في إطار تعزيز التزامها ووفائها بالمتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- ورقة حول **"الهوية الرقمية وقواعد اعرف عميلك الإلكترونية"**، تناولت أهمية إلحاق العملاء رقمياً لتعزيز نسب وصولهم إلى الخدمات المالية الرسمية. رصدت الورقة حالات دولية، وواقع إلحاق العملاء رقمياً في الدول العربية، والجهود المبذولة في مجال تطوير منظومة الهوية الرقمية، وأطر قواعد اعرف عميلك الإلكترونية، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء.

- ورقة حول **" تعزيز سلامة وكفاءة العمليات الإلكترونية لنظم البنية التحتية المالية**، ألقت الضوء على أهمية الحوكمة السيبرانية، ودورها في تعزيز قدرة المؤسسات على تحقيق الأمن السيبراني، وتحسين إدارة المخاطر، إضافة إلى استعراض أفضل الممارسات المتبعة للوقاية، وتحقيق الامتثال للتعليمات التنظيمية.

- ورقة حول **"دور مركزية المخاطر في تسهيل تمويل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"**، ناقشت دور المعلومات الائتمانية في تعزيز فرص وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. أكدت الورقة على أهمية وجود تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل دولة، وتطرقت إلى دور هذا القطاع في تعزيز الشمول المالي.

- ورقة حول **"تبادل المعلومات الائتمانية عبر الحدود"**، تناولت المبادئ المُنَظِّمة لتبادل المعلومات الائتمانية عبر الحدود، حيث استعرضت، تجربة تبادل المعلومات الائتمانية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- ورقة حول **" دور الأسواق المالية في تمويل التنمية والبنية التحتية"**، ألقت الضوء على دور الأسواق المالية بالعملات المحلية، في تمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية، والتحديات التي تواجهها الدول العربية للنفاذ للأسواق المالية العالمية، لتمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية.

- ورقة حول**" أثر التركز في القطاع المالي المصرفي على الاستقرار المالي"**، قدمت تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في معالجة مخاطر التركز، حيث استعرضت تحليلاً للعلاقة بين درجة التركز، ومستوى التنافسية في القطاع المصرفي، وانعكاسات زيادة التركز على مستوى الاستقرار المالي.

هـ. إطلاق مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية:

أطلق صندوق النقد العربي، خلال عام 2020، بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول

العربية، مؤشراً سنوياً يقيس مستوى الاستقرار المالي في الدول العربية، ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر. قدم الصندوق منهجية إعداد المؤشر للاستفادة منها في إعداد مؤشرات محلية للاستقرار المالي من قبل المصارف المركزية العربية التي ليس لديها مثل هذه المؤشرات.

و. التوعية بالمصطلحات المالية والمصرفية:

اهتم الصندوق خلال عام 2020 بتعزيز الوعي ونشر المعرفة بالمصطلحات المالية والمصرفية، في ظل التطورات التي تشهدها الصناعة المالية والمصرفية. بهذا الصدد، قام الصندوق، بالتعاون مع اللجنة العربية للرقابة المصرفية، بتحديث **"دليل مصطلحات الرقابة المصرفية"**، الذي يحتوي على نحو (381) مصطلحاً باللغات الثلاث (العربية، والإنجليزية، والفرنسية).

عطفاً على الدور الهام الذي تلعبه صناعة نظم البنية المالية التحتية في تعزيز سلامة وكفاءة المعاملات المالية، قام الصندوق، بالتعاون مع اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، بتحديث **"دليل مصطلحات نظم الدفع والتسوية"**، يحتوي على نحو (551) مصطلحاً تختص بنظم الدفع والتسوية.

في سياق متصل، وبهدف توحيد مصطلحات ومفاهيم المعلومات الائتمانية، أصدر الصندوق **"دليل مصطلحات المعلومات الائتمانية"** بالتعاون مع اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، والذي يحتوي على أكثر من (300) مصطلحاً تختص بصناعة المعلومات الائتمانية.

في إطار الحرص على تعزيز الثقافة المالية الرقمية في الدول العربية، أصدر الصندوق **"دليل مصطلحات التقنيات المالية الحديثة"**، الذي يحتوي على (13) فصلاً، وأكثر من (600) مصطلحاً باللغات الثلاث (العربية، والإنجليزية، والفرنسية) تغطي كافة مصطلحات التقنيات المالية الحديثة، إضافةً إلى فصل حول المصطلحات العامة.

فيما يتعلق **بالأسواق المالية العربية**، واصل الصندوق عمله بسياق تطوير قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية، التي يتم الاعتماد عليها في إعداد وإصدار المؤشر المركب اليومي لأداء الأسواق المال العربية المشاركة في القاعدة.

بغرض رصد أهم التطورات في أسواق المال العربية، من خلال تتبع إجمالي حركة التداولات في أسواق المال العربية، وتقديم تحليل لأبرز الموضوعات ذات العلاقة بتطوير وتعميق نشاط التداولات في البورصات العربية، أصدر الصندوق **"النشرتين الأسبوعية والشهرية لأسواق المال العربية، إضافة إلى النشرة الفصلية"**، بغرض متابعة أداء البورصات العربية، ورصد أهم التطورات فيها.

نشاط الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات

تهدف أنشطة معهد التدريب وبناء القدرات إلى تعزيز دور الصندوق كمركز تميّز للمعرفة وبناء القدرات، من خلال تنمية وتعزيز بناء القدرات للكوادر الفنية العربية في القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والإحصائية، كما يقع هدف تنمية وتعزيز بناء القدرات والتدريب في مركز متقدم ضمن قائمة الأولويات الاستراتيجية للصندوق للفترة (2020 - 2025). تحقيقاً لذلك، وضع الصندوق في مقدمة أولوياته مواصلة العمل على الارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية المقدمة، والتوسع في قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية سواءً التي يعقدها بمقره في مدينة أبو ظبي أو في الدول الأعضاء، إلى جانب تعزيز شراكاته مع المؤسسات الإقليمية والدولية.

خلال عام 2020، وتماشياً مع الظروف المرتبطة بجائحة كوفيد-19، وما ترتب عنها من تداعيات أدت إلى الإغلاق الكامل لخطوط الطيران، تم تقديم عدد كبير من الدورات التدريبية المخططة للعام المذكور "عن بُعد"، وإعادة جدولة عدد من الدورات ليتم تقديمها خلال فترات لاحقة من العام القادم.

اعتمدت خطة العمل لعام 2020، بصورة أساسية، على منصات التدريب الإلكترونية، وتوفير المتطلبات الفنية اللازمة لتقديم هذا النوع من التدريب. في ضوء ذلك، شهد عام 2020 تنفيذ 29 دورة تدريبية، تناولت موضوعات تواكب تطلعات الدول الأعضاء وتلبي احتياجاتهم وتعظم من استفادة كوادرها من الدورات. بلغ عدد المشاركين من الكوادر العربية في البرامج التدريبية التي عقدت خلال العام المذكور 969 متدرباً، مقارنة بعدد 1,112 مشاركاً خلال عام 2019، (شكل رقم 3). بهذا، يصل عدد المشاركين من الكوادر العربية الرسمية في الدورات التدريبية وورش العمل والندوات التي نظمها المعهد منذ إنشائه وحتى نهاية عام 2020، إلى 14,039 مشارك (ملحق 3).

إضافة للدورات التدريبية التي قدمها الفنيون بالصندوق خلال عام 2020، وعددها 15 دورة، تعاون المعهد في تقديم 14 دورة تدريبية، مع مجموعة من المؤسسات الدولية والإقليمية، شملت سبع دورات مع صندوق النقد الدولي، ودورة مع كل من منظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية، ودورة مع البنك المركزي الألماني، ودورتين مع بنك انجلترا المركزي، ودورة مع بنك التسويات الدولية، ودورة مع البنك الدولي، ودورة مع وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا)، ودورة مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

شكل رقم (3) : تطور أعداد الدورات والمشاركين بأنشطة معهد التدريب وبناء القدرات
خلال الفترة (2011 - 2020)

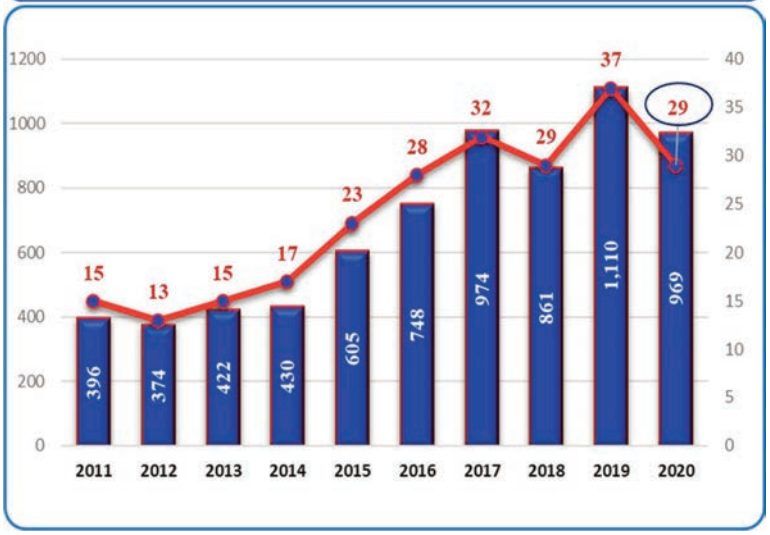

في سياق آخر، نظم الصندوق، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية، خلال الفترة 8 - 10 نوفمبر 2020، حواراً إقليمياً عالي المستوى حول "تقديم المساندة للدول العربية "في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، بهدف بناء وتعزيز قدرات العاملين في وزارات التجارة والجهات المعنية الأخرى، فيما يتعلق بمهارات التفاوض لإتمام عملية الانضمام للمنظمة، والتعامل بكفاءة مع الملفات الفنية المتعلقة بهذا الأمر.

من أجل الارتقاء بمستوى التدريب، يولي الصندوق اهتماماً كبيراً بمتطلبات واحتياجات الدول الأعضاء، في هذا المجال، وهو ما تعكسه نتائج الاستبيان الذي يتم إرساله سنوياً إلى الدول الأعضاء، للوقوف على احتياجاتها التدريبية، وانطباعات المشاركين وآرائهم، ومقترحاتهم بشأن الدورات والبرامج التدريبية بالصندوق، خاصة فيما يتعلق بمدى فاعلية التدريب، ومدى تطبيق نظم المعلومات، والمهارات المكتسبة، وتصميم البرامج التدريبية.

فيما يلي قائمة بالموضوعات التي تناولتها الدورات التدريبية وورش العمل التي تم إنجازها، خلال عام 2020، ومواعيد انعقادها:

1. **"سياسات القطاع المالي"**، خلال الفترة (12 – 23) يناير 2020.
2. **"التخطيط الاستراتيجي"**، خلال الفترة (26-30) يناير 2020.
3. **"أطر المالية العامة"**، خلال الفترة (26 يناير – 6 فبراير) 2020.
4. **"نظام التسويات والدفع للأوراق المالية"**، خلال الفترة (4 - 6) فبراير 2020.
5. **"إحصاءات دين القطاع العام"**، خلال الفترة (9 -20) فبراير 2020.
6. **"إحصاءات الحسابات القومية"**، خلال الفترة (16 - 27) فبراير 2020.
7. **"الاقتصاد القياسي"**، خلال الفترة (23-27) فبراير 2020.
8. **"معيار بازل - الركيزة الثانية والرقابة، بالتركيز على المخاطر"**، خلال الفترة (31 مايو - 18 يونيو) 2020.
9. **"تطبيق نموذج المسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية"**، خلال الفترة (12 - 16) يوليو 2020.
10. **"دور سياسة المالية العامة في أزمة كوفيد - 19: التحديات والخيارات"**، خلال الفترة (30 أغسطس - 10 سبتمبر) 2020.
11. **"إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية"**، خلال الفترة (13 - 24) سبتمبر 2020.

12. **"نمذجة المخاطر النظامية في القطاع المصرفي"**، خلال الفترة (14 - 24) سبتمبر2020.

13. **"الإصلاحات في قطاع المالية العامة في الدول العربية"**، خلال الفترة (20 - 24) سبتمبر2020.

14. **"تحليل سياسة المالية العامة"**، خلال الفترة (21 سبتمبر - 1 أكتوبر) 2020.

15. **"تنافسية التجارة الخارجية"**، خلال الفترة (27 سبتمبر - 1 أكتوبر) 2020.

16. **"إدارة المحافظ الاستثمارية"**، خلال الفترة (4 - 8) أكتوبر 2020.

17. **"الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية"**، خلال الفترة (4 – 8) أكتوبر 2020.

18. **"السلع والخدمات الحكومية وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي"**، خلال الفترة (11 - 15) أكتوبر.

19. **"إدارة الازمات الاقتصادية"**، خلال الفترة (18 - 29) أكتوبر 2020.

20. **"مؤشر الاستقرار المالي: المنهجية والأهداف"**، خلال الفترة (1 - 5) نوفمبر 2020.

21. **"استخدام نماذج المدخلات والمخرجات في دراسة أثر السياسات الاقتصادية والقطاعية"**، خلال الفترة (1 - 5) نوفمبر 2020.

22. **"استمرارية المالية العامة"**، خلال الفترة (9 - 19) نوفمبر 2020.

23. **"الرقابة والإشراف على قطاع التأمين التكافلي"**، خلال الفترة (15-19) نوفمبر 2020.

24. **"الاقتصاد القياسي (I) أساسي"**، خلال الفترة (15 - 19) نوفمبر 2020.

25. **"تنمية استراتيجيات وأسواق الدين في الدول العربية"**، خلال الفترة (15-19) نوفمبر 2020.

26. **"الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتمويل مشاريع البنية التحتية في الدول العربية"**، خلال الفترة (22-26) نوفمبر 2020.

27. **"الاقتصاد القياسي (II) مُتقدم"**، خلال الفترة (6 - 10) ديسمبر 2020.

28. **"النمو الشامل"**، خلال الفترة (7 - 17) ديسمبر 2020.

29. **"تحليل البيانات متعددة الأبعاد"**، خلال الفترة (13 - 17) ديسمبر 2020.

نشاط الصندوق في مجال البحوث، والدراسات الاقتصادية، والكتب التقارير، والنشرات

يتمحور نشاط الصندوق الخاص بإصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات والكتب، حول دعم ومساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، في المجالات الاقتصادية المتخصصة، إضافة إلى إلقاء الضوء على الموضوعات الاقتصادية الهامة، ودراستها بصورة تسهم في تحديد التحديات وسبل مواجهتها، بما يساعد على رسم السياسات وتحديد مسارات الإصلاح اللازمة، وكذلك توفير المعلومات والبيانات، والتحليل الاقتصادي، التي تُمَكِّن المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية والباحثين من مناقشة أهم القضايا الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي.

في هذا الإطار، تضمنت البحوث، والدراسات، والكتب والتقارير، والنشرات، التي أعدها الصندوق خلال عام 2020، إصدار العدد الأربعين من **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020"**، الذي يُعد المرجع الأساسي للتطورات الاقتصادية في الدول العربية، إضافة إلى العديد من الموضوعات الهامة من بينها الاقتصاد الرقمي، والتحولات الرقمية، والاستقرار المالي، والشمول المالي، وتطبيق متطلبات بازل III.

كما أعد الصندوق إصداري أبريل وسبتمبر 2020 من تقرير **"آفاق الاقتصاد العربي"**، حيث تضمنا توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية لعامي 2020 و2021. هدف التقرير لإمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصادات العربية. عكس إصداري عام 2020 من التقرير المستجدات المتعلقة بتأثير جائحة كوفيد-19 على الأداء الاقتصادي في الدول العربية، فضلاً عن إلقاء الضوء على القطاعات التي تأثرت بالجائحة، والسياسات المتبناة من قبل الدول العربية لمواجهة تداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

كذلك أصدر الصندوق، خلال عام 2020، العدد الثالث من تقرير **"نافذة على طريق الإصلاح"**، الذي تناول موضوع **"الإصلاحات الضريبية في الدول العربية"**.

أيضاً أصدر الصندوق العدد الرابع من تقرير **"تنافسية الاقتصادات العربية"**، الذي يستعرض وضع التنافسية في الدول العربية، ويلقي الضوء على الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول العربية في سبيل تحسين مستويات إنتاجيتها وتنافسيتها.

واصل الصندوق إصدار سلسلة بحثية بعنوان **"موجز سياسات"**، تتناول أبرز الموضوعات ذات الأولوية بالنسبة لصناع السياسات بالدول الأعضاء، حيث تم إصدار تسع أعداد من هذه السلسلة، تطرقت إلى: "أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية"، و"واقع وآفاق العملات الرقمية في الدول العربية"، و"حزم التحفيز المالي المتبناة لمواجهة فيروس كورونا المستجد"، و"تداعيات فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران في الدول العربية وسياسات دعم التعافي"، و"مخاطر الدين العام في ظل ازمة فيروس كورونا المستجد"، و"تداعيات فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة"، و"حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية"، و"الشمول المالي الرقمي"، و"تعميق دور شبكات الحماية الاجتماعية في ضوء تداعيات جائحة فيروس كورونا المُستجد".

على صعيد آخر، وفي ضوء استراتيجيته للفترة (2020-2025)، أصدر الصندوق **سلسلة كتيبات تعريفية** تستهدف زيادة الوعي الاقتصادي والمالي لدى النشئ العربي، وتمكينه من فهم أساسيات القضايا الاقتصادية ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية، مثل الشمول المالي، وأساسيات التمويل، والتقنيات المالية الحديثة، والذكاء الاصطناعي، والعملات الرقمية، والادخار، وغيرها من القضايا. في هذا الإطار، تم خلال عام 2020، إصدار خمسة أعداد من هذه السلسلة تناولت موضوعات "الشمول المالي"، و"أساسيات التمويل"، و"الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة"، و"التقنيات المالية الحديثة"، وتعزيز الثقافة المالية للمرأة وتمكينها اقتصادياً".

من جانب أخر، وبإطار تبادل الخبرات، والاستفادة من التجارب، استحدث الصندوق على موقعه الرسمي **"نافذة حول تدخلات صندوق النقد العربي لدعم جهود الدول العربية لمواجهة جائحة فيروس كورونا المُستجد"**، تضمنت تدخلات الصندوق على عدد من الأصعدة التي تقع ضمن اختصاصاته، من بينها الدعم المالي والفني، والتدخلات على صعيد تعزيز دور الصندوق كمركز للتشاور والتلاقي لصناع السياسات لمناقشة الأولويات، على صعيد السياسات ذات الصلة بالتخفيف من أثر الجائحة، ودعم التعافي الاقتصادي،

وكذلك التدخلات التي تبنتها وزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، علاوةً على أنشطة الصندوق في مجال الرصد الدوري وتحليل التطورات الاقتصادية ذات الصلة.

من جهة أخرى، تم خلال عام 2020، إصدار مجموعة من الكتب والدراسات الاقتصادية، وأوراق العمل، شملت:

- **كتاب عن "أطر السياسة النقدية في الدول العربية"**، يمثل الوثيقة المنبثقة عن الاجتماع الثالث لفريق عمل السياسة النقدية الذي نظمه كل من صندوق النقد العربي وبنك التسويات الدولية، بمشاركة عدد من المسؤولين رفيعي المستوى في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في مجال السياسة النقدية. تضمن الكتاب توثيقاً للأطر التشغيلية، ومستجدات الإصلاحات في مجال السياسة النقدية في الدول العربية.

- كتاب عن **"التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية"**، ألقى الضوء على أهمية دور التخطيط الاستراتيجي في الاقتصادات العربية، في ظل التحديات التي تشهدها.

- كتيب حول **"دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة"**، تناول جهود الصندوق في تقديم الدعم الفني، بإطار التدريب وبناء القدرات، وبرامج الإصلاح الاقتصادي، ومبادرة الشمول المالي، ومجموعة عمل التقنيات المالية.

- دراسة **"التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية"**، استهدفت الوقوف على أسباب التوترات التجارية ما بين الاقتصادين الأكبر على مستوى العالم وانعكاساتها الاقتصادية، وتداعياتها المتوقعة على الاقتصادات العربية.

- دراسة بعنوان **"عقود التمويل الإسلامي"**، تناولت عدد من مجالات الصيرفة والمعاملات المالية الإسلامية، ومقارنة المفاهيم النظرية مع التطبيقات العملية.

- دراسة حول **"مضاعفات الإنفاق الحكومي في ظل تقلبات أسعار النفط"**، اهتمت بتقييم أثر التغير في الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، في فترات زيادة أسعار النفط، مقارنة بفترات انخفاضها.

- دراسة حول **"منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية"**، استهدفت إبراز تطور ديناميكية الدين العام في عدد من الدول العربية، من خلال احتساب مؤشر الاستدامة المالية الذي يُبين مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

- دراسة بعنوان **"الدخل الأساسي المُعمم"**، تطرقت إلى الخلفية الاقتصادية لفكرة الدخل الأساسي المُعمم، وإيجابياتها، والتحديات التي تواجه تطبيقها، وانعكاسات ذلك على الاقتصادات العربية، والتجارب الدولية.

- دراسة بعنوان **"تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي وفاعلية الحوكمة على المخاطر السيادية: حالة البلدان العربية"**، اهتمت بتحليل أثر كل من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية على المخاطر السيادية لمجموعة من الدول العربية، إضافة إلى تحليل وقياس أثر الاستقرار الاقتصادي بشقّيه الداخلي والخارجي على المخاطر السيادية.

- دراسة بعنوان **"منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الإشارة إلى وضع الدول العربية"**، ألقت الضوء على أهم منهجيات حساب رأس المال البشري والمؤشرات الإحصائية المستخدمة في ذلك، كما تطرقت الدراسة إلى أهم التحديات التي تواجه قياس المؤشرات، ومميزات استخدامها في البحوث والتقارير الوطنية والدولية.

- دراسة بعنوان **"استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية"**، اهتمت بإلقاء الضوء على عدد من التجارب الإقليمية والدولية في مجال منهجيات استهداف التضخم، والتحديات التي تواجه صانعي السياسات عند تصميمها.

- دراسة حول **"سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية وموقف الدول العربية من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية"**، ألقت الضوء على السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية في الدول العربية، وموقفها من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. كذلك، استعرضت الدراسة التحديات التي كانت تقف حائلا أمام انضمام بعض الدول العربية إلى المنظمة، والجهود التي بذلتها السلطات في سبيل التغلب عليها للوفاء بمتطلبات الانضمام.

- دراسة "**التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية**"، استهدفت الوقوف على الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 على الدول العربية، والجهود العربية والدولية المبذولة للتخفيف من التداعيات الناتجة عن هذه الجائحة، إضافة إلى دور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية في هذا الصدد.

- دراسة "**الضرائب على الخدمات والأدوات المالية في الدول العربية**"، استهدفت الوقوف على الوضع الراهن للضرائب على القطاع المالي بشكل عام، وعلى وجه الخصوص تطبيق ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات على الخدمات والأدوات المالية في الدول العربية.

- دراسة "**استجابة النمو الاقتصادي لتطور القطاع المالي في الدول العربية**"، استهدفت تعزيز فهم العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، في المنطقة العربية، على المديين القصير والطويل، باستخدام مؤشرات التطور المالي.

- ورقة عمل حول "**العلاقة بين النمو الاقتصادي والادخار في المنطقة العربية**"، تطرقت إلى أهمية الروابط المتبادلة بين هذين المتغيرين، أخذاً في الاعتبار النمو الاقتصادي، المرتفع نسبياً، المسجل خلال سنوات سابقة.

- دراسة "**تقييم فقدان الوظائف في الدول العربية نتيجة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا**"، اهتمت بتقييم الوظائف المفقودة ومعدلات البطالة في عدد من الدول العربية، نتيجة جائحة كوفيد - 19.

- دراسة بعنوان "**أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية: مقارنة تحليلية مع بعض الدول الآسيوية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**"، استهدفت تقدير أثر رأس المال البشري على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، بالمقارنة مع مجموعتين من الدول الآسيوية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- دراسة بعنوان "**خيارات السياسات الضريبية لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، استهدفت رصد التجارب العربية والدولية فيما يتعلق بخيارات السياسات الضريبية للتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تضمنت الدراسة توصيات بشأن رسم السياسات.

- دراسة حول "**أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية**"، استهدفت تحديد الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في الدول العربية، من خلال تقدير نموذج كمي باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية لعدد من الدول العربية.

- دراسة حول "**الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات**"، تناولت عملية قياس درجة التحول نحو الاقتصاد الرقمي والمؤشرات المستخدمة في القياس، والبنية التحتية المساندة لعملية التحول الرقمي، كما تطرقت الدراسة إلى تجارب التحول الرقمي في عدد من الدول العربية.

- ورقة عمل حول "**القيمة الزمنية للنقد في التمويل الإسلامي**"، تناولت مفهوم الخصم والأسس التي يستند عليها، في كل من النظم المالية التقليدية والإسلامية.

- ورقة حول "**دور التمويل الإسلامي في حالات الجوائح**"، استعرضت أهم ما وفرته الشريعة الإسلامية لمعالجة تداعيات الأزمات، وأهم ما يتيحه التمويل الإسلامي من آليات وأدوات لتقليل الآثار الاقتصادية للجوائح، حيث تناولت الدراسة تطبيقات نظريات الجوائح (نظرية القوة القاهرة ونظرية الظروف الطارئة، ونظرية وضع الجوائح).

- ورقة حول "**الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي**"، تطرقت إلى واقع الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي، وأهم التشريعات والقوانين التي صدرت تعزيزاً وتدعيماً لهذه الصناعة، كما تضمنت الدراسة تحليلاً لأهم التحديات التي تواجه هذه الصناعة، وطرق مواجهتها.

- ورقة حول "**حوكمة الشركات العائلية في الدول العربية**"، ألقت الضوء على فعالية مساهمة الشركات العائلية في الاقتصادات، والتحديات التي تواجهها وكيفية التغلب عليها، كما تطرقت الورقة إلى تجارب الدول العربية في هذا الصدد.

- ورقة حول **"السياسات التوجيهية حول استخدام البيانات البديلة وكيفية التنسيق مع الجهات الرسمية"**، ناقشت السياسات التوجيهية حول استخدام البيانات البديلة والبيانات غير التقليدية، كما تطرقت إلى خصائص البيانات البديلة من حيث نسبة تغطيتها للسكان، وقدرتها على التنبؤ.

- كتاب حول **"المخاطر المصرفية وطرق قياسها"**، استعرض طرق تقدير وقياس المخاطر، ومقياس الخطر المتسق، كما تناول الطرق الأكثر شيوعاً لقياس أنواع المخاطر المصرفية، ومنها: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية، ومخاطر السيولة.

- دراسة حول **"تحليل المخاطر في أدوات التمويل الإسلامي"**، تضمنت تحليل مخاطر عقود وأدوات التمويل الإسلامي، ومدى ارتباط طبيعة كل عقد أو أداة تمويلية بنوعية المخاطر التي يتعرض لها عند التطبيق.

- دراسة **"مفهوم التحوط في المالية الإسلامية"**، تطرقت إلى الإطار النظري للتحوط، وتقنيات إدارة المخاطر، ومفهوم وتطبيقات التحوط في المالية الإسلامية.

- كتاب حول **"نظرية الخطر في الفكر الاقتصادي التقليدي والإسلامي"**، تناول بالتحليل نظرية الخطر، وعملية اتخاذ القرار في ظل حالة عدم اليقين. كما تطرق الكتاب إلى الفرق بين نظرية الخطر في الفكر الاقتصادي التقليدي والإسلامي.

- دراسة بعنوان **"نموذج تطبيقي لمنهجية تقييم نضج إدارة المخاطر بالمؤسسات"**، استعرضت منهجية تجريبية لتقييم نضج إدارة المخاطر في المؤسسات، بهدف تعزيز دور إدارة المخاطر، إضافة إلى تقديم مقترح نموذج تطبيقي لتلك المنهجية على مستوى الوحدات التنظيمية في المؤسسات.

- دراسة حول **"معايير ومبادئ معالجة اعتراضات العملاء على دقة البيانات الائتمانية"**، تطرقت إلى أهمية تطوير نظم الاستعلام الائتماني، ودورها في تعزيز فرص الحصول على التمويل والحد من المخاطر الائتمانية.

- دراسة **"التقييم الائتماني السيكومتري والمعلومات البديلة"**، ألقت الضوء على الدور الهام الذي يلعبه التقييم السيكومتري في تعزيز قدرة وصول الأشخاص إلى التمويل، من خلال تقييم السمات الشخصية والمؤشرات النفسية، والدور الذي يلعبه هذا النوع من التقييم في تحقيق الشمول المالي.

نشاط الصندوق في مجال الاستثمار

يعتبر النشاط الاستثماري أحد الأنشطة الرئيسة في الصندوق، بحكم الأهداف والمهام التي حددتها اتفاقية إنشائه، والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين، الذي وجه بوضع الإطار العام لسياسة النشاط الاستثماري. كما حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لتلك السياسات والضوابط والمعايير الرئيسة لتنفيذها وإدارة الاستثمارات المختلفة وسبل التحوط ضد مخاطرها. في هذا السياق، يتبع الصندوق سياسة استثمارية محافظة ومتوازنة تعتمد على مبدأ توزيع المخاطر الاستثمارية المختلفة، وتنسجم مع طبيعته كمؤسسة مالية تنموية إقليمية.

ترتكز السياسة الاستثمارية المعتمدة بالصندوق على أربعة معايير رئيسة تتمثل في: تعزيز سبل حماية قيمة الأموال المستثمرة، وتوفير السيولة، وتوفير حرية التحويل، وتحقيق أقصى عائد متاح على أساس أفق زمني سنوي، مع تحجيم ومعالجة المخاطر الاستثمارية، لتبقى في الحدود المقبولة على المستوى الكلي.

يتضمن النشاط الاستثماري بالصندوق، بصورة أساسية، استثمار الموارد المالية الذاتية للصندوق والمكونة من رأس المال والاحتياطيات، وتوظيفها بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق، ومنها الإقراض والاستثمار بالسندات العربية ضمن الحدود المقررة، بغرض تنمية وتطوير أسواق السندات العربية، وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة، إضافة إلى تحقيق عائد يساهم في تغطية نفقات الصندوق الإدارية وتعزيز احتياطياته وموارده الذاتية.

يشمل النشاط الاستثماري أيضاً تنفيذ عمليات من شأنها تعزيز أطر التعاون مع السلطات الرسمية في الدول العربية الأعضاء، وكذلك مع المؤسسات المالية العربية، بما يتضمن تنفيذ عمليات قبول الودائع من هذه الأطراف، واستثمارها وفقاً لسياسات الاستثمار المعتمدة، إضافة إلى توفير خدمة إدارة محافظ استثمارية بالودائع والسندات والأوراق المالية لصالح الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية.

جدير بالذكر، أن النشاط الاستثماري بالصندوق يتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بالتطورات الاقتصادية والمالية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وهو ما يتم أخذه بالاعتبار عند إعداد الاستراتيجية الاستثمارية ضمن الاستراتيجية العامة للصندوق.

بهذا السياق، أدت تداعيات جائحة كورنا في بداية العام 2020 إلى تراجع كبير في أداء اقتصادات الدول المتقدمة والدول الناشئة، مما حث الحكومات والسلطات النقدية في العديد من الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والصين إلى إتباع سياسات مالية ونقدية تيسيرية لتحفيز النمو الاقتصادي.

كان للهبوط في مستويات الناتج المحلي الإجمالي آثار سلبية على نسب البطالة، حيث أدى إلى ارتفاعها في معظم الدول الرئيسة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت مستويات قياسية لمعدل البطالة وصل إلى حوالي 14.7 في المائة في شهر أبريل 2020. كذلك، تأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية بتلك الإجراءات كالطيران والسياحة والفنادق على سبيل المثال، بينما ازدهرت قطاعات أخرى كقطاعي الرعاية الصحية وقطاع الاتصالات والتقنية.

للحد من تداعيات التطورات سالفة الذكر، قامت السلطات في غالبية الدول بتوفير حزم من الدعم وضخ السيولة في الاقتصاد، وإحداث تخفيضات في أسعار الفائدة، وغيرها من الإجراءات المالية والنقدية والحوافز التي ساهمت في زيادة حجم الكتل النقدية.

بهذا الصدد، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة الرسمية إلى 0.25 في المائة، إضافة إلى تقديم حزم دعم مالي ضخمة تجاوزت 2.3 تريليون دولار أمريكي لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية. كما قام المصرف المركزي الأوروبي بالإبقاء على الفائدة الرسمية عند صفر في المائة، وتقديم حزمة مساعدات طارئة بلغت 1.85 تريليون يورو في اجراء استثنائي لاحتواء التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة الصحية، كما تعهد البنك بتأجيل موعد إنهاء إجراءات التيسير الكمي من نهاية العام 2020 إلى نهاية مارس 2022. من جهة أخرى، توصل القادة الأوروبيين إلى إنشاء صندوق لتعافي الاقتصاد الأوروبي برأسمال يبلغ 750 مليار يورو لإعادة بناء اقتصادات الدول الأوروبية التي تأثرت سلباً بتداعيات فيروس كوفيد-19.

كذلك، قام مصرف الشعب الصيني (البنك المركزي) بإجراء ثلاث تخفيضات على نسبة الاحتياطي الإلزامي على المؤسسات المالية منذ بداية عام 2020، ليصل إلى 9.4 في المائة، بما أتاح نحو 8.1

تريليون يوان صيني، وخفض الفوائد الرسمية إلى 0.25 في المائة.

أما في المملكة المتحدة، فقد قام بنك إنجلترا برفع قيمة مشترياته بمقدار 550 مليار جنيه إسترليني لتصل إلى 895 مليار جنيه إسترليني وأعلن عن كامل استعداده لعمل المزيد من إجراءات الدعم، إذا ما دعت الضرورة لذلك. وفي اليابان، وفرت الحكومة اليابانية حزمة ضخمة لدعم اقتصادها بلغت 307 تريليون ين أو ما يعادل 3.0 تريليون دولار أمريكي. وقد ساعد هذا التوجه في دعم القطاعات الاقتصادية في العديد من مناطق العالم ومنها دول المنطقة العربية.

بالرغم من الحوافز النقدية والمالية التي تم تقديمها في الاقتصادات الرئيسية ظهرت تحديات كبيرة في إعادة الاقتصادات إلى مستوياتها ما قبل جائحة كوفيد-19 على أثر حالات الإغلاق التي فرضتها العديد من الدول، وانعكست بصورة ملموسة على أداء القطاعات الاقتصادية الحيوية، وخاصة قطاع الخدمات. من المتوقع أن يسهم توفر اللقاحات في تعافي الاقتصادات الرئيسة بشكل تدريجي خلال عام 2021.

أما بالنسبة للأسواق المالية فقد أحدثت تداعيات جائحة كورونا تذبذبات حادة في أسعار السندات والأسهم، إلا أن السياسات النقدية والمالية التيسيرية التي تم تطبيقها كان لها آثاراً إيجابية على خفض هوامش الائتمان لسندات الشركات لتصل إلى مستويات مناسبة، كما أدت تلك السياسات إلى دعم أسعار الأسهم التي ارتفعت بشكل ملحوظ مقارنةً بالمستويات المحققة قبل جائحة كوفيد - 19. وتجدر الإشارة إلى أن توصل القادة الأوروبيين إلى اتفاق نهائي في الأسبوع الأخير من عام 2020 من شأنه تحديد العلاقة المستقبلية بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، ومن المتوقع أن يكون له أثراً إيجابياً على ثقة المستثمرين ويقلل من المخاطر التنظيمية على الأسواق المالية.

في ظلّ هذه الظروف، استمر الصندوق في اتباع نهجه المحافظ بإعطاء أولوية لتوافر عنصر الأمان في استثماراته، حيث حرص، في ظل المناخ الاقتصادي والاستثماري السائد خلال العام، على الاستثمار في أدوات استثمارية ذات تصنيف ائتماني عالٍ، إضافة إلى التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية عالمية وإقليمية تتمتع بمستوى عالٍ من التصنيف الائتماني مع المراقبة المستمرة لأوضاع هذه المؤسسات.

يقوم الصندوق بإدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية بشكل نشط مع التركيز على المخاطر الرئيسة للاستثمارات منها: مخاطر تركز الاستثمارات، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة، ومخاطر أسعار صرف العملات، ومخاطر الائتمان.

تتكون المحفظة الاستثمارية لصندوق النقد العربي من محفظة استثمار الموارد الذاتية للصندوق، ومحفظة استثمار الأموال المستلمة من الدول الأعضاء، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الاستثمارات ما يعادل 3.48 مليار دينار عربي حسابي، تعادل حوالي 15.03 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020.

أما استثمارات المحفظة فتتكون بشكل رئيس من استثمارات في الودائع المصرفية، واستثمارات في السندات والأوراق المالية، واستثمارات محدودة في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة والصناديق العقارية.

بلغت نسبة الودائع المصرفية في المحفظة الاستثمارية في نهاية عام 2020 حوالي 33 في المائة، في حين مثلت الاستثمارات في السندات والأوراق المالية نسبة 65 في المائة، وتمثل الاستثمارات في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة والصناديق العقارية نسبة 2 في المائة.

تنظم سياسة الاستثمار المعتمدة بالصندوق، الاستثمار بالأدوات الاستثمارية المختلفة، ومنها الودائع لدى المصارف التجارية العربية والأجنبية، التي تقع ضمن قائمة المصارف المعتمدة لأغراض الإيداع، وتضمّ حالياً نحو 100 مصرفاً ومؤسسةً مالية عربية وأجنبية. يتمّ إعداد القائمة وفقاً للقواعد المعمول بها في اختيار المصارف وحدود التعامل معها، والتي يتمّ اعتمادها سنوياً من قبل مجلس المديرين التنفيذيين، وتخضع البنوك المدرجة بالقائمة للمراقبة المستمرة من خلال متابعة أوضاعها المالية وتقييماتها الائتمانية.

أما فيما يخص أدوات الاستثمار في السندات والأوراق المالية، فيستثمر الصندوق في أدوات ذات جودة عالية من حيث السيولة والتقييم الائتماني، ويحرص على تنوع المُصَدّرين وانتشارهم الجغرافي الواسع.

تمّ استثمار نسبة 71 في المائة من محفظة السندات في إصدارات السندات والأوراق المالية الحكومية

وشبه الحكومية، كما بلغت نسبة السندات ذات التقييم الائتماني عند الفئة AA وأعلى حوالي 72 في المائة ونسبة السندات ذات التقييم الائتماني عند الفئة A حوالي 24 في المائة من قيمة محافظ السندات.

من جانب آخر، وبهدف توزيع الاستثمارات جغرافياً للحد من المخاطر القطرية والاستجابة للمُتغيرات التي تطرأ في الأسواق المالية، استمر الصندوق في توجيه استثماراته والالتزام بتحقيق التوزيع الجغرافي الملائم لجميع المحافظ الاستثمارية الخاصة بالصندوق واستثمارات الودائع المقبولة ضمن حدود سياسة الاستثمار المعتمدة.

أما بالنسبة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية في الدول العربية فقد بلغ 1,113 مليون دينار عربي حسابي، تُعادل4,811 مليون دولار أمريكي، وبما يمثل حوالي 32 في المائة من إجمالي قيمة الأموال المستثمرة في نهاية عام 2020، ويتضمن ذلك ما قيمته 665 مليون دينار عربي حسابي تُعادل 2,874 مليون دولار أمريكي مستثمَرة بالودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية العربية، ومبلغ 448 مليون دينار عربي حسابي تُعادل 1,937 مليون دولار أمريكي مُستثمَرة في السندات والأوراق المالية التي تُصدرها الدول الأعضاء والمصارف والشركات العربية.

أما من حيث الاستثمار في السندات والأوراق المالية العربية الحكومية والمصارف والشركات، فقد بلغت قيمتها 448 مليون دينار عربي حسابي تُعادل 1,937 مليون دولار أمريكي بنهاية العام، تضمنت إصدارات حكومية بما مجموعة 291 مليون دينار عربي حسابي، تُعادل 1,257 مليون دولار أمريكي، وبما يُمثل نسبة 65 في المائة من إجمالي الاستثمار في السندات العربية.

فيما يتعلق بالرصيد المُتبقّي من المبالغ المستثمرة، والبالغ نسبة 35 في المائة، فيُمثل استثمارات في سندات صادرة عن مصارف ومؤسسات عربية غير حكومية.

فيما يخص الاستثمار بالعملات العربية، فإن السياسة الاستثمارية تسمح، وفق شروط محددة، باستثمار جزء من الأموال المُتاحة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بعملات الدول العربية القابلة للتحويل، حيث بلغت استثمارات الصندوق بالعملات العربية ما قيمته 57 مليون دينار عربي حسابي تُعادل 246 مليون دولار امريكي بنهاية عام 2020.

فيما يخص التقييم الائتماني للسندات الحكومية العربية في المحفظة، فإن نحو 69 في المائة من قيمتها مستثمرة في سندات حكومية بدرجة تصنيف ائتماني A وأعلى، أما النسبة المتبقية فهي تمثل استثمار في إصدارات حكومية عربية ذات تصنيف ائتماني يتراوح ما بين الفئتين BBB وB.

جدير بالذكر، أنه استجابة للرغبة التي أعرب عنها مجلس المحافظين، في اجتماعه السنوي لعام 2012، بدعم الصندوق لسوق السندات الحكومية العربية، اتخذ مجلس المديرين التنفيذيين عدَّة قرارات تمّ بموجبها زيادة وتنظيم الاستثمار في السندات الحكومية العربية، المصنفة تحت مستوى التقييم الائتماني A، حيث تم توسيع فئات التقييمات الائتمانية المقبولة للاستثمار بالسندات الحكومية العربية لتضم فئة التصنيف الائتماني B.

بهذا الصدد، تم تخصيص جزء من موارد الصندوق الذاتية للاستثمار في السندات الحكومية العربية ذات التصنيف الائتماني ما بين درجة BBB وB بلغت قيمته 115 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل 497 مليون دولار أمريكي)، وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين الذي أتاح إضافة عدد من الدول العربية التي يمكن الاستثمار في سنداتها الحكومية. يأتي قرار المجلس حول الاستثمار في أسواق السندات الحكومية العربية ليعكس اهتمام الصندوق المتزايد في توسيع مشاركته ومساهمته في دعم وتطوير أسواق السندات العربية عن طريق الاستثمار في إصدارات سندات الدول الأعضاء ذات التصنيف الائتماني BBB وأقل، وذلك ضمن جهود الصندوق المستمرة في تطوير وتنمية الأسواق المالية العربية ومنها سوق السندات، وعليه استمر الصندوق في دعم جهود هذا النشاط.

أما بالنسبة لنشاط قبول الودائع من الدول والمؤسسات المالية العربية، فيأتي في إطار اتفاقية تأسيس الصندوق وقرارات مجلس المحافظين، التي دعت الدول العربية لإيداع جزء من أموالها لدى الصندوق اختيارياً، وأرست عدّة قواعد من ضمنها، عدم جواز استخدام الصندوق للأموال المودعة لديه في تقديم القروض لأعضائه، وخصّص جزء من موارد الصندوق لدعم هذا النشاط. أصدر مجلس المديرين التنفيذيين العديد من القرارات التي تُنظم إدارة هذا النشاط من حيث قبول الودائع وإدارة استثمار الأموال

المودعة، منها القرار الذي يتضمن اعتماد تطبيق مقررات بازل بصورة اختيارية كمرجعية لإدارة مخاطر وحدود هذا النشاط، كما خصّصت الموارد المالية اللازمة من احتياطياته لدعم النشاط وتعزيز الثقة. كذلك تمّ تحديد أدوات الاستثمار المسموح بها لهذا النشاط في الودائع المصرفية والسندات والأوراق المالية إضافة إلى وضع أُسس محافظة في إدارة الموجودات والمطلوبات.

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق يتمتع بمقومات متميزة تساهم في تعزيز ثقة الدول المودعة، في مقدمتها السياسة الاستثمارية المحافظة التي ينتهجها والتي تعطي وزناً أكبر لسلامة الاستثمارات. كما تتمتع الأموال المودعة لديه بضمانة كبيرة، بحكم ملاءة الصندوق المالية، بجانب ممارساته في إدارة أنشطته الاستثمارية بصورة تتّسم بتقليل المخاطر.

في إطار تطبيقات مقررات بازل التي تبناها الصندوق بصورة اختيارية لإدارة مخاطر محفظة استثمار الودائع المقبولة من الدول الأعضاء، بلغ معدل كفاية رأس المال في نهاية عام 2020 نسبة 28.19 في المائة، بالمقارنة مع الحد الأدنى لمتطلبات بازل III المحددة بنسبة 13 في المائة. كما بلغ مستوى تغطية السيولة القصيرة الأجل لمدة 30 يوماً نسبة 985.60 في المائة بالمقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 100 في المائة والذي بدأ تنفيذه في مطلع العام 2019، وسجل معدل صافي التمويل المستقر لمدة سنة نسبة 564.18 في المائة مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 100 في المائة، كذلك سجل معدل الرافعة المالية نسبة 7.32 في المائة، بالمقارنة مع نسبة 3 في المائة للحد الأدنى المطلوب. تعكس هذه المؤشرات متانة إدارة مخاطر هذا النشاط، والاهتمام الذي يوليه الصندوق للأموال المودعة من دوله الأعضاء.

ساهمت هذه الميزات مجتمعة في نمو حجم الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء، واستمرارها عند مستويات عالية نسبياً، حيث سجل النشاط نمواً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، ليصل حجم الودائع المقبولة في نهاية عام 2020 ما يُعادل 2,804 مليون دينار عربي حسابي تُعادل 12,114 مليون دولار أمريكي تم تلقيها من 15 دولة ومؤسسة مالية عربية.

تجدر الإشارة إلى أن سياسة الصندوق في إدارة الاستثمارات ومخاطرها وتطبيقاتها المحافظة ساهمت بصورة فعالة في حماية قيمة الأموال المستثمرة، وتسجيل مستويات أداءً إيجابية ومستقرة على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات، على الرغم من استمرار تدني مستويات أسعار الفائدة على بعض العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة مثل اليورو، والجنيه الإسترليني، والين، حيث حققت المحفظة الاستثمارية عائداً على صافي الأموال المستثمرة، فاق مؤشرات اللايبور لأجل ستة أشهر ومؤشر السندات الحكومية لمؤسسة (FTSE Russell)، للقطاع 1-3 سنوات خلال عام 2020.

كما واصل الصندوق إدارة محافظ استثمارية بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، إضافة إلى الإشراف والمتابعة على الجزء المُدار من أطراف خارجية لمحفظة برنامج تمويل التجارة العربية.

نشاط برنامج تمويل التجارة العربية

برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. يبلغ رأس المال المصرح به للبرنامج مليار دولار أمريكي موزع على 200 ألف سهم بقيمة أسمية تبلغ 5 آلاف دولار أمريكي للسهم الواحد، يبلغ عدد المساهمين في رأس المال 53 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية.

يهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمُصَدِّر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية.

ترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تشمل بنوك ومؤسسات مالية وجهات رسمية تتم تسميتها من قبل السلطات النقدية في الدول العربية لذلك الغرض. كما يوفر البرنامج تسهيلات ائتمانية غير ممولة، مثل عمليات إصدار الضمانات أو تعهدات السداد الغير قابلة للإلغاء أو المساهمة مع بنوك أخرى في تحمل مخاطر سداد الوكالات الوطنية للبرنامج لالتزاماتهم المالية الناتجة عن عمليات تجارية مؤهلة.

تساهم الوكالات الوطنية في توسيع نطاق نشاط البرنامج، حيث وصل عددها كما في نهاية ديسمبر 2020 إلى 217 وكالة وطنية منتشرة في 20 دولة عربية و5 دول أجنبية.

بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه، وحتى نهاية ديسمبر 2020 حوالي 18.4 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 24.2 مليار دولار أمريكي، ووافق البرنامج على تمويل 17.9 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 17.3 مليار دولار أمريكي. ويوضح الرسم البياني رقم (4) التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة منذ العام 1991 وحتى نهاية ديسمبر 2020.

أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع (30) نقطة ارتباط موزعة في جميع الدول العربية. وتتوفر معلومات عن جميع الأقطار العربية وتجارتها من خلال الموقع الرسمي للبرنامج على الشبكة الإلكتروني.(atfp.org.ae)

شكل رقم (4): التطور المرحلي للنشاط التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية
(1990 - 2020)

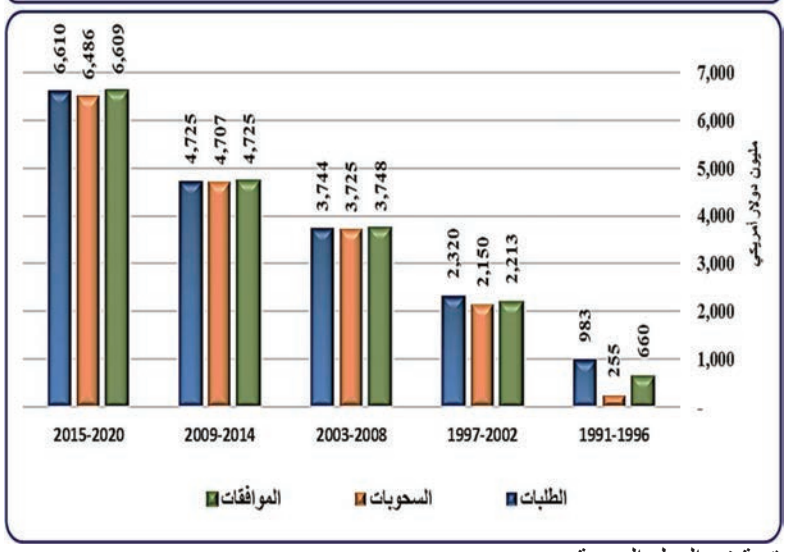

حرصاً من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية. في هذا الإطار، نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، ثمانية عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب الناشطين في القطاعات التالية: النسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية، والمنتجات الزراعية ومستلزماتها، والصناعات المعدنية، والصناعات الدوائية ومستلزماتها، والصناعات البتروكيماوية، والأثاث، ومستلزمات البناء والتشييد.

أنشطة الصندوق في سياق تعزيز أطر التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

يحرص الصندوق على توطيد علاقته مع المنظمات والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية، وبناء شراكات معها تصب في خدمة الدول الأعضاء، حيث يتبنى الصندوق بإطار هذه الشراكات قضايا ذات أولوية لمتخذي القرار وصناع السياسات بالمنطقة العربية. شهد عام 2020 زخماً في مجالات التعاون مع عدد كبير من المؤسسات الإقليمية والدولية فرضته الظروف والتطورات الناجمة عن جائحة كوفيد- 19، للاستفادة من التجارب في مواجهة تداعياتها، وبناء الخبرات المختلفة التي تسهم في تعزيز مسارات النمو الاقتصادي، في مرحلة ما بعد الجائحة.

تمثلت المحاور الرئيسية التي ارتكزت عليها أنشطة الصندوق في هذا السياق خلال عام 2020 في: التوسع في بناء الشراكات وتوقيع مذكرات التفاهم، والمشاركة في اجتماعات اللجان الدولية، والمشاركة في اجتماعات مجموعة العشرين في ظل الرئاسة السعودية للمجموعة، والمشاركة في المؤتمرات والفعاليات الإقليمية والدولية.

بالنسبة لبناء الشراكات وتوقيع مذكرات التفاهم، تم في شهر سبتمبر 2020 الإعلان عن الشراكة بين الصندوق والإتحاد الدولي لمؤسسات ضمان الودائع في إطار بنك التسويات الدولية، بهدف تعزيز جهود دعم الاستقرار المالي في المنطقة العربية من خلال تطوير منظومة فعّالة لخدمات ضمان الودائع، بما يعزز الثقة والحماية في القطاع المصرفي العربي، ويسهم في زيادة فرص الوصول للخدمات المالية. يشمل التعاون في هذا الصدد، مجالات المشورة الفنية والتدريب وبناء القدرات، من خلال ترتيب ورش عمل وندوات ودورات تدريبية مشتركة، والمشاركة في أنشطة الدعم الفني التي يقدمها الصندوق إلى دوله الأعضاء في هذا المجال، إلى جانب المشاركة في إعداد دراسات وتقارير وأبحاث في مجال الاستقرار المالي.

في سياق متصل، تم في شهر أبريل 2020، التوقيع على تمديد العمل بمقتضيات مذكرة التفاهم الموقعة بين الصندوق ومجلس الخدمات المالية الإسلامية في عام 2016، التي تهدف إلى بناء إطار شامل للتعاون، والشراكة في تقديم خدمات المشورة الفنية وبناء القدرات في المنطقة العربية.

فيما يخص جهود الصندوق لتعزيز العمل العربي المشترك بإطار عضوية مجموعة التنسيق للصناديق العربية: شارك الصندوق خلال عام 2020 في اجتماع مجموعة التنسيق للصناديق العربية على مستوى الرؤساء، حيث تم التداول فيه حول الإجراءات المتخذة من جانب المؤسسات لمساعدة دولهم الأعضاء في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19. كذلك شارك الصندوق في اجتماعات مدراء العمليات، حيث قدم الصندوق فيهما عدة عروض حول إطار التحول المالي الرقمي في المنطقة العربية، ومنصة "بنى" للمدفوعات العربية، والتمويل المسؤول ودوره في الحد من أثر تغيرات المناخ، ودور أسواق المال في تمويل مشروعات البنية التحتية.

أما بالنسبة لمشاركات الصندوق في اجتماعات اللجان ومجموعات العمل الدولية، فقد شارك الصندوق، في الاجتماعات الاستثنائية **للجنة الدولية للمعلومات الائتمانية**، بحضور ممثلين عن المؤسسات الدولية والمصارف المركزية واتحادات شركات المعلومات الائتمانية. جرى خلال الاجتماعات مناقشة عدد من القضايا أبرزها: الجهود والإجراءات المتخذة من قبل المؤسسات الدولية والسلطات الرقابية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد على صناعة المعلومات الائتمانية، والإرشادات الخاصة بالتعامل مع المعلومات الائتمانية في ضوء الأزمة وما يُمكن القيام به خلال الفترة القادمة. ركزت العروض التي قدمها الصندوق في الاجتماعات على واقع صناعة المعلومات الائتمانية بالمنطقة العربية، والتطورات التي شهدتها هذه الصناعة خلال السنوات الماضية، ودور الصندوق في تعزيز جهود الدول العربية من خلال المبادرات التي يتبناها.

في إطار متصل، شارك الصندوق في اجتماعات **المجموعة التشاورية للجنة بازل للرقابة المصرفية"**، لمناقشة الجهود والإجراءات المتخذة من قبل المؤسسات الدولية والسلطات الرقابية بخصوص أثر فيروس كورونا على الرقابة المصرفية، إضافة إلى مناقشة ما يُمكن القيام به خلال الفترة القادمة في هذا الشأن. كذلك، واصل الصندوق مشاركاته في أنشطة **فريق العمل الدولي لنظم الدفع لأغراض الشمول المالي**، الذي يترأسه بنك التسويات الدولية والبنك الدولي، حيث ساهم الصندوق في إعداد التقريرين الذين صدرا عن الفريق، حول قضايا نظم الدفع لأغراض الشمول المالي في عصر التقنيات

المالية، والأدوات التطبيقية لنظم الدفع لتعزيز الشمول المالي.

من أجل تعزيز التواجد والمشاركة والتعاون على الساحتين الدولية والإقليمية، شارك الصندوق في **اجتماع مجموعة عمل حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، حيث قدم الصندوق مداخلة تناولت أثر فيروس كورونا على إجراءات، وأولويات حوكمة الشركات في المنطقة العربية أثناء الوباء، والمؤسسات التي تقود إصلاحات حوكمة الشركات في المنطقة العربية، وأثر تكامل أسواق رأس المال على المنطقة العربية، وكيف يمكن للاقتصادات العربية تنفيذ مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين لحوكمة الشركات في ظل الأوضاع الراهنة.

شارك الصندوق في المنتدى الذي نظّمه معهد التمويل الدولي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، حيث أكد خلال مشاركته في اجتماع الطاولة المستديرة، الذي عقده المعهد حول الجرائم المالية، على أهمية الاهتمام بقضايا إدارة المخاطر المتعلقة بالجرائم المالية، وأمن المعلومات، والديون السياديّة، والشمول المالي.

كما شارك الصندوق في **الاجتماع الخامس عالي المستوى لمؤسسات التمويل الإقليمية وصندوق النقد الدولي**، المُنعقد "عن بُعْد"، لمناقشة الوضع الراهن للاقتصاد العالمي في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19، والجهود المبذولة للحد منها، والمخاطر على الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي والإقليمي. أتاح الاجتماع للمؤسسات التمويلية الإقليمية فرصة لاستعراض أبرز تطوراتها المؤسسية في مجالات بناء القدرات الداخلية، ومراجعة السياسات وأطر العمل وغيرها من التطورات.

شارك الصندوق أيضاً في الجلسة المتعلقة بقضايا الشمول المالي، ضمن **الحوار الإقليمي للقارات للجنة إعادة إحياء بريتون وودز**. ركزت مداخلات الصندوق على أهمية الشمول المالي للمنطقة العربية، وأنشطته المختلفة لتعزيز الشمول المالي، بالتركيز على فئات النساء والشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من جانب آخر، شارك الصندوق في **المؤتمر السنوي لمؤسسة يوروكلير ومنتدى البنوك المركزية (OMFIF)**، حول العملات الرقمية ودورها في تعزيز المدفوعات عبر الحدود. قدم الصندوق في المؤتمر عرضاً حول دور منصة "بنى" للمقاصة وتسوية المدفوعات العربية.

في إطار اجتماعات **المجموعة التشاورية لمجلس الاستقرار المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (FSB-MENA)**، شارك الصندوق في الاجتماعين الدوريين للمجموعة على مستوى المحافظين، حيث قدم عرضاً حول نقاط الهشاشة المالية وقضايا الاستقرار المالي في المنطقة العربية.

فيما يخص **اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين**، شارك الصندوق في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، التي عقدت "عن بُعْد"، فضلاً عن المشاركة في الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين(G-20) ، والاجتماع الوزاري لمجموعة الأربع والعشرين (G-24)، واجتماع لجنة التنمية الدولية، واجتماع محافظي المجموعة العربية مع كل من رئيس مجموعة البنك الدولي والمدير العام لصندوق النقد الدولي. كذلك شارك الصندوق في اجتماع رؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق مع البنك الدولي.

تناولت الكلمة التي ألقاها الصندوق خلال الاجتماعات الوزارية لمجموعة الأربع والعشرين ولجنة التنمية الدولية، خلال اجتماعات الربيع، أهمية تعزيز المدفوعات عبر الحدود، وسبل دعم التحول المالي الرقمي في الدول العربية.

كما شارك الصندوق على هامش هذه الاجتماعات في الاجتماع الخامس على مستوى رؤساء مؤسسات التمويل الإقليمية وصندوق النقد الدولي، المُنعقد "عن بُعْد"، لتبادل وجهات النظر حول الوضع الراهن للاقتصاد العالمي، في ظل تداعيات جائحة كورونا، والجهود المبذولة للحد منها، والمخاطر المترتبة على الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي والإقليمي. إضافة لسبل تعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات وصندوق النقد الدولي.

شارك الصندوق "عن بُعْد" في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع أصحاب المعالي وزراء المالية العرب ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ورؤساء المؤسسات المالية الإقليمية والدولية. تم في هذا الصدد تقديم مداخلة حول جهود الصندوق والحكومات العربية لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا. في نفس السياق، شارك الصندوق في الاجتماع الاعتيادي عن بُعد لمحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد

العربية مع إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في إطار الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين.

على صعيد **مشاركة الصندوق في أعمال مجموعة العشرين** التي عُقدت تحت رئاسة المملكة العربية السعودية، وركزت على حشد الجهود الدولية لمواجهة التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد – 19، ودعم التعافي الاقتصادي العالمي، فقد كانت فرصة سانحة لعرض وجهة نظر الصندوق في العديد من القضايا المعاصرة، والتحديات التي تواجه المنطقة العربية في مواجهة تداعيات الجائحة، ودور الصندوق في تقديم الدعم اللازم لدوله الأعضاء، بأشكاله المختلفة، لتعزيز منعة اقتصاداتها، والحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار الاقتصادي والمالي.

في هذا السياق، شارك الصندوق في اجتماعات شربا مجموعة العشرين، والاجتماعات الاعتيادية والاستثنائية لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للمجموعة، علاوة على المشاركة في اجتماعات وكلاء وزراء مالية.

كما شارك الصندوق في **أعمال قمة الرياض لقادة مجموعة العشرين تحت شعار "اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع"**، بحضور رؤساء دول المجموعة والمؤسسات الدولية والإقليمية التي شاركت في أعمال المجموعة خلال عام الرئاسة السعودية 2020. ناقشت القمة تداعيات جائحة كوفيد - 19 ودعم التعافي الاقتصادي العالمي. **قدم الصندوق مداخلة حول "بناء مستقبل شامل ومستدام وقادر على الصمود"**، ثمّن خلالها إنجازات الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين على عدد من الأصعدة، وتطرق فيها إلى جهود الدول العربية لتطوير نظم التعليم وإصلاح أسواق العمل وتسهيل نفاذ الجميع إلى الفرص لاسيما المرأة والشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كذلك، شارك الصندوق في **المؤتمر الوزاري رفيع المستوى بعنوان "معالجة أزمة فيروس كورونا: استعادة التدفقات المستدامة لرؤوس الأموال والتمويل الداعم للتنمية"**.

كما شارك الصندوق في سلسلة ندوات عُقدت خلال عام 2020، من بينها ندوة عن التمويل الإسلامي، تم تنظيمها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وندوة عن الاقتصاد العالمي.

أنشطة أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

يتولى صندوق النقد العربي أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومكتبه الدائم. كما يتولى الصندوق أعمال الأمانة الفنية للجان المنبثقة عن المجلس، كاللجنة العربية للرقابة المصرفية، واللجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية، واللجنة العربية للمعلومات الائتمانية.

كما يتولى الصندوق مهام الأمانة الفنية لكل من فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية. كذلك يتولى الصندوق مهام الأمانة الفنية لمجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة. تضمنت إنجازات الأمانة الفنية للمجلس خلال عام 2020، تنظيم اجتماعات المجلس واللجان والفرق المنبثقة عنه، وإعداد الدراسات وأوراق العمل والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس ومكتبه الدائم واللجان وفرق العمل، إضافة لنقل مرئيات السلطات الإشرافية وأعضاء اللجان في الاجتماعات واللجان الدولية ذات العلاقة.

أنشطة الصندوق بإطار أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ومكتبه الدائم:

استجابة لمتطلبات مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية، تم تنظيم **اجتماع استثنائي تشاوري لأصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، حول "التداعيات الاقتصادية والمالية والمصرفية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"، بمشاركة كبار المسؤولين من صندوق النقد والبنك الدوليين. تضمن الاجتماع مشاورات حول التداعيات المتوقعة للفيروس على الأوضاع الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية وتطوراتها، إضافة إلى التداعيات على مقومات الاستقرار المالي، وفق فرضيات ثلاث، هي: استمرار الأزمة للنصف الأول 2020، واستمرارها لنهاية عام 2020، وامتدادها خلال عام 2021.

كما جرى التباحث خلال الاجتماع حول التحديات التي تفرضها هذه المرحلة على عملية الإصلاح الاقتصادي والمالي في الدول العربية، واتجاهات التدفقات المالية، وأثر ذلك على الوضع الخارجي،

إضـــافةً إلى أثر تذبذبات أســواق المال المحلية والعالمية على الاســتقرار الاقتصـــادي والمالي العربي.

كما تطرق النقاش إلى قضـــايا المخاطر النظامية الرئيســة التي تهدد الاســتقرار المالي، والوســائل الكفيلة بحماية قطاعي الأفراد والشركات، إلى جانب التباحث حول أثر تداعيات الجائحة على تطبيق متطلبات بـازل (III)، والمعيار الـدولي للتقـارير المالية (IFRS9).

من جانب آخر، جرى مناقشة جوانب تعزيز الشمول المالي، ودعم الانتقال للخدمات المالية الرقمية، والتحديات التي تفرضـــها هذه المرحلة على جهود الدول العربية في مجال تعزيز الشـــمول المالي، والآليات المناسبة لدعم وحماية المشروعات متناهية الصـغر والصـغيرة والمتوسطة، وحماية مستهلكي الخدمات المالية، وســبل الارتقاء بمنظومة إلحاق العملاء، والهوية الرقمية وقواعد اعرف عميلك الإلكترونية، وتطبيقات ومتطلبات العمليات المصرفية المفتوحة والتحديات الناشئة عنها، إضافة إلى المخاطر والتحديات التي قد تنشـأ عن اسـتخدام التقنيات المالية الحديثة في مرحلة ما بعد الأزمة.

كذلك، نظَّم الصـــندوق **اجتمـاع الـدورة الرابعـة والأربعين للمجلس**، بمشاركة رئيس البنك المركزي الأوروبي، ونـائـب المـدير العـام لبنـك التســويـات الدولية، ونائب محافظ بنك فرنسا، ورئيس مجموعة العمل المالي (FATF)، والاقتصادي الدكتور محمد العريان.

نـاقش الاجتمـاع التداعيات الاقتصـــاديـة والمـاليـة والنقدية لجائحة كوفيد-19، والخيارات في مجال السـياسـات والأدوات لمرحلة ما بعد الأزمة، وأثر تغيرات المناخ على الاســتقرار المالي، والقضـــايا المتعلقة بتطبيقات التقنيات المالية الحديثة، والتحول الرقمي للخدمات والمنتجات المصـــرفية، في ظل تداعيات الجائحة، إضـــافةً إلى التطورات بإطار جهود مكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهاب، وأهمية تعزيز الشمول المالي.

أحيط المجلس علماً بالتقارير وأوراق العمل التي تم إعدادها ضـــمن أعمال اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، التي وصل عددها إلى 23 ورقة عمل، وكذلك التقدم في إنشـــاء منصـــة "بُنى" لمقاصـــة وتسوية المدفوعات العربية، إضافة لإعداد مسودة **الخطاب العربي الموحد لعام 2020**، الذي قدمته المجموعة العربية في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في أكتوبر 2020.

مهام أمانة اللجنة العربية للرقابة المصرفية:

نظم الصـندوق اجتماعين للجنة، خلال عام 2020، بمشاركة ممثلين عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وعدد من المؤســســـات والهيئات المالية الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالرقابة المصـــرفية، حيث جرى خلال الاجتماعين مناقشة عدد من المواضيع، أبرزها: "عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في الدول العربية"، و"متطلبات الرقابة على البنوك الوافـدة"، و"المنهجيـات المحـدثـة لاختبـارات الأوضـــاع الضـــاغطة الجزئية"، و"طرق قياس مخـاطر التعرضـــات والتركزات الائتمـانيـة"، و"المتغيرات في الأسـاليب الرقابية والإشـرافية في ظل التطورات المتسـارعة في التقنيات المالية" إلى جانب "تقييم مدى فعالية المتطلبات الرقابية للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على استيعاب تداعيات جائحة كوفيد-19.

كما تم التطرق لموضوعات أخرى، منها "مخاطر السوق"، و"الحوكمة المؤسسية للبنوك"، و"آليات تقييم أنظمة إدارة المخاطر لدى المصـــارف"، و"التحـديـات الرقـابيـة في ظـل أزمـة فيروس كورونـا"، و"متطلبـات ومخـاطر إقراض قطـاع الشـــركات خاصـــةً العائلية منها ذات المخاطر النظـامـيـة"، إضـــافـةً لموضـــوع "دور الرقـابـة المصرفية في التعامل مع تداعيات تغيرات المناخ.

مهام أمانة فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية:

نظم الصـندوق اجتماعين للفريق خلال عام 2020، بمشـــاركة مدراء إدارات الاســـتقرار المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث تم مناقشـة عدد من المواضـيع، أبرزها: "اختبارات الأوضـاع الضـاغطة الكلية وتجارب الدول العربية في هذا الخصـــوص"، و"منهجيات التنبؤ بالأزمات المالية وتطوير أنظمة الإنذار المبكر"، إضـــافةً لمناقشة عدد من القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي في الدول العربية، منها: "الأمن السـيبراني وأثره على الاسـتقرار المالي"، و"بيئة الائتمان في الدول العربية وأثرها على الاستقرار المالي"، و"مخاطر القطاع المالي غير المصـرفي"، و"سـياسـة مالية الحكومة وأثرها على الاســتقرار المالي"، و"أثر التركز في القطـاع المصـــرفي على الاســتقرار

المالي"، و"أثر التكتلات المالية على الاستقرار المالي"، و"دور مؤسسات ضمان الودائع في إدارة الأزمات"، و"التفاعل بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى".

كما جرى خلال الاجتماعين مناقشة موضوعات أخرى ذات صلة بمهام الفريق، منها: "التطبيق الأمثل للسياسة الاحترازية الكلية"، و"تداعيات فيروس كورونا على الاستقرار المالي"، و"الاستعداد لمرحلة سحب الدعم في مرحلة ما بعد الأزمة"، و" تداعيات التخلي عن أسعار الفائدة المرجعية الليبور والآيبورس"، و"نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر".

كما تناولت مناقشات الفريق مخاطر الشركات العائلية والشركات غير المالية، والتمويل المستدام والعملات الرقمية المستقرة، والمبادئ الأساسية لمؤسسات ضمان الودائع للبنوك الإسلامية، إلى جانب مناقشة إطار تقييم وتخفيف المخاطر النظامية المتعلقة بقطاع التأمين. إضافةً لذلك، ناقش الفريق التحضيرات المتعلقة بتقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2021.

مهام أمانة فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

نظم الصندوق اجتماعين للفريق، بمشاركة مدراء الإدارات المعنية بالشمول المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. تم خلال الاجتماعين مناقشة عدد من المواضيع، من أهمها: "التحول الرقمي وأثره على الشمول المالي"، و"تعزيز إدماج أصحاب الهمم في النظام المالي الرسمي"، و"سبل تشجيع البنوك على منح المزيد من التسهيلات لأصحاب المشاريع الصغيرة"، و"دور الهاتف الجوال في دعم التحويلات إلى المنطقة العربية"، و"أجهزة ضمان القروض ودورها في تعزيز الوصول إلى التمويل"، و"فرص وتحديات نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية الرقمية"، إلى جانب استعراض آخر المستجدات على صعيد تنفيذ المسوحات الإحصائية لجانب الطلب على الخدمات المالية في المنطقة العربية.

من ناحية أخرى، تم مناقشة تحضيرات ومقترحات الدول العربية المتعلقة بأنشطة وفعاليات اليوم العربي للشمول المالي، وأولويات برنامج عمل المبادرة الإقليمية للشمول المالي في الدول العربية لعام 2021.

من جانب آخر، وبإطار أعمال الأمانة الفنية للمبادرة، نسق الصندوق **فعاليات اليوم العربي للشمول المالي**، يوم 27 أبريل 2020، الذي انعقد تحت شعار **"نحو بناء ثقافة مالية مجتمعية تعزز الشمول المالي"**، بالتعاون مع البنوك المركزية العربية وأعضاء الفريق. كما نظم الصندوق بمناسبة هذا اليوم مؤتمراً إعلامياً، حيث تم تقديم عدة عروض حول: "الأهمية المتزايدة لتعزيز الثقافة المالية في الدول العربية"، و"مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية: الخلفية، الأهداف والمنجزات"، و"أهمية التقنيات المالية الحديثة في تعزيز الشمول المالي في أعقاب جائحة كورونا".

يذكر أن المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وجمعيات المصارف، أطلقت خلال اليوم العربي للشمول المالي أنشطة هدفت تعزيز التوعية المجتمعية، وتشجيع انتشار الخدمات المالية والوصول لها. كما شهدت الفعاليات، لعام 2020، مشاركة المؤسسات التعليمية، ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية.

مهام أمانة اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية:

نظم الصندوق اجتماعين للجنة، بمشاركة مدراء إدارات نظم الدفع والتسوية والبنية التحتية المالية لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، لمناقشة سبل تعزيز رقمنة المدفوعات الحكومية، وأهميتها في تطوير الخدمات الحكومية الرقمية، والتطورات والاتجاهات الحديثة في مجال نظم الدفع والبنية التحتية المالية، ومتطلبات تقوية الإطار العام للإشراف والرقابة على نظم الدفع والبنية التحتية المالية وتجارب الدول العربية في هذا الشأن.

كذلك، ناقشت اللجنة خلال الاجتماعين عدد من المواضيع هي: "دور بوابات الدفع والتحويلات عبر الحدود في تعزيز الشمول المالي والسياسات المناسبة في هذا الصدد"، و"فرص وخيارات تطبيقات الحوسبة السحابية في نظم الدفع والتسوية"، و"آليات تفعيل الخدمات المصرفية المفتوحة وتنظيمها والإشراف عليها في الدول العربية، وانعكاساتها على تغيير نماذج أعمال المؤسسات المصرفية". إضافة لذلك، ناقشت اللجنة ترتيبات ومنهجيات العملات المستقرة

المرتبطة بأصول مقابل العملات الرقمية الأخرى وانعكاس استخداماتها في نظم الدفع، ومتطلبات استخدام البيانات الكبيرة، وتطبيقات البلوكتشين في عمليات الدفع والتسوية. كما جرى مناقشة فرص تطوير البنوك الرقمية، ومتطلبات تطوير الضوابط التشغيلية لقنوات الدفع الإلكتروني، بما يعزز سلامة وكفاءة نظم الدفع والبنية التحتية المالية في الدول العربية.

من جانب آخر، تطرقت مناقشات اللجنة خلال الاجتماعين إلى إطار التحول المالي الرقمي في الدول العربية، الصادر عن صندوق النقد العربي في إطار مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، وآليات التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والإرشادات الصادرة عن مجموعة العشرين بشأن ترتيبات الدفع عبر الحدود وسلامة التحويلات المالية.

مهام أمانة اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية:

نظم الصندوق اجتماعين للجنة، حيث تم تناول عدد من الموضوعات، أبرزها: "إطار تبادل المعلومات الائتمانية عبر الحدود"، و"كيفية استفادة القطاع المالي غير المصرفي من المعلومات الائتمانية".

اطلعت اللجنة على التجربة الأوروبية في تبادل المعلومات الائتمانية عبر الحدود. كذلك، ناقشت موضوعات أخرى مهمة مثل "دور المعلومات الائتمانية في تسعير المنتجات المصرفية"، و"معايير ومبادئ معالجة اعتراضات العملاء على دقة البيانات وآليات المعالجة"، إضافةً إلى "حوكمة شركات المعلومات الائتمانية".

كما تضمنت مناقشات اللجنة، تداعيات جائحة كورونا على صناعة المعلومات الائتمانية وحلول ما بعد الأزمة، وحوكمة شركات المعلومات الائتمانية، ودور المعلومات الائتمانية في إعداد نموذج اعرف عميلك. من جانب آخر، استحوذت مواضيع دور المعلومات الائتمانية في دعم القطاع المصرفي لتطبيق مقررات بازل والمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، وتعزيز إدارة المخاطر" و"التثقيف المالي المرتبط بالمعلومات الائتمانية" باهتمام اللجنة في هذين الاجتماعين. أخيراً ناقشت اللجنة متطلبات إنشاء منصة معلومات ائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كذلك، نظم الصندوق اجتماعين استثنائيين للجنة، لمناقشة تداعيات جائحة كوفيد-19 على صناعة المعلومات الائتمانية، تم خلالهما مناقشة عدد من المواضيع، منها: "تعزيز الوصول الرقمي للتقارير الائتمانية"، و"دور المصارف المركزية في حل النزاعات المتعلقة بالتقارير الائتمانية"، و"تعزيز وعي عملاء البنوك حول إعادة جدولة التسهيلات في ضوء تأثر دخولهم بسبب الأزمة الحالية".

كما جرى خلال الاجتماعين استعراض آخر التطورات الدولية المتعلقة بأثر الجائحة على صناعة المعلومات الائتمانية، وطرق التعامل مع التقارير الائتمانية في هذه الظروف، ووسائل الحد من أثرها السلبي على التصنيف الائتماني لعملاء البنوك.

مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة:

في إطار توليه الأمانة الفنية لمجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، نظم الصندوق الاجتماع الرابع للمجموعة، بحضور ممثلين عن المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية، وهيئات أسواق المال، والبنوك التجارية، وشركات الخدمات المالية، إضافة إلى ممثلين عن مقدمي خدمات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، وخبراء من مختلف المؤسسات والأطر المالية الإقليمية والدولية، إلى جانب عدد من مؤسسات القطاع الخاص الرائدة في مجال التقنيات المالية الحديثة على مستوى العالم.

تضمنت الموضوعات التي تم مناقشتها خلال الاجتماع، أحدث تطورات العمليات المصرفية المفتوحة، والتمويل المفتوح، والأطر المُنَظِمة لهما حول العالم، والمنطقة العربية. كذلك جرى مناقشة أحدث تطورات الابتكارات في تنظيم صناعة التقنيات المالية الحديثة، بما يشمل منصات التمويل الجماعي، وإقراض النظراء، والإقراض عن طريق شركات التقنيات المالية الحديثة الكبيرة، وحلول التقنيات الحديثة للرقابة والاشراف واستخداماتها من قبل الهيئات الرقابية والإشرافية، إلى جانب مناقشة تطورات البنوك الرقمية، والبنوك الجديدة عبر شبكة المعلومات، ومقدمي خدمات الحوافظ الرقمية، والمبادئ التنظيمية لمقدمي خدمات المحافظ الرقمية.

أنشطة أمانة مجلس وزراء المالية العرب

تمثلت جهود الصندوق خلال عام 2020، في سياق توليه مهام أمانة مجلس وزراء المالية العرب، في تنظيم اجتماع المجلس، واجتماع وكلاء وزارات المالية، وإنجاز الدراسات وأوراق العمل والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس. كما تضمنت جهود الصندوق أيضاً، تنظيم عدد من المنتديات واللقاءات، ومتابعة التنسيق بشأن الرسالة السنوية، التي يرسلها المجلس إلى كل من رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، حول تطلعات الدول العربية من هاتين المؤسستين.

بالنسبة لاجتماع الدورة الاعتيادية الحادية عشر لمجلس وزراء المالية العرب، تم الاكتفاء بتمرير وثائق الاجتماع، حيث تعذر عقده بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19.تضمنت الوثائق دراستين أعدهما صندوق النقد العربي حول "دور أسواق المال في تمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية في الدول العربية"، و"المعاملة الضريبية للخدمات والأدوات المالية"، إلى جانب ورقة حول "الإنفاق الاجتماعي لتحقيق النمو الشامل في الدول العربية" قدمها صندوق النقد الدولي، وتقرير حول "أولويات الاستثمار لتطوير نظم التعليم وبناء المهارات"، مقدّم من قِبَل مجموعة البنك الدولي، كما شملت الوثائق ورقة عمل حول "التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي"، مقدمة من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD).

فيما يخص الاجتماع الخامس لوكلاء وزارات المالية في الدول العربية، فقد تم خلال الاجتماع استعراض ومناقشة عدد من المواضيع المعروضة على مجلس وزراء المالية، منها "خيارات السياسة المالية بين استيعاب الضغوطات الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية"، و"إصلاحات الضرائب غير المباشرة"، و"الشراكة بين القطاعين العام والخاص".

في ذات السياق، نظم الصندوق "عن بُعْد" **اجتماعاً تشاورياً استثنائياً لوكلاء وزارات المالية في الدول العربية تحت عنوان "التداعيات الاقتصادية والمالية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية: تحديات السياسة المالية ودور الحكومات العربية".** شارك في الاجتماع، إلى جانب السادة الوكلاء، خبراء من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. جرى في الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات، منها: "تحديات السياسة المالية في ضوء التطورات الراهنة"، و"احتياجات تحقيق التوازنات المالية"، و"الإجراءات والإصلاحات في إطار برامج الإنقاذ التي تبنتها السلطات في الدول العربية لتعزيز الدعم المقدم لقطاع الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر في هذه المرحلة". كما ناقش الاجتماع تداعيات الجائحة على سياسات الدين العام الحالية والمستقبلية، وأهمية الانتقال لرقمنة المالية العامة والخدمات الحكومية، والخطوات والمتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك.

كذلك، نظم الصندوق، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، **المنتدى الخامس للمالية العامة**، تحت عنوان "تعزيز الحماية الاجتماعية للدول العربية في المرحلة الراهنة ومرحلة ما بعد جائحة كورونا". شارك في المنتدى وزراء المالية والاقتصاد، ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وكبار المسؤولين المعنيين بالسياسات الاقتصادية والمالية في الدول العربية. ناقش المنتدى قضايا السياسة المالية وآفاق التطورات الاقتصادية والمالية، ومتطلبات تعزيز الحماية الاجتماعية، فضلاً عن مناقشة آلية تقديم الدعم إلى الأسر الأكثر فقراً، ودعم النمو الاقتصادي لتعزيز الاستقرار المالي.

أما بالنسبة للمنتدى السنوي للضرائب الذي نظمه الصندوق، بالتعاون مع المركز الدولي للضرائب والاستثمار، فقد تركزت النقاشات خلال المنتدى حول التدابير المالية والضريبية اللازمة لتحفيز الانتعاش الاقتصادي، وتعزيز الوضع المالي، لمواجهة تداعيات الأزمة. كما جرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات، منها "تداعيات التدابير المالية لاحتواء جائحة كورونا على الموازنات العامة والدين العام في المدى المتوسط"، و"تداعيات انكماش نمو الاقتصاد العالمي في عام 2020 على الاقتصادات العربية"، إضافةً إلى استعراض خيارات إصلاح السياسات الضريبية لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية، من حيث التوازن بين تدابير احتواء تداعيات الأزمة والحاجة لدعم التعافي الاقتصادي. كما تناول المنتدى حواراً حول قضايا ومبادرات الضرائب الدولية، وتأثيرها على الدول العربية، وكذلك تدابير وإجراءات الاستجابة في مرحلة ما بعد الأزمة.

كذلك، تطرق النقاش إلى مسألة استمرارية إدارة الضرائب في مرحلة ما بعد الأزمة، وتحسين إجراءات العمل لحماية القوى العاملة ودافعي الضرائب، من خلال مراجعة التجارب والدروس المستفادة، للمساعدة في تعزيز إدارة الأزمات في المستقبل.

منصة "بُنى" لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية.

أنجز صندوق النقد العربي، خلال عام 2020، مشروع إنشاء المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية، وتم إطلاق منصة "بُنى" لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية، التابعة للمؤسسة التي تم إنشاؤها تنفيذاً لقرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي رقم 4 لعام 2018، الصادر خلال اجتماعه المنعقد في البحر الميت بالمملكة الأردنية الهاشمية، بتاريخ 10 أبريل 2018. بهذا الصدد، شهد عام 2020 جهوداً مكثفة للصندوق لاستكمال الربط مع البنوك المركزية والتجارية وتضمين العملات العربية، بالتعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إضافة إلى التواصل المستمر مع المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في المنطقة العربية.

فيما يلي أهم محاور التقدم في مجال إنشاء المؤسسة خلال عام 2020.

➢ **إنشاء الكيان القانوني للمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية:**

أنجز الصندوق، بالتعاون مع شركة عالمية للخدمات القانونية، جميع النماذج والوثائق والمتطلبات القانونية المتعلقة بالاتفاقيات والعقود مع كل من المؤسسات المصرفية المشاركة في المنصة، وبنوك حسابات التسوية للعملات العربية والدولية. كما تم إنجاز الدليل التنظيمي والقواعد الإجرائية لعمليات المنصة، بالتشاور مع البنوك المركزية والتجارية العربية. إضافة لذلك، تم إنجاز إطار سياسة المخاطر وإطار سياسات حماية سرية البيانات في المنصة.

توجت الجهود الرامية لاستكمال إنشاء الكيان القانوني للمؤسسة، بالتوقيع على اتفاقية استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمقر المؤسسة، ويتم حالياً استكمال إجراءات صدور المرسوم الاتحادي المصادق على الاتفاقية.

➢ **تعزيز دور منصة "بنى" في دعم منظومة الامتثال في المنطقة العربية:**

أولى الصندوق أهمية كبيرة للتأكد من توافق منصة "بنى" لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية مع المبادئ والمعايير والممارسات الدولية السليمة ذات العلاقة بنظم الدفع والتسوية والتحويلات عبر الحدود، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بهذا السياق، تم خلال عام 2020، إعداد إطار سياسة الامتثال، واستكمال بناء المنظومة التقنية للتحقق من الامتثال، واقتناء البرمجيات اللازمة لهذه المنظومة وتشغيلها. إضافة لذلك، تم إعداد وثيقة كاملة تشرح رؤية وآليات وإجراءات المنصة، جرى مشاركتها مع كافة المؤسسات المالية والمصرفية التي أبدت اهتمام بالمشاركة. من جانب آخر، تم إنجاز تقييم ذاتي لمدى التوافق مع المبادئ الدولية لنظم الدفع والبنية التحتية المالية الصادرة من بنك التسويات الدولية، حيث تبين توافق منظومة وعمليات المنصة مع هذه المعايير.

➢ **استكمال المنظومة التقنية وإطلاق منصة "بنى" لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية:**

خلال عام 2020، تم استكمال المنظومة التقنية والفنية للمنصة وتشغيل المركزين الأول والثاني للبيانات، الأمر الذي مكّن من الإعلان يوم 23 فبراير 2020 عن جاهزية المنصة لاستقبال المدفوعات والتحويلات. إضافة لذلك، تم تجهيز مركز بيانات التعافي من الكوارث. من جانب آخر، تم التقدم في العمل على استكمال وظائف وخدمات المرحلة الثانية للمنصة بما في ذلك خدمة الدفع الفوري، وإجراء الاختبارات الداخلية الأولية، والعمل على الربط بشبكة "سويفت". كما تمت متابعة اختبارات الربط مع عدد متزايد من المشاركين من البنوك لضمان جهوزيتهم التقنية للربط مع المنصة.

➢ **التشاور مع المؤسسات المالية والمصرفية:**

كثف الصندوق خلال عام 2020 مشاوراته مع المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في المنطقة العربية، حيث تم تنظيم ثماني عشرة ورشة عمل، منها ستة عشر ورشة "عن بُعْد"، تم خلالها تقديم شرح لخدمات منصة "بنى"، والقواعد الإجرائية لها، ومتطلبات الربط، مع التركيز على مواضيع التحقق من الامتثال. في السياق نفسه، ولتعميم الفائدة، نظم الصندوق عدة ورش عمل موجهة للبنوك العاملة في كل دولة على حده، هدفت للتعرف على الخدمات المبتكرة للمنصة وإجراءات الربط بها، شملت ورش للبنوك العاملة بكل من الجمهورية اللبنانية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، ودول المغرب العربي، وسلطنة عمان، ومملكة البحرين، وجمهورية العراق، والمملكة العربية السعودية.

➢ **متابعة تضمين العملات العربية:**

تم خلال عام 2020 الإعلان عن تضمين خمس عُمْلات عربية كعُمْلات تسوية في المنصة، وهي: الدينار الأردني، والدرهم الإماراتي، والدينار البحريني، والريال السعودي، والجنيه المصري. تم توقيع اتفاقيات فتح حسابات التسوية بالدرهم الإماراتي والجنيه المصري، والريال السعودي، والعمل جاري على استكمال توقيع اتفاقيات وفتح حسابات تسوية للعملات العربية التي تم الإعلان عن تضمينها، فضلاً عن تضمين عملات عربية أخرى.

➢ **بناء الإطار التنظيمي وتعيين الكوادر:**

استكمل الصندوق، خلال عام 2020، الإطار التنظيمي للمؤسسة، حيث تم تعيين الرئيس التنفيذي وجميع المدراء الرئيسين، وعدد من الفنيين الرئيسين والكوادر المساعدة. كما تم استكمال خدمات الهوية للمؤسسة والمنصة.

➢ **متابعة التواصل مع الاطراف ذات العلاقة:**

واصل الصندوق، خلال عام 2020، الإحاطة الدورية بتقدم العمل في إنشاء المؤسسة وإطلاق منصة "بنى"، من خلال إعداد التقارير الشهرية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وخلال الاجتماعات الدورية لمجلس المديرين التنفيذين بالصندوق. كما كان الصندوق على تواصل وتشاور مستمر مع البنوك المركزية والسلطات الإشرافية للعملات الدولية المُدْرجة في المنصة. كذلك كان هناك تواصل مستمر مع مجموعة المنسقين، الذين يمثلون المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وأيضاً مع أعضاء اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، للاستفادة من مرئياتهم ومقترحاتهم، فضلاً عن التواصل المستمر مع مجموعة الخبراء المكونة من المؤسسات المالية الدولية الداعمة للمنصة.

➢ **تعزيز الشراكات الإستراتيجية:**

واصل الصندوق، خلال عام 2020، مشاوراته للتفاهم على شراكات إستراتيجية مع عدد من المؤسسات المالية والدولية ومقدمي الخدمات المالية العالميين، بما يعزز من تطور الخدمات التي تقدمها منصة "بني" وانتشارها، وتستجيب لاحتياجات المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في المنطقة العربية.

➢ **بدء التشغيل الكامل لمنصة "بُنْى"، وتنفيذ عمليات تحويل:**

قامت منصة "بُنى"، خلال شهر ديسمبر 2020، بإجراء أول عملية دفع عبر الحدود، من خلال تنفيذ تحويل بالدرهم الإماراتي بين بنك المشرق في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبنك مصر في جمهورية مصر العربية. شكلت هذه العملية إطلاقاً للنشاط التشغيلي لمنصة "بُنْى"، وإثباتاً لجهوزية المنصة من الناحية التشغيلية والتقنية لتنفيذ المدفوعات عبر الحدود، وفقًا لكافة المعايير الدولية.

يشكل هذا الإنجاز محطةً إضافية من محطات نجاح منصة "بُنْى"، في استكمال المراحل الرئيسة من استراتيجيتها الواضحة وخططها الهادفة إلى أن تكون منصة المدفوعات المختارة في مختلف أسواق المنطقة العربية وخارجها.

يمهد هذا النجاح الطريق لمواصلة توسعة نطاق المشاركة، والذي سيبدأ مع دخول المشاركين الذين استوفوا المتطلبات ووقعوا اتفاقية المشاركة مرحلة التشغيل، حيث تترقب منصة "بُنى" للمدفوعات العربية انضمام أكثر من 120 بنك إلى شبكتها من البنوك المركزية والتجارية، حيث يتم العمل على توسيع قائمة العملات العربية والعملات الدولية التي تتوفر فيها شروط الأهلية، وتحقيق رؤيتها لتمكين الاقتصادات العربية وتعزيز التكامل المالي الإقليمي من خلال تشجيع استخدام العملات العربية في مقاصة وتسوية المعاملات المالية والاستثمارية عبر الحدود، والربط مع الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية.

أنشطة الصندوق بإطار المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية

كثف الصندوق، خلال عام 2020، جهوده الرامية إلى تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال القيام بالعديد من الأنشطة والفعاليات، بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، تضمنت إصدار عدد من الوثائق والتقارير والمنهجيات، وتنظيم دورات وورش عمل.

- **الإصدارات والوثائق المرجعية خلال عام 2020:**

- **"التقرير السنوي عن أعمال وإنجازات المبادرة عن عام 2019"**، تناول جهود المبادرة في الدعم الفني لتطبيق المسوحات الميدانية لجانب الطلب على الخدمات المالية لقطاع الأفراد والأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى صعيد بناء الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في ظل التحولات المالية الرقمية، إلى جانب بناء القدرات والتوعية وحماية مستهلكي الخدمات المالية.

- وثيقة **"إطار التحول المالي الرقمي في الدول العربية"**، تم إعدادها بالتعاون مع الشركاء في المبادرة، حيث تم في إطار هذه الوثيقة بلورة وبناء المحاور الرئيسة التي من شأنها إنجاح مرحلة التحول المالي الرقمي في الدول العربية، استناداً لأفضل الممارسات الدولية ذات الصلة، إلى جانب مراحل بناء وتطوير خطط عمل محلية. تستهدف الوثيقة أيضاً مساعدة الدول العربية على رسم خارطة طريق لتسريع الانتقال إلى الخدمات المالية الرقمية، من خلال تطوير منظومة التشريعات والبنية التحتية المالية، المدعومة بالسياسات المحفزة.

- **"المنهجيات التنظيمية والسوقية للابتكار- أدوات توظيف التقنيات المالية الحديثة لتحقيق الشمول المالي"**، أصدرها الصندوق بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية، وتتضمن عدد من الأطر والمناهج التنظيمية بشأن مستقبل التقنيات المالية الحديثة، فضلاً عن مجموعة من المبادئ والممارسات الدولية السليمة التي تساهم في بناء منظومة بيئية داعمة للابتكار، وتضمن بصورة متوازنة تحقيق أهداف الشمول المالي واستيفاء متطلبات الاستقرار المالي، وتعزيز نزاهة السوق وحماية المستهلك.

- **الدورات التدريبية وورش العمل:**

نظم الصندوق في إطار برنامج أنشطة المبادرة لعام 2020، دورة تدريبية "عن بُعْد" حول **"تطبيق نموذج المسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية"**، خلال الفترة (12 - 16) يوليو 2020، هدفت للمساعدة على إعداد وتنفيذ النموذج الإحصائي المتكامل لجانب الطلب على الخدمات المالية، وفق المعايير الدولية، الذي سبق إرساله للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية كمعونة فنية، بغرض تعزيز القدرات في مجال تجميع البيانات والمؤشرات اللازمة لتطوير استراتيجيات الشمول المالي.

في إطار متصل، نظم الصندوق "عن بعد" ورشتي عمل، تم تنظيم الورشة الأولى بالتعاون مع التحالف العالمي للشمول المالي، وتناولت موضوع **"بناء وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في الدول العربية"**، حيث تم استعراض تجارب وحالات عملية، من الدول العربية ومن دول أجنبية، في مجال بناء وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، وإعداد برامج تعزيز الشمول المالي، والتحول المالي الرقمي. كما جرى التطرق خلال الورشة لجوانب التنسيق والمتابعة، وآليات التنفيذ، وأُطر إشراك مختلف الأطراف ذوي العلاقة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، إلى جانب أدوات وآليات الرصد والتقييم.

أما الورشة الثانية، فتم تنظيمها بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية والبنك الدولي، بعنوان**"التثقيف الرقمي وحماية مستهلكي الخدمات المالية في عصر التقنيات الحديثة"**. ركزت الورشة على مناقشة الفرص التي يتيحها التمويل المسؤول، وجوانب الاستفادة من التحول المالي الرقمي كأداة لمساعدة السلطات الإشرافية على تبني البرامج والسياسات المناسبة في هذا الشأن. من أهم الموضوعات التي تم مناقشتها خلال الورشة: "متطلبات حماية مستهلكي الخدمات المالية الرقمية والحلول الحديثة المتاحة"، و"المتطلبات التشريعية والتنظيمية التي تعزز التمويل المسؤول"، و"سبل دعم التحول المالي الرقمي"، و"سبل تعزيز التثقيف والتوعية حول متطلبات تعزيز التمويل المسؤول"، و"متطلبات تطوير آليات حماية مستهلكي الخدمات المالية، في ضوء التحول

الرقمي والتوسع في استخدام التقنيات المالية الحديثة". استعرضت الورشة تجارب عدد من الدول العربية.

على صعيد آخر، شارك الصندوق في الورشة التي نظمها بنك المغرب والوكالة الالمانية للتنمية حول تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي. قدم الصندوق خلالها مداخلة حول واقع الشمول المالي في الدول العربية ودور وأنشطة الصندوق في دعم الشمول المالي والتحول الرقمي.

- **مواكبة تداعيات جائحة كورونا على الشمول المالي:**

إدراكاً لأهمية الحوار والتشاور حول تداعيات جائحة كوفيد-19، نظم الصندوق بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في المبادرة، سلسلة من الاجتماعات الافتراضية "عن بعد" لمدراء إدارات الشمول المالي، ونُظُم البنية التحتية المالية وحماية المستهلك المالي، في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حول تداعيات الجائحة على الخدمات المالية والشمول المالي، والحاجة لتعزيز وتسريع عملية الانتقال للخدمات المالية الرقمية بمشاركة عدد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

تم خلال الاجتماعات تبادل التجارب والآراء حول أثر الجائحة على الشمول المالي، والخدمات المالية، وسلامة وكفاءة أنظمة الدفع والتسوية وأدوات الدفع في الدول العربية، وعلى مستوى العالم. كما تم تناول دور السلطات التنظيمية والرقابية في التخفيف من المخاطر الناجمة عن تداعيات الجائحة، والدعم الذي يمكن أن يقدم من خلال مبادرة الشمول المالي لمواجهتها. تناولت المناقشات الضغوط الإضافية على الخدمات المالية الأساسية والحاجة لتكثيف جهود تعزيز الوصول للتمويل والخدمات المالية، كما أبرزت بشكل واضح أهمية تسريع الانتقال للخدمات المالية الرقمية، والحاجة الماسة لتوفير السيولة اللازمة للمنشآت والأفراد من أجل تغطية الالتزامات الأساسية، مثل تسديد رواتب العاملين وتغطية النفقات التشغيلية. ركزت المناقشات على المواضيع الرئيسة التالية:

1. كيفية التعامل مع الأزمة الحالية، والتخفيف من آثارها، وحماية الاقتصاد والمستهلكين الماليين، والمؤسسات المالية، من مخاطر السيولة، وكذلك خطر الاقصاء المالي على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
2. دور حلول الخدمات المالية الرقمية، وأنظمة الدفع الرقمي، وخدمات تحويل الأموال من خلال الهاتف النقال، في ظل الجائحة، في تسهيل إيصال الدعم النقدي لمستحقيه، بشكل آمن وفي الوقت المناسب.
3. دور المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل مؤسسات التمويل الأصغر، في توفير السيولة ودعم النشاط الاقتصادي.
4. آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل والخدمات المالية اللازمة لمساعدة الاقتصاد على التعافي، ودور برامج ضمان القروض في التخفيف من المخاطر الناجمة عن تداعيات الجائحة، باعتبارها أداة لتحقيق الشمول المالي.
5. أهم التطورات والتوجهات العالمية المتعلقة بالعملات الرقمية الصادرة عن المصارف المركزية، ودور الخدمات المالية الرقمية، ومسؤولية الجهات التنظيمية في تسهيل عملية انتشارها ونموها، والأدوات المناسبة لذلك.

- **توصيات المبادرة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد -19:**

خلصت الاجتماعات التي تمت بإطار المبادرة، إلى مجموعتين من التوصيات، على صعيد الإجراءات والحلول، هدفت المجموعة الأولى من التوصيات لتعظيم الاستفادة من البنية التحتية المتوفرة لدى غالبية الدول العربية لتطوير الخدمات المالية والمصرفية، وإيصالها للمستفيدين بطرق ووسائل آمنة وسريعة وسهلة، إضافة إلى تعزيز دور نظم الدفع الإلكترونية في مواجهة تداعيات الأزمة الحالية. بهذا الصدد، شملت المجموعة الأولى من التوصيات ما يلي:

1. تكثيف التعاون والتنسيق ما بين الجهات التنظيمية والرقابية والحكومية، ذات العلاقة، لتطوير وتوسيع الخدمات الحكومية الرقمية، ورقمنة المدفوعات الحكومية، ومشاركة المعلومات وقواعد البيانات فيما بينهم، مع ضمان حماية سرية وخصوصية البيانات.
2. توفير بيئة تشريعية وتنظيمية مُمَكِّنة وواضحة، تساعد البنوك والمؤسسات المالية في عملية التحول الرقمي، خاصة عند تطوير انظمتهم

واستخدامهم لحلول رقمية حديثة دون التعرض لمخاطر عدم الامتثال للتشريعات.

3. تحفيز استخدام خدمات الدفع الرقمية، وتوسيع البنية التحتية، وتطوير نوعية الخدمات المالية الرقمية.

4. اعتماد الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني وتبني قواعد اعرف عميلك الإلكترونية (eKYC) واستخدام النهج المبني على المخاطر خاصة عند فتح الحسابات، وتقديم بعض الخدمات المصرفية والمالية عن بُعْد.

5. تحقيق التوازن ما بين الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهود الهادفة لتوسيع قاعدة العملاء في النظام المصرفي والمالي الرسمي، من خلال تبني النهج المبني على المخاطر.

6. حماية المستهلك وأمن البيانات، وزيادة الثقافة والوعي بالخدمات المالية الرقمية، واعتبارها إحدى الأولويات الرئيسة لكل من السلطات الرقابية ومقدمي الخدمات المالية في المرحلة المقبلة.

7. تشجيع التوافق ما بين أنظمة الدفع ومقدمي الخدمات المالية، لتخفيض كلفة الخدمات المالية الرقمية، وزيادة انتشارها واستخدامها، وتقليل الاعتماد على النقد.

8. تقليل كلفة الامتثال لمتطلبات العناية الواجبة للعملاء، من خلال مشاركة قواعد المعلومات وغيرها من الحلول المشابهة، خاصة عند تسجيل العملاء وتقديم الخدمات لهم عن بُعْد.

9. فتح أنظمة المدفوعات لجميع مقدمي الخدمات المالية دون تمييز، لإيجاد بيئة تنافسية بينهم، والسماح لمقدمي خدمات التقنيات المالية الحديثة في العالم العربي على نشر الحلول الرقمية المبتكرة، والسماح لهم للانضمام والمشاركة في أنظمة الدفع الوطنية.

أما المجموعة الثانية من التوصيات، فتستند إلى الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول والمنظمات، وهدفت لمواجهة التحديات الرئيسة التي تواجه القطاع الخاص، خاصةً المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في تسديد ما عليها من قروض وتمويلات من جهة، وصعوبة الحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية خلال الأزمة من جهة أخرى. بهذا الصدد، شملت المجموعة الثانية من التوصيات ما يلي:

1. توفير برامج الدعم، بصورة مباشرة، أو من خلال توفير السيولة اللازمة للقطاع المالي ليتمكن من خدمة هذه المؤسسات بأقل التكاليف والمتطلبات وبالسرعة المناسبة.

2. النظر في عدم إدراج العملاء المتخلفين عن دفع أقساط القروض المستحقة، خلال الجائحة ضمن القوائم السوداء، وتقارير الائتمان، (بما فيها قوائم الشيكات المرتجعة).

3. استخدام البدائل المتاحة في تقدير المخاطر وتوفير الضمانات البديلة، خاصة وأن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي المتضرر الأكبر بسبب هذه الأزمة، وتحتاج للحصول على التمويل والمساعدات بأسرع وقت لتغطية مصاريفها التشغيلية.

4. تفعيل دور برامج ضمان القروض في التخفيف من المخاطر الناجمة عن تداعيات هذه الأزمة. لتحقيق أهداف وغايات هذه البرامج، يمكن تعديل بعض الشروط والمتطلبات في ظل الظروف الراهنة، لتلبية احتياجات المؤسسات المالية من جهة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، وفقاً لطبيعة مخاطر وإمكانيات كل فئة.

- **مختبر الابتكار لخدمات التقنيات المالية الحديثة:**

نظم الصندوق "عن بُعْد" ورشة عمل حول **بناء استراتيجيات للتحول المالي الرقمي**، شارك فيها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. تضمنت الورشة استعراضاً لخبرات وتجارب إقليمية ودولية في بناء مختبرات الابتكار، ومناقشة دور هذه المختبرات في دعم التحول المالي الرقمي. كما تناولت الورشة المتطلبات اللازمة لتصميم مختبرات الابتكار والبيئة المشجعة على نجاحها. كذلك جرى تناول سبل تعزيز التطوير والابتكار بشكل أفضل داخل المصارف المركزية، وفي إعداد استراتيجيات التقنيات المالية الحديثة والتعامل مع تحديات التحول المالي الرقمي، وخلق بيئة ملائمة تساعد على تطوير التقنيات المالية الحديثة.

أنشطة الصندوق بإطار مبادرة دعم وتطوير القدرات الإحصائية في الدول العربية "عربستات"

يأتي توفير الإحصاءات الشاملة والموثوقة عن الاقتصادات العربية، ضمن أولويات واهتمامات الصندوق، إدراكاً منه لأهمية توفير البيانات الإحصائية لتعزيز العمل في المجالات الاقتصادية والمالية للدول العربية. في هذا الصدد، استمر الصندوق، خلال عام 2020، في تحديث قواعد البيانات الإحصائية، وإعداد وتطوير النشرات والتقارير الاقتصادية، ونشرها على موقعه الإلكتروني، إضافة إلى توفير الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد. شملت الأعمال المنجزة من جانب الصندوق في المجالات الإحصائية، العمل على تعزيز وتطوير قدرات الكوادر الفنية في الهياكل الإحصائية في الدول العربية، وإعداد الدراسات والتقارير.

نظم الصندوق، خلال عام 2020، عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في المجالات الإحصائية، ذات الأولوية، في مجالات تشمل تحليل البيانات والاقتصاد القياسي والنمذجة الاقتصادية، والإحصاءات المالية والنقدية، وهي موضوعات تكتسي أهمية بالنسبة للدول العربية.

في سياق تبني الصندوق لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"، وتوليه مهام أمانة لجنتها الفنية، تم تنظيم الاجتماع السابع للجنة "عن بُعْد" بحضور 124 مشاركاً من الأجهزة الإحصائية، والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية، وعدد كبير من الخبراء الإقليميين والدوليين في مجال الإحصاء.

شارك في الاجتماع بصفة مراقب سبع عشرة مؤسسة إقليمية ودولية، شملت كل من: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمجلس النقدي الخليجي، والبنك الاسلامي للتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا"، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ولجنة إيرفنج فيشر، و"بنك التسويات الدولية"، والبنك المركزي الألماني، والبنك الإفريقي للتنمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الزراعة والأغذية، والوكالة الألمانية للتنمية، وأفريستات "AFRISTAT"، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

من جانب آخر، وفي سياق الجهود المبذولة بإطار المبادرة، أوفد الصندوق بعثات فنية بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي لتقديم الدعم الفني للدول العربية. بهذا الصدد، قدم الصندوق معونة فنية لكل من جمهورية مصر العربية في مجال إعداد جداول العرض والاستخدام للحسابات القومية، والجمهورية التونسية في مجال مؤشرات السلامة المالية.

إضافة إلى ما سبق، أصدر الصندوق **"نشرة الإحصاءات الاقتصادية ربع السنوية"** التي تهتم بتوفير بيانات ربع سنوية خاصة بالمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الدول العربية.

في ذات السياق، أصدر الصندوق العدد السابع من نشرة **"إحصاءات تنافسية التجارة الخارجية العربية والبينية"**، تضمنت بيانات التجارة الخارجية السلعية للدول العربية مُجتمعة وحصتها في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى بيانات التجارة السلعية العالمية.

من جانب آخر، أعد الصندوق، في عام 2020، مجموعة من الاستبيانات تم إرسالها إلى المسؤولين المعنيين بالإحصاءات، بغرض تحديد حاجيات الدول العربية من التدريب والمعونة الفنية في المجالات الإحصائية، منها:

- استبيان **"إحصاءات التجارة الخارجية ومؤشر الرقم القياسي لأسعار الصادرات والواردات"**، يهدف إلى التعرف على أهم التحديات والتدابير المتخذة من قبل الدول العربية في هذا المجالات.

- استبيان **"مؤشر أسعار الأصول العقارية في الدول العربية"**، يهدف للحصول على بيانات تسهم في بناء مؤشر على مستوى الدول العربية، لإنجاح السياسة الاحترازية الجزئية والكلية، وتوضيح درجة الارتباط بين التقلبات الدورية في مستوى الأنشطة الاقتصادية.

- استبيان **"استخدام التقنيات الحديثة في إعداد المسوحات الإحصائية "**، يهدف إلى التعرف

على الأنظمة والأساليب التي تؤدي إلى تحسين جودة البيانات وسرعة التعامل معها وتساعد على كفاءة إنجاز المسوحات الميدانية، وسرعة تخزين بياناتها.

- استبيان **"إحصاءات القوى العاملة في الدول العربية "**، يهدف إلى التعرف على مصادر البيانات الخاصة بالقوى العاملة، والوقوف على أبرز التحديات ومقترحات التطوير في هذا الجانب.

- استبيان **"إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي"**، بغرض الوقوف على المنهجيات المتبعة في إعداد ميزان المدفوعات في الدول العربية، وأهم التحديات التي تواجه مُعدي البيانات.

- استبيان **"إحصاءات الاستهلاك الأسري"**، بهدف الوقوف على مدى قيام بهذا النوع من المسوحات في الدول العربية، ودوريته واستخداماته.

الوضع المالي الموحد لصندوق النقد العربي في نهاية ديسمبر 2020

تعدّ البيانات المالية الموحدة لصندوق النقد العربي والمؤسسة التابعة له (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. تُظْهِر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2020، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والسياسات المحاسبيّة الهامة والإيضاحات الأخرى.

استناداً إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي (د.ع.ح.)، الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة، كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

فيما يلي ملخص أهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة للصندوق:

الموارد

تتكون موارد صندوق النقد العربي، وفق مقتضيات المادة الحادية عشرة من اتفاقية تأسيسه من: رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين. قرّر مجلس محافظي الصندوق سنة 1989 قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية، بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطاتها الخارجية، على ألا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض، ذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه، واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية الصندوق. كما أقرّ المجلس أيضاً، من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة، من اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي، رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي، مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منهما 50 ألف دينار عربي حسابي. قرّر مجلس محافظي الصندوق بقراره رقم (3) لسنة 2013 زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600,000 ألف دينار عربي حسابي ليصبح 1,200,000 ألف دينار عربي حسابي، كما أقرّ اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300,000 ألف دينار عربي حسابي، وارتفع بذلك رأس المال المكتتب به إلى 900,000 ألف دينار عربي حسابي.

تضمّن القرار أيضاً تسديد نصف الاكتتاب البالغ 149,010 ألف دينار عربي حسابي بالتحويل من الاحتياطي العام، والنصف الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء، بواقع خمسة أقساط سنوية تبدأ من أبريل 2014، مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.

بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 883,025 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2020، وهو ذات الرصيد في نهاية عام 2019. أما الجزء غير المدفوع، والبالغ 16,975 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2020، فيمثل الأقساط المتأخر سدادها بالتحويل النقدي من بعض الدول الأعضاء، إضافة إلى حصة دولة فلسطين المؤجل سدادها.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2020 ما مجموعه 524,249 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 484,590 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2019. تمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2020 حوالي 59 في المائة من رأس المال المدفوع، بينما كانت تمثل نسبة 55 في المائة في نهاية عام 2019. تتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ.

الاحتياطي العام: بلغ رصيده 339,249 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2020 شاملاً مخصص التغيّر في قيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي 304,590 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2019 .

احتياطي الطوارئ: تمّ تكوينه بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989، ورقم (4) لسنة 2000، حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنوياً أيهما أكبر إلى هذا الاحتياطي، ويستخدم لمقابلة أي خسائر

غير متوقعة مستقبلا. بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 185,000 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2020، بينما بلغ رصيده في نهاية عام 2019 ما قيمته 180,000 ألف دينار عربي حسابي.

صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء

ارتفع صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء، المتمثل برأس المال والاحتياطيات إلى 1,407,274 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2020، مقارنة بمبلغ 1,367,615 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2019، أي بزيادة مقدارها 39,659 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 3 في المائة. يوضح الشكل رقم (5) أدناه تطوّر صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء بصندوق النقد العربي منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2020.

شكل رقم (5): تطور صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء
(2020 - 1977)

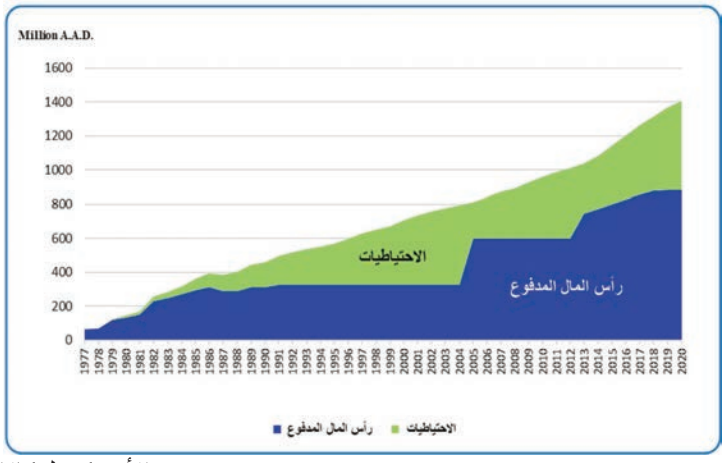

أما صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة، التي تمثّل حصصهم في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغ 118,252 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية عام 2020، بالمقارنة مع 124,123 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية عام 2019، بانخفاض قدره 5,871 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 5 في المائة، يعود ذلك بمعظمه إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي كما في نهاية عام 2020 مقارنة بعام 2019، إضافة للانخفاض في صافي الدخل المحقق خلال السنة.

بذلك، بلغ صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة 1,525,526 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2020، مقارنة مع 1,491,738 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2019. توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء، وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، واستثماراتٍ ماليّةٍ، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه:

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء 569,692 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2020، في حين بلغ الرصيد 465,981 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2019. أما التزامات الصندوق للقروض المتعاقد عليها والقائمة مع الدول الأعضاء، فقد بلغت 683,872 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2020. تمثّل التزامات القروض أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض المتعاقد عليها وغير المسحوبة البالغة 114,180 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2020.

خطوط الائتمان

تقدم المؤسسة التابعة خطوط ائتمان مقوّمة بعملة الأساس وهو الدولار الأمريكي لوكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 165,516 ألف دينار عربي حسابي (715 مليون دولار أمريكي)، بالمقارنة برصيد بلغ 150,621 ألف دينار عربي حسابي (625 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2019.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية تأسيس الصندوق، سددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول

الأعضاء. تقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدّد من قِبل صندوق النقد الدولي، بما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. تبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي، كما في نهاية عامي 2019 و2020.

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحّدة من حسابات جارية وتحت الطلب، وودائع لأجل لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحّدة 3,584,406 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2020 مقارنةً بمبلغ 3,669,849 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2019. بلغت الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية 2,803,635 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2020 مقارنةً برصيد بلغ 2,808,685 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2019. أي أنه بلغت الاستثمارات من الموارد الذاتية للصندوق 780,771 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2020 مقارنةً مع 861,164 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2019.

عقود تبادل عملات آجلة

يقوم الصندوق بالدخول في عقود تبادل عملات آجله لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. بلغت القيمة العادلة لعقود تبادل العملات الآجلة قيد الاستلام وقيد الدفع 804,264 ألف دينار عربي حسابي و825,325 ألف دينار عربي حسابي على التوالي بنهاية عام 2020، مقارنة بمبلغ 899,015 ألف دينار عربي حسابي و886,006 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2019.

المساهمة بمؤسسة ذات علاقة

يُمثّل هذا البند مساهمة الصندوق المقوّمة بالدينار الكويتي في رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. بلغت قيمة المساهمة 7,733 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2020، بينما بلغت قيمتها 8,073 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2019. كان مجلس المحافظين قد وافق بموجب قراره رقم (6) لعام 2002 على المساهمة نيابة عن دوله الأعضاء في زيادة رأسمال المؤسسة بما يعادل 8,118 ألف دينار كويتي تم سدادها بالكامل. ثم اتبعه بقراره رقم (3) لعام 2015 القاضي باكتتاب الصندوق بزيادة رأسمال المؤسسة بنسبة 25% من مساهمته القائمة، أي ما يعادل 2,030 ألف دينار كويتي وتسديدها على خمسة أقساط متساوية، لتصل بذلك مساهمته الي 10,148 ألف دينار كويتي. قام الصندوق بسداد كامل الزيادة التي أقرّها مجلس المحافظين.

موجودات أخرى

تتضمّن الموجودات الأخرى كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 مبلغ 8,377 ألف دينار عربي حسابي (كانون الأول (ديسمبر) 2019: 5,780 ألف دينار عربي حسابي) تُمثّل ما تحمّله الصندوق لإنشاء مؤسسة عربية تدير النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية. استنادا إلى قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 2018 يتم اعتبار ما يتحمّله الصندوق من تكاليف لحين إنشاء المؤسسة جزءاً من مساهمته برأسمال المؤسسة.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل التشغيلي الموحّد المحقّق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بعد استبعاد ما يخص المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة، 41,228 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 43,946 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. يتمثل صافي الدخل التشغيلي بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية، مبلغ 49,818 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، مقارنة بمبلغ 54,882 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة.

المصروفات الإدارية والعمومية

بلغ إجمالي المصروفات الإدارية والعمومية 6,740 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، مقارنة بمبلغ 6,423 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. تتضمن بنود الإنفاق نفقات العاملين ومصروفات اجتماعات مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين، إضافة إلى مصروفات أشغال المكاتب والضيافة والاتصالات والمصروفات البنكيّة والاستشارات.

نفقات المعونة الفنية

يقدّم الصندوق برامج معونة فنية للدول العربية الأعضاء، تساهم فيها مؤسسات إقليمية ودولية بإطار الشراكات معها. بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدّمة خلال عام 2020 ما مجموعه 288 ألف دينار عربي حسابي، بما يتضمن مساهمات عينية من الجهات المشاركة بحوالي 61 ألف دينار عربي حسابي، بنسبة 21 في المائة من مجموع الإنفاق. بذلك بلغ ما تحمّله الصندوق من مجمل الإنفاق 227 ألف دينار عربي حسابي. في حين بلغ ما تحمّله الصندوق من مجمل الإنفاق 982 ألف دينار عربي حسابي خلال عام 2019، ساهمت المؤسسات الإقليمية والدولية فيه بحوالي 245 ألف دينار عربي حسابي بنسبة 25 في المائة. بذلك بلغ ما تحمّله الصندوق من مجمل الإنفاق 737 ألف دينار عربي حسابي.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات، بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات بشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي. تتم جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. يتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية، التي تتم بالدولار الأمريكي، كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. تُوظّف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة.

يبيّن الجدول رقم (2) أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاثاً منها كما في نهاية عامي 2019 و2020، وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 30 سبتمبر 2016.

جدول رقم (2): تطور أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة
(2020 - 2016)

العملة	أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة			سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها	
	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019	30 سبتمبر 2016	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
دولار أمريكي	% 40.44	% 42.12	% 41.73	1.440	1.383
يورو	% 32.73	% 31.30	% 30.94	1.181	1.236
جنيه إسترليني	% 8.01	% 8.16	% 7.98	1.073	1.054
ين ياباني	% 7.99	% 7.88	% 8.43	148.974	150.949
الرينمينبي	% 10.83	% 10.54	% 10.92	9.397	9.655
	% 100	% 100	% 100		

تخصيصات العون الإنساني للشعب الفلسطيني

يُساهم صندوق النقد العربي في الجُهد الجماعي للهيئات المالية العربية، بهدف تقديم العون الإنساني للشعب الفلسطيني، ذلك بتخصيص نسبة 10 في المائة من صافي الدخل السنوي للصندوق منذ العام 2002. بهذا الإطار، وافق مجلس محافظي الصندوق، بموجب قراره رقم (5) لسنة 2020 الصادر عن اجتماعه السنوي الثالث والأربعين، بالتمرير، على التخصيص الثامن عشر، الذي بلغت قيمته 4.395 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 18.2 مليون دولار أمريكي). وصل بذلك مجموع التخصيصات التي أقرّها مجلس المحافظين، للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، إلى 54.7 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 239.3 مليون دولار أمريكي).

يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين مكونات البرامج التي يوجّه لها الدعم الإنساني، بناءً على منهجيّةٍ مُتفقٌ عليها مع صندوق الأقصى، بإدارة البنك الإسلامي للتنمية. تتمثّل باعتماد اللجنة الإدارية لصندوق الأقصى لبرامج ومكونات المشاريع المقترح تنفيذها لكل تخصيص، بما يأخذ بالاعتبار التنسيق اللازم مع محافظي الهيئات المالية العربية الأخرى من جهةٍ، ومع صندوق النقد العربي وصندوق الأقصى من جهةٍ أخرى، وبحيث تتكامل المشاريع ذات الأولويّة للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني.

توزّعت التخصيصات على قطاعات تشكل الأبواب الرئيسة، التي تندرج بإطارها مكونات المشاريع المموّلة من تخصيصات صندوق النقد العربي للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني كما يلي:

1. **قطاع التعليم**: مثل إنشـــاء مدارس جديدة، ودعم صـــندوق إقراض الطلاب الفلســـطيني، وترميم وصـــيـانـة وتجهيز للمـدارس. بلغ مجموع الاعتمـادات لـدعم قطـاع التعليم حوالي 94.9 مليون دولار أمريكي، ما يمثل نسبة 40 في المائة من مجمل المبالغ التي تم تخصيصها.

2. **قطاع الخدمات الصحية:** مثل إنشاء مراكز طبية، وبناء وتوســعة مســتشــفيات، وتجهيزات طبية لمســتشــفيات وعيادات. بلغ مجموع الاعتمادات الموجهـة للقطـاع حوالي 26.4 مليون دولار أمريكي، بنســبـة 11 في المـائـة من إجمـالي التخصيصات.

3. **قطاع دعم المؤسـسـات والجمعيات الأهلية:** مثل دعم أنشــطة الهلال الأحمر، ومشــاريع تشــغيل وتأهيل الشــباب. بلغ مجموع الاعتمادات حوالي 28.8 مليون دولار أمريكي، بنسبة 12 في المائة من إجمالي التخصيصات.

4. **قطـاع التنميــة الريفيّــة المنــدمجــة والتمكين الاقتصــادي:** مثل دعم صــغار الحرفيين، وتأهيل المناطق، ودعم القرى، وشبكات الكهرباء والمياه والطرق الريفية واســتصــلاح الأراضــي، وتعبيد وتأهيل الطرق الداخلية، وإقامة شبكات الصـرف الصـحي، ومشـاريع المرأة المنتجة، ودعم الأُسر المحتاجة والأيتام. بلغ مجموع الاعتمادات لدعم هذا القطاع 83.4 مليون دولار أمريكي، بنســبة 35 في المائة من إجمالي التخصيصات.

5. **قطاع حمـايـة وتطوير المبـاني التـاريخيّـة:** مثل إعمار البلدة القديمة بالقدس، وتأهيل المباني التاريخية. بلغ مجموع الاعتمادات للقطاع 5.5 مليون دولار أمريكي، بنســبة 2 في المـائـة من إجمالي التخصيصات.

إضافةً لما تقدّم، يوفّر الصندوق للكوادر الحكومية في فلســطين فُرص التدريب وبناء القدرات في مجالات تخصــص الصــندوق، من خلال الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدّمها معهد التدريب وبناء القدرات، وفق برامج ســنوية منتظمة بالتعاون مع العديد من المؤسـسـات الإقليمية والدولية، يُدعى إليها كوادر من جميع الدول العربية. بلغ عدد المتدربين الفلســطينيين، 617 متدرباً، حتى نهاية ديســمبر 2020.

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

صنـدوق النقـد العربي

البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

المحتويات	صفحة
تقرير مُدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة	3 - 1
المركز المالي الموحّد	4
بيان الدخل الشامل الموحّد	5
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة	6
بيان التدفقات النقدية الموحّد	7
إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة	38 - 8

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أصحاب المعالي أعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية الموحدة بشكلٍ عادل، ومن كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي لصندوق النقد العربي ("الصندوق") وبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") (يشار اليهما معاً ب "الصندوق") كما في 31 ديسمبر 2020 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تشمل البيانات المالية الموحدة للصندوق ما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2020.
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء و المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة *مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة* المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولي للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

برايس ووتر هاوس كوبرز، (فرع أبوظبي)، رخصة رقم 1001301
برج الختم، سوق أبوظبي العالمي، الطابق الخامس والعشرون، ص. ب. 45263، أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6800 694 (0)2 971+، فاكس: 6610 645 (0)2 971+، www.pwc.com/me

محمد البورنو وجك فاخوري دوجلاس أرمهوني و رامي سرحان مسجلون في وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات كمدققي حسابات مشتغلين

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أصحاب المعالي أعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية لاتفاقية تأسيس الصندوق والقواعد المالية للصندوق، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة الصندوق على الاستمرار في عمله والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان مجلس محافظي الصندوق يعتزم تصفية الصندوق أو وقف أنشطته أو لم يكن لديه أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوىً عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. ويمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات الإدارة.

- معرفة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الصندوق على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع الصندوق إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.

نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أصحاب المعالي أعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات اتفاقية تأسيس الصندوق و القواعد المالية للصندوق، نفيدكم بما يلي:

(1) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

(2) أن البيانات المالية الموحدة قد أعدت من كافة النواحي الجوهرية طبقا للأحكام السارية للقواعد المالية لصندوق.

(3) أن الصندوق قد احتفظ بسجلات محاسبية سليمة وفقاً للقواعد المالية للصندوق و أن البيانات المالية الموحدة تتفق مع ما جاء في تلك السجلات.

(4) أن إجمالي المصروفات الإدارية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 ضمن الحدود في الميزانية الإدارية المعتمدة من مجلس المديرين التنفيذين كما هو مطلوب بموجب القواعد المالية للصندوق.

(5) أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الصندوق قد خالف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 أياً من الأحكام السارية لاتفاقية تأسيس الصندوق و القواعد المالية للصندوق بشكلٍ يمكن ان يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في 31 ديسمبر 2020.

برايس ووترهاوس كوبرز
4 مارس 2021

رامي سرحان
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم 1152
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

صنـدوق النقـد العربي

المركز المالي الموحّد
كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)

	إيضاح	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي (معاد عرضها)
الموجودات			
النقد والبنود المعادلة للنقد	3	**261,552**	973,323
ودائع لأجل لدى البنوك	3	**905,612**	229,819
الإستثمارات المالية	4	**2,417,242**	2,466,707
عقود تبادل عملات آجله مُستحقة القبض	5	**2,168**	13,009
خطوط الإئتمان	6	**165,516**	150,621
قروض للدول الأعضاء	7	**569,692**	465,981
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء	8	**5,336**	5,336
مساهمة بمؤسسة ذات علاقة	9	**7,733**	8,073
حسابات مدينة وموجودات أخرى	10	**36,091**	27,010
مجموع الموجودات		**4,370,942**	4,339,879
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	11	**2,803,635**	2,808,685
عقود تبادل عملات آجله مُستحقة الدفع	5	**23,232**	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	12	**18,549**	39,456
		2,845,416	2,848,141
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء			
رأس المال المكتتب به 900 مليون دينار عربي حسابي			
رأس المال المدفوع	13	**883,025**	883,025
الإحتياطيات	13	**524,249**	484,590
		1,407,274	1,367,615
صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة	13	**118,252**	124,123
إجمالي صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة، والمطلوبات		**4,370,942**	4,339,879

عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحّدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 04 آذار (مارس) 2021.
تُشكل الإيضاحات المُرفقة من 1 إلى 24 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
تقرير مُدققي الحسابات المستقلين مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صنـدوق النقـد العربي

بيان الدخل الشامل الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

	إيضاح	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي *(معاد عرضها)*
الدخل			
إيرادات القروض وخطوط الإئتمان			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**13,758**	19,686
فوائد ورسوم على خطوط الإئتمان		**3,627**	6,633
		17,385	26,319
إيرادات الإستثمارات			
الفوائد على السندات والأوراق المالية بالتكلفة المُطفأة		**12,802**	16,521
الفوائد على السندات والأوراق المالية بالقيمة العادلة		**12,447**	24,026
الإيرادات الأخرى من الإستثمارات المالية	*14*	**16,663**	22,092
الفوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب		**18,382**	28,937
		60,294	91,576
فوائد على الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	*11*	**(28,114)**	(63,235)
		32,180	28,341
إيرادات أخرى		**253**	222
إجمالي الدخل		**49,818**	54,882
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	*15*	**(6,740)**	(6,423)
معونة فنية	*16*	**(227)**	(737)
		(6,967)	(7,160)
الدخل التشغيلي قبل عناصر التغيّر الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة		**42,851**	47,722
عناصر التغيّرات الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة			
التغيّر غير المحقّق في قيم الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة	*17*	**2,825**	9,553
تخصيص لدعم الشعب الفلسطيني		**(4,394)**	(3,513)
تغيرات أخرى		**(7,494)**	(1,001)
مجموع التغيّرات الأخرى في صافي الموجودات		**(9,063)**	5,039
الزيادة في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة		**33,788**	52,761
الدخل التشغيلي قبل عناصر التغيّر الأخرى في صافي الموجودات العائد إلى:			
• *الدول الأعضاء*		**41,228**	43,946
• *المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة*		**1,623**	3,776
		42,851	47,722
الزيادة في صافي الموجودات العائد إلى:			
• *الدول الأعضاء*		**39,659**	49,935
• *المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة*		**(5,871)**	2,826
		33,788	52,761

تُشكل الإيضاحات المُرفقة من 1 إلى 24 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
تقرير مدققي الحسابات المستقلين مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صندوق النقد العربي

صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

	رأس المال المدفوع	احتياطي عام	احتياطي طوارئ	صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة	اجمالي صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة
	ألف دينار عربي حسابي				
2019					
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير) 2019	878,425	259,655	175,000	121,297	1,434,377
المُساهمات المُستلمة نقداً لزيادة رأس المال	4,600	-	-	-	4,600
الزيادة في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمُساهمين غير المُسيطرين في المؤسسة التابعة	-	49,935	-	2,826	52,761
المحول إلى احتياطي طوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2019	**883,025**	**304,590**	**180,000**	**124,123**	**1,491,738**
2020					
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير) 2020	883,025	304,590	180,000	124,123	1,491,738
الزيادة في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمُساهمين غير المُسيطرين في المؤسسة التابعة	-	39,659	-	(5,871)	33,788
المحول إلى احتياطي طوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020	**883,025**	**339,249**	**185,000**	**118,252**	**1,525,526**

يوفر بيان صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمُساهمين غير المُسيطرين في المؤسسة التابعة معلومات مُفيدة ومُناسبة لمستخدمي البيانات المالية بما يتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، وأفضل المُمارسات المُتبعة.

تُشكل الإيضاحات المُرفقة من 1 إلى 24 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
تقرير مُدققي الحسابات المُستقلين مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صنـدوق النقـد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

	ايضاح	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
أنشطة التشغيل			
الزيادة في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين		**33,788**	52,761
معدلاً بما يلي:			
التغيّر غير المحقّق في قيم الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة	*17*	**(2,825)**	(9,553)
استهلاك الممتلكات والمعدّات		**243**	140
التغيّر في مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة		**(377)**	85
التغيّر في القروض للدول الأعضاء		**(103,711)**	36,577
التغيّر في خطوط الإئتمان		**(14,861)**	61,965
صافي النقد من الإستثمارات	*18*	**53,773**	(117,060)
التغيّر في عقود تبادل العملات مُستحقة القبض		**10,841**	(4,220)
التغيّر في عقود تبادل العملات مُستحقة الدفع		**22,208**	-
التغيّر في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى		**(9,324)**	(4,983)
التغيّر في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى		**(22,987)**	399
التغيّر في تخصيصات دعم الشعب الفلسطيني		**2,080**	(1,296)
التغيّر في الودائع البنكية المستحقة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع		**(675,569)**	184,669
التغيّر في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية		**(5,050)**	284,068
صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من أنشطة التشغيل		**(711,771)**	483,552
أنشطة التمويل			
مُساهمات زيادة رأس المال المُستلمة من الدول الأعضاء		**-**	4,600
صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل		**-**	4,600
صافي (النقص)/ الزيادة في النقد والبنود المعادلة للنقد		**(711,771)**	488,152
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة		**973,323**	485,171
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة	*6*	**261,552**	973,323

تُشكل الإيضاحات المُرفقة من 1 إلى 24 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
تقرير مُدققي الحسابات المُستقلين مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

1 الوضع القانوني ونشاط الصندوق

صندوق النقد العربي (الصندوق) هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976، وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر نيسان (أبريل) من عام 1977، بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الإقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في جميع الدول العربية. يضم الصندوق في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، يتخذ الصندوق من مدينة أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً له (صندوق بريد رقم 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة).

يعتمد الصندوق عدد من الوسائل في سبيل تحقيق أهدافه أفردتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه، منها تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي المصرفي والمالية العامة. تشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق القرض التلقائي، والقرض العادي، والقرض المُمتد، والقرض التعويضي، وتسهيل التصحيح الهيكلي، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل، وتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من هذه الوسائل أيضا تنسيق السياسات النقدية للدول العربية الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، كذلك العمل على تحرير وتنمية المُبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

يوفر الصندوق لدوله الأعضاء، برامج للمعونة الفنية ترتبط بتطوير السياسات وآليات العمل، وتنمية قدرات الكوادر الوطنية، ويحرص على إثراء المبادرات التي يتبناها على المستوى الإقليمي لتطوير أنظمة الدفع، وتطبيقات التقنيات المالية الحديثة، وأسواق رأس المال، وقواعد البيانات الإقتصادية وإحصاءات الحسابات القومية، وتعزيز الجهود الرامية لتحقيق الشمول المالي، وغيرها من النشاطات ذات العلاقة بعمل الصندوق.

يهدف الصندوق من خلال هذه الأنشطة مساعدة الدول العربية على إرساء مقومات استقرار الإقتصاد الكلي، ومعالجة اختلالات موازين المدفوعات، ومساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في عدد من القطاعات لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص تحقيق النمو الإقتصادي الشامل والمستدام.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحّدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات المعدّة من قِبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا محفظة الإستثمارات المالية التي تستوفي شروط التقييم بالقيمة العادلة.

بمقتضى اتفاقية تأسيس الصندوق الموقعة بين الدول الأعضاء في نيسان (أبريل) 1976، أعدت البيانات المالية الموحّدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

إن إعداد البيانات المالية الموحّدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يشتمل على تقديرات من قِبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المُحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحّدة للموجودات والمطلوبات. ترتكز الإفتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. تخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الأصول والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي تتم فيها المراجعة إذا كانت تلك المُراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المُراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. لقد تم تطبيق السياسات المُحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتلاءم مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحّدة.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

2 **السياسات المحاسبية الهامة** *(تابع)*

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضُم البيانات المالية الموحّدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيها نسبة 56.3% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 *(2019: 56.3%)*. يُبيّن الإيضاح رقم (13) حول البيانات المالية الموحّدة صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة. تم تأسيس المؤسسة التابعة من قِبل مجلس محافظي الصندوق بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989، بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم على شكل خطوط إئتمان يتم تقديمها لصالح المصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. تتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. تم استبعاد جميع المعاملات بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحّدة.

ج) الأدوات المالية: التحقّق والقياس

السياسات التي يتبعها الصندوق فيما يخص تصنيف وقياس الأدوات المالية، تتلخص في التالي:

(1) التحقّق الابتدائي

يتم الاعتراف بالأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مبدئياً بالقيمة العادلة. جميع الأدوات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها مبدئياً بالقيمة العادلة المُعدلة بتكاليف المعاملة. إن أفضل دليل على القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي هو سعر المعاملة. لا يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر عند الاعتراف الأولي إلا في حال وجود فرق بين القيمة العادلة وسعر المُعاملة والذي يمكن إثباته من خلال مُعاملات السوق الحالية الأخرى التي يُمكن مُلاحظتها لنفس الأداة أو من خلال نماذج التقييم التي تتضمن مُدخلاتها فقط بيانات السوق التي يُمكن مُلاحظتها. بعد التحقق المبدئي، يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية المُصنفة بالتكلفة المطفأة والسندات والأوراق المالية المُصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يتم تسجيل جميع مشتريات ومبيعات الأصول المالية التي تتطلب التسليم خلال الإطار الزمني المحدد بموجب اللوائح أو أعراف السوق (المشتريات والمبيعات "بالطريقة العادية") في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بتسليم الأصل المالي. يتم الاعتراف بجميع المشتريات الأخرى عندما تصبح المُنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

(2) تصنيف الأصول المالية

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يتم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات: "أصول مالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء" و"أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الأخرى" و"أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر". يعتمد التصنيف ضمن هذه الفئات على خصائص التدفقات النقدية للأصل المالي، إضافةً إلى نموذج الأعمال المُتّبع لإدارة الأصول المالية، وذلك وفقاً للشروط التالية:

- تُصنّف الأصول المالية ضمن فئة **التكلفة المعدّلة بالإطفاء** إذا كانت تؤمن تدفقات نقدية تعاقدية عبارة عن الأصل والفوائد المستحقة عليه وأن الهدف من الإحتفاظ بها هو قبض التدفقات النقدية المُرتبطة بها دون استهداف إمكانية بيعها بغض النظر عن تغير قيمها في السوق.
- الأصول المالية المصنّفة **بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الأخرى** تتمثل في تلك الأصول التي تؤمن تدفقات نقدية تعاقدية عبارة عن الأصل والفائدة المُستحقة عليه ولكن الهدف من الإحتفاظ بها هو قبض التدفقات النقدية المرتبطة بها مع استهداف إمكانية بيعها لتحقيق عوائد رأسمالية نتيجة تحسّن قيمها في السوق.
- الأصول المالية الأخرى غير المُشمولة في التصنيفين أعلاه يتم تصنيفها **بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر**.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ج) الأدوات المالية: التحقّق والقياس *(تابع)*

(2) تصنيف الأصول المالية *(تابع)*

يتم تقييم **نموذج الأعمال المتّبع لإدارة الاصول المالية** تأسيساً على السياسات المؤسسية المُعتمدة لأنشطة الإستثمار والإقراض على مستوى المحافظ الإستثمارية أو الإقراضية وليس على مستوى الأصل المالي أخذاً بالإعتبار جميع الأدلة ذات الصلة المتوفرة في تاريخ التقييم، التي تشمل:

- الأهداف والسياسات المُعلنة للمحافظ الإستثمارية والإقراضية ومدى تطبيق تلك السياسات عملياً على وجه الخصوص، وفيما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على قبض التدفقات النقدية التعاقدية، ومُطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة الإلتزامات التي تموّل تلك الموجودات أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال عمليات بيع الأصول المالية.
- كيفية تقييم أداء المحافظ الإستثمارية والتقرير عنه.
- نوعية المخاطر التي تؤثر على أداء الأعمال وكيف تتم إدارة تلك المخاطر.
- حجم ووتيرة عمليات البيع التي تمت في الماضي وتوقيتاتها وأسبابها وعمليات البيع المتوقّعة في المحفظة.

لأغراض **تقييم خصائص التدفقات النقدية**، يُعرّف أصل الدين بأنه القيمة العادلة له عند الاعتراف المبدئي به. أما الفائدة فهي عبارة عن المبلغ الذي يُدفع للتعويض عن القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الإئتمان المُرتبطة بالمبلغ الرئيسي القائم ولمخاطر الإقراض الأخرى مثل مخاطر السيولة والأتعاب الإدارية وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كان التدفّق النقدي التعاقدي هو فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة، يأخذ الصندوق في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية. يشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية يمكن أن تُغيّر توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية أخذاً بالاعتبار التالي:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- شروط السداد المبكّر للأصل المالي أو تمديد فترة السداد.
- الشروط التي تحدّ من مقدرة الصندوق على المطالبة بالتدفقات النقدية من أصول محددة.
- الميزات الأخرى التي قد تؤدي إلى تعديل القيمة المدفوعة للتعويض عن القيمة الزمنية للنقود.

(3) إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، فيما عدا الفترات التي تعقب حدوث تغيير في نموذج العمل بشكل يؤثر على الهدف من إدارة تلك الأصول.

(4) الإلتزامات المالية

يُصنّف الصندوق مطلوباته المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء.

(5) تعديل الأصول المالية

يقوم الصندوق أحياناً بإعادة التفاوض أو تعديل الأحكام التعاقدية لبعض الأصول المالية. في هذه الحالات يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كان هذا التعديل جوهرياً أخذاً بالإعتبار عوامل مثل الاختلاف في الشروط التعاقدية التي قد تؤثر بشكل كبير على نوع المخاطر العائدة للأصل المالي، والتغيّر في أسعار الفائدة. إذا اتضح أن الشروط المُعدّلة مُختلفة بشكل جوهري، في هذه الحالة يكون الحق في التدفقات النقدية من الأصل قد انتهى ويقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف به والاعتراف بأصل جديد بقيمته العادلة، يعتبر تاريخ إعادة التفاوض هو تاريخ الاعتراف المبدئي بالأصل المالي بهدف قياس التدني لاحقاً، يشمل ذلك تحديد ما إذا كان هنالك إرتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان العائد للأصل المالي. أما إذا لم تكن الشروط مُختلفة بشكل جوهري، فإن التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالأصل المالي. في هذه الحالة يقوم الصندوق بإحتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدلة للأصل المالي والاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التعديل في بيان الدخل الشامل الموحد. لأغراض إحتساب التدني في القيمة، يقوم الصندوق أيضاً بتقييم ما إذا كان الأصل المالي الجديد يستوفي خصائص التدفقات النقدية، المُتمثلة في الأصل والفائدة العائدة إليه. عندما يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، يتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة العادلة للأصل الجديد المعترف به وإدراج هذا الفرق في حساب الأرباح والخسائر.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

2 **السياسات المحاسبية الهامة** *(تابع)*

ج) **الأدوات المالية: التحقّق والقياس** *(تابع)*

(6) **استبعاد الأصول المالية والمطلوبات المالية**

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما ينتهي الحق التعاقدي في التدفقات النقدية العائدة إليه أو أن يقوم الصندوق بتحويل حقه في إستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والمزايا المتعلّقة بملكيّة الأصل المالي. عند التوقف عن الاعتراف بالأصل المالي فإن الفرق بين قيمته الدفتريّة والمقابل المقبوض يتم إدراجه في حساب الأرباح والخسائر.

يدخل الصندوق في عمليات تسليف للأوراق المالية وعقود إعادة شراء يقوم بموجبها بتحويل الأصول المالية المعترف بها في بيان المركز المالي، ولكنه يحتفظ بجميع المخاطر والمزايا العائدة للأصل المالي الذي يتم تحويله بموجب هذه المعاملات. وفي مثل هذه الحالات، لا يتم استبعاد هذه الأصول.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند انقضاؤها، (أي عندما يتم الوفاء بالإلتزام المحدّد في العقد أو إلغاؤه أو إنتهاء صلاحيته).

هـ) **التدني في قيَم الأصول المالية**

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أخذ مخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة خلال فترة 12 شهر أو على مدى عمر الأصل المالي. يعتمد ذلك على درجة التغيّر في مخاطر الإئتمان العائدة للأصل المالي منذ الاعتراف الأول.

يتم الاعتراف بالتغيّر في الخسائر الإئتمانية المتوقّعة في الأرباح والخسائر. تأسيساً على ذلك يتم تصنيف مستوى التدني في قيم الأصول المالية في ثلاث مراحل مرتبطة بالتغيّر في مخاطر الإئتمان للأصول المالية منذ تاريخ الإعتراف بها على النحو التالي:

- **المرحلة الاولى** تتمثل في حالات الإقتناء الجديد للأصول، وحالات استقرار الوضع الإئتماني للأصول القائمة. يتم أخذ مُخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة خلال فترة 12 شهراً. هذه المُخصصات يتم أخذها عند الاعتراف بالأصل المالي، دون الإنتظار لحدوث مؤشر في تدني قيمته.
- **المرحلة الثانية** يتم أخذ مُخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى عمر الأصل المالي، ذلك إذا كان هنالك إرتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان العائدة له ولكنه لم يتعثر بعد.
- **المرحلة الثالثة** في حال تعثّر الأصول المالية يتم تكوين مُخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى عمر الأصل المالي، مع إحتساب إيرادات الفوائد استناداً إلى القيمة الصافية للأصل بعد تنزيل مُخصص الخسائر الإئتمانية المتوقّعة.

يُعرّف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى عمر الأصل المالي بالمبالغ الناتجة عن احداث التعثّر المحتملة على مدى عمر الأصل المالي، أما الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى 12 شهراً فتمثّل الأحداث المحتملة خلال الأثني عشر شهراً القادمة من تاريخ البيانات المالية الموحّدة.

يقوم الصندوق باحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على الأصول المالية المُصنّفة بالتكلفة المُعدّلة بالإطفاء والاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الموحد. أما الأصول المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر، فيتم تدارك تأثيرات الأحداث المستقبليّة مُباشرةً من خلال الاعتراف بالتغيّرات بالقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الموحد.

يقوم الصندوق بأخذ مخصصات تماثل الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على مدى عمر الأصل المالي بإستثناء ما يلي، والتي يتم أخذ مُخصصات لها تماثل الخسائر الإئتمانية المُتوقّعة خلال 12 شهراً:

- السندات والأوراق المالية ذات المخاطر الإئتمانية مُنخفضة في تاريخ البيانات المالية الموحّدة.
- الموجودات المالية الأخرى التي لم ترتفع مخاطر الإئتمان العائدة لها بشكل ملحوظ منذ إثباتها الأوليّ.

يعتبر الصندوق أن السندات والأوراق المالية ذات مخاطر ائتمان مُنخفضة عندما يكون تصنيفها الإئتماني مساوياً لفئة درجة الإستثمار المتعارف عليها عالمياً.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

2 **السياسات المحاسبية الهامة** *(تابع)*

هـ) **التدني في قيّم الأصول المالية** *(تابع)*

(1) قياس التدني

لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقّعة على أصوله المالية يطبّق الصندوق نموذج يستند على نسبة إحتمال التعثّر ونسبة الخسارة عند حدوث التعثّر، وقيمة الدين المعرض للخسارة. المُتغيرات وطرق القياس والعوامل المؤثرة في قياس الخسائر الإئتمانية المتوقّعة تختلف بحسب طبيعة وخصائص المحفظة المالية وذلك على النحو التالي:

- **محفظة القروض**، يتم احتساب نسبة احتمال التعثّر أخذاً بالإعتبار العوامل الأكثر تأثيراً على حدوث التعثّر في الديون السيادية للدول الأعضاء، والتي تشمل نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعدد شهور الواردات التي تغطيها الإحتياطيات، ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات لدى الدولة المُقترضة. إضافةً إلى مؤشرات الخبرة التاريخية والتقييم الإئتماني للدولة المُقترضة. أما نسبة الخسارة عند حدوث التعثّر يتم احتسابها أخذاً بالإعتبار خبرة الصندوق وتجربته الذاتية مع دوله الأعضاء، ومؤشر تكلفة مبادلة مخاطر الإئتمان للدولة المقترضة. يقوم الصندوق بتقدير الدين المعرض للخسارة بناءً على توقعات المبالغ التي تُستحق عند التعثّر. ينطبق ذلك على جميع محافظ الصندوق المالية الأخرى.
- **الإستثمارات المالية وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية**، يتم احتساب نسبة احتمال التعثّر ونسبة الخسارة عند حدوث التعثّر استناداً إلى بيانات وكالات تصنيف الائتمان.

(2) الإرتفاع الملحوظ في مخاطر الإئتمان

لتحديد ما إذا كان هناك أرتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان المُتعلقة بالأصول المالية يأخذ الصندوق في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية المؤثرة وذلك على النحو التالي:

- **محفظة القروض**، يعتبر الصندوق أن هناك أرتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان إذا تأخرت الدولة المُقترضة في سداد استحقاقاتها لمدة ستة أشهر، إلا إذا كان لدى الصندوق أدلة وافية أن مخاطر الإئتمان لم تزداد بصورة كبيرة على الرغم من التأخر، مثل أن يكون التأخر بسبب إجراءات إدارية داخلية.
- **الإستثمارات المالية**، يعتبر الصندوق أن هناك أرتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان المتعلقة بالإستثمارات المالية إذا انخفض تصنيفها الإئتماني بأكثر من ثلاث درجات، أو أن هنالك تراجعاً ملحوظاً في النظرة المستقبلية للجهة المصدرة للسند. يعتبر الصندوق ذات التصنيف الإئتماني BBB أو أكثر ذات مخاطر إئتمانية منخفضة، بالتالي تحتسب لها خسائر إئتمانية متوقعة على مدى 12 شهراً.
- **خطوط الائتمان للوكالات الوطنية**، يعتبر الصندوق أن هناك أرتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان، إذا تخلف المُقترض عن أداء التزاماته المالية، وذلك إما على مدى 12 شهراً مُقبلة أو مدى العمر المُتبقي لإلتزام المُقترض، ويعتمد مستوى التعثّر على المبالغ المتوقع تكبدها وقت حدوث التعثّر.

البيانات التي تستخدم في مراقبة مخاطر الإئتمان المُتعلقة بخطوط الإئتمان الممنوحة للوكالات الوطنية تشمل التالي:

- السجل التاريخي لسداد الوكالات للمبالغ المُستحقة عليها، بما في ذلك نسبة الدفع والتأخر في السداد.
- النسبة المُستنفذة من سقوف الإئتمان الممنوحة.
- فترات الإمهال في السداد المطلوبة والممنوحة.
- التغيرات في الظروف الإقتصادية والمالية المحيطة.
- معلومات التصنيف الإئتماني التي توفرها وكالات التصنيف الخارجية.

يستخدم الصندوق التصنيف الإئتماني للوكالات الوطنية كمدخل أساسي لتحديد احتمالية التعثر. يقوم الصندوق بجمع معلومات الأداء والتخلف عن السداد حول التعرض لمخاطر الإئتمان الخاصة به ويتم تحليلها حسب التوزيع الجغرافي ونوع الأصل المالي وطبيعة المُقترض والتصنيف الإئتماني. يتم الحصول على المعلومات المُستخدمة من مصادر داخلية وخارجية بناءً على طبيعة الأصل المالي الذي يتم تقييمه.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

2 **السياسات المحاسبية الهامة** *(تابع)*

هـ) **التدني في قيَم الأصول المالية** *(تابع)*

(3) تعريف التعثّر

لم يُعرّف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) التعثّر بشكل موحّد وإنما ترك ذلك لتقديرات المؤسسات، بحيث تراعي طبيعة الأصول المالية المكونة لمحافظها. مثل ذلك التعريف يجب أن يكون مُنسجماً مع التعريفات المطبّقة في إدارة مخاطر الإئتمان في الظروف العادية. يقوم الصندوق بإجراء تقييم دوري في تاريخ المركز المالي الموحّد لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن الجهة المُقترضة قد تعثّرت أو إذا كان من المحتمل أن لا تقوم بسداد التزاماتها للصندوق كاملة كما يلي:

- **محفظة القروض**، يعتبر الصندوق أن الدول المُقترضة قد تعثّرت إذا كانت متأخرة في السداد لمدة عام. يتبع الصندوق سياسة تكوين مُخصص مُقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مُخصص مُقابل الفوائد التأخيرية المُحتسبة على مُتأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد مُتأخراتها.
- **خطوط الإئتمان للوكالات الوطنية**، يعتبر الصندوق أن الوكالة قد تعثرت عندما تتأخر في السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر.
- **الإستثمارات المالية**، يعتبر الصندوق أن هناك حالة تعثّر في الإستثمارات المالية إذا كان هناك تأخراً في السداد لمدة 90 يوم على الأقل. يتم مراجعة الإستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لعوامل مالية أو إقتصاديه أو قانونية أو سياسة قد تكون لها تأثير على قيمتها السوقية.

(4) الخسائر الإئتمانية على قروض الصندوق

يقدم الصندوق قروض للدول الأعضاء تصنف ضمن الأصول مالية بالتكلفة المعدلة بالإطفاء. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على القروض الممنوحة للدول الأعضاء بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تستند سياسة الصندوق في التخصيص للإنخفاض في قيّم قروضه المقدمة للدول الأعضاء إلى الوضع المؤسسي الفريد للصندوق مع الدول الأعضاء وطبيعة القروض التي يقدمها الصندوق لهذه الدول.

يتمتع الصندوق بعلاقة فريدة مع دوله الأعضاء، وجميعها دول مساهمة في الصندوق. علاوة على ذلك، فإن القروض المقدمة إلى الدول الأعضاء هي ديون سيادية بطبيعتها إذ يتم الإقراض حصراً ومُباشرة للحكومات ومن خلال دعم برامج تصحيحية تهدف لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، وبالتالي تعزز من مقدرة الدول المقترضة على الإيفاء بالإلتزاماتها إتجاه الصندوق في المدى المتوسط والبعيد. تلتزم الدول الأعضاء بهذه البرامج التي تخضع لمُراجعات مُنتظمة. بالإضافة إلى ذلك، لم يسجل الصندوق أي خسائر للتدني في قيّم قروضه المقدمة للدول الأعضاء منذ إنشائه. أخذ هذه العوامل مُجتمعة بالحسبان يقلل بشكل كبير من احتمالية تكبد الصندوق خسائر إئتمانية على محفظة قروضه.

نظرًا لخصائصه الفريدة، لا يمكن مُقارنة مخاطر الإئتمان للصندوق بتلك التي تواجهها المؤسسات المالية التجارية. عليه، فإن تقييم مخاطر الإئتمان على قروض الصندوق يتم بشكل كلي بناءً على الاعتبارات النوعية والكمية المتعلقة بكل دولة، مثل البرامج الإقتصادية المدعومة بقروض وتسهيلات، وتعاون الدولة بشأن تنفيذ السياسات وتسوية الإلتزامات المالية في الوقت المناسب، والتطلع إلى المستقبل.

قام الصندوق بتطوير نموذجًا للخسائر الإئتمانية المتوقعة على أصوله المالية وتطبيقه على محفظة قروضه للدول الأعضاء مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الفريدة لقروض الصندوق وعلاقته المؤسسية مع الدول الأعضاء.

(5) تأثير جائحة كورونا على قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقدير خسارة الإئتمان المُتوقعة بناءً على الظروف الإقتصادية الحالية والمتوقعة. لتقييم الخسائر الإئتمانية، يستخدم الصندوق نماذج افتراضية مُختلفة للظروف الإقتصادية المُتوقعة، مع ترجيح مُناسب، للتأكد من أن تقديرات الخسائر الائتمانية المُتوقعة تمثل مجموعة من النتائج الإقتصادية المُحتملة.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

2 **السياسات المحاسبية الهامة** *(تابع)*

هـ) التدني في قيّم الأصول المالية *(تابع)*

(5) تأثير جائحة كورونا على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة *(تابع)*

يتمتع الصندوق بنظام حوكمة يضمن التطبيق الملائم للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وتقديرات الخسائر الإئتمانية المتوقعة. حيث قام الصندوق بمراجعة التأثيرات المحتملة لتفشي جائحة كورونا على مدخلات وإفتراضات نموذج قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة بحسب المعيار. يُبين تطبيق المعيار أن الوضع بشكل عام قابل للإستمرار، ويتطور بسرعة لذلك يصعب عكس التأثيرات بشكل موثوق في تقديرات الخسائر الإئتمانية المتوقعة. على الرغم من ذلك، وإدراكًا من الصندوق أن يكون لتفشي الجائحة تأثيرات متوقعة على بيئة الإقتصاد الكلي، فقد قام بتقييم تأثير زيادة احتمالية نموذج التقديرات المتحفظ بنسبة 20% وتقليل نموذج التقديرات المتفائل بنفس النسبة، وأظهرت النتيجة أن زيادة المخصصات مقابل الخسائر الإئتمانية المتوقعة ستكون ضئيلة.

كما قام الصندوق بتقييم أصوله المالية المُصنفة ضمن المرحلة الأولى لأغراض المخاطر الإئتمانية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020، ولم يثبت تعرض أي منها لزيادة ملحوظة في مخاطر الإئتمان بسبب الجائحة. شمل ذلك تقييم ما إذا كانت المحفظة الإستثمارية قد عانت من تدهور كبير في جودة الإئتمان. واستناداً إلى تصنيفات وكالات التصنيف الخارجية، خلص الصندوق إلى عدم وجود زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان. علاوةً على ذلك فإن احتياطي الطوارئ المكوّن لدى الصندوق لمقابلة أي خسائر غير متوقّعة (إيضاح رقم 13) البالغ رصيده 185 مليون دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020، يغطي أي عجز قد ينشأ نتيجة أي تدهور في الجودة الإئتمانية للأصول المالية نتيجة لجائحة كورونا.

(و) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي عبارة عن المبلغ الذي يمكن قبضه نظير أصل أو دفعة نظير تحويل إلتزام في معاملة مُنتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية هو سعرها في السوق النشطة. تعتبر السوق نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأداة المالية منتظمة وملائمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في سوق نشطة على أساس السعر المعلّن لكل أداة في ذلك السوق. ينطبق ذلك حتى في حالات عدم قدرة السوق على استيعاب كافة الأدوات المراد قياسها. في حال عدم وجود سعر مُعلن في سوق نشطة يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تستفيد من معطيات التقييم ذات الصلة والجديرة بالملاحظة، كنموذج التدفقات النقدية أو المعاملات التي تمت حديثاً في ظروف مواتية. يتم تحليل مستويات القيمة العادلة في تسلسل هرمي، وذلك على النحو التالي:

- **المستوى الأول:** يتم تقييم هذه الأدوات بالرجوع إلى الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) للموجودات أو المطلوبات المماثلة في السوق النشطة.
- **المستوى الثاني:** يتم تقييم هذه الأدوات بإستخدام الأساليب التي تكون معطياتها الأساسية قابلة للملاحظة إما مباشرة مثل الأسعار أو غير مباشرة باستنباطها من أدوات مالية يمكن فيها ملاحظة المعطيات الخاصة بأساليب التسعير.
- **المستوى الثالث:** تشمل الأدوات التي لا يستند تقييمها إلى بيانات قابلة للملاحظة في السوق (معطيات غير جديرة بالملاحظة).

(ز) إعادة هيكلة المديونيات

يعتمد الصندوق آلية مرنة لإدارة وتسوية حالات التعثّر في القروض للدول الأعضاء بما يُمكّن من مساعدة الدول المتعثّرة ويحقّق مصلحة الصندوق في الحفاظ على حقوقه المالية. ترتكز سياسة معالجة الديون للدول المتعثّرة على معاملة كل حالة على حدة، تراعي حجم المديونية والأوضاع الإقتصادية والإمكانيات المالية للدول المقترضة والقدرة على تسوية الديون المتأخرة بما يؤدي إلى إعادة هيكلة أصول القروض المتأخرة والفوائد المتراكمة عليها.

نتيجة للعلاقة المتميّزة مع دوله الأعضاء وخبرته التاريخية، حيث لم يخسر الصندوق أياً من أصوله منذ بدء نشاطه الإقراضي، لا يقوم الصندوق بالتخصيص لأصول قروضه التي يقدمها لتلك الدول أو شطبها.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ح) الكفالات والتعزيزات الائتمانيّة

لا يقوم الصندوق بإصدار كفالات أو تعزيزات إئتمانية لمديونيات تخص أطراف أخرى.

(ط) المعاملات بالعملات الأجنبية

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي.

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء تلك المعاملات، وتحول أرصدة الموجودات (بإستثناء الممتلكات والمعدات التي يتم تسجيلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة عند شرائها) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي الموحّد إلى الدينار العربي الحسابي المعادل لثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار صرف تلك العملات الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات لدى المؤسسة التابعة إلى الدينار العربي الحسابي بإستخدام أسعار الصرف السائدة في نهاية العام. ويتم تحويل الإيرادات والمصروفات للمؤسسة التابعة إلى الدينار العربي الحسابي باستخدام متوسط أسعار الصرف السائدة خلال الفترة. الأرباح والخسائر المترتّبة على ذلك يتم إدراجها في بيان الدخل الشامل الموحّد.

(ي) الأدوات المالية المُشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة تشمل عقود مبادلات عملات وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. لا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة. يتم الاعتراف بفروقات تحويل العملات الناتجة عن هذه العقود في بيان الدخل الشامل الموحّد.

(ك) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية الموحّد يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها.

(ل) استهلاك الممتلكات والمعدات

تستهلك تكلفة الممتلكات والمعدات على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الإقتصادية المتوقّعة.

(م) احتساب الإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء والموجودات المالية التي تخضع لفائدة ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر، يتم تسجيل إيرادات ومصروفات الفوائد وما يماثلها في بيان الدخل الشامل الموحّد بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم بموجبه تخفيض المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى الأعمار المتوقّعة للموجودات أو المطلوبات المالية (أو، حيثما يكون ملائماً، على مدى فترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية مع الأخذ بالإعتبار كافة الشروط التعاقدية للأدوات المالية، وليس توقعات خسائر الإئتمان المستقبلية.

يتضمن حساب معدل الفائدة الفعلي كافة تكاليف المعاملات والرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملات التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة إلى حيازة أو إصدار أي موجودات أو مطلوبات مالية.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ن) الأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية

تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة عند إعداد البيانات المالية الموحدة أن تختار السياسات المحاسبية المناسبة وتقوم بتطبيقها بشكل منتظم واتخاذ تقديرات وافتراضات معقولة ومتوازنة. وفي غياب المعيار أو التفسير ذي الصلة، فإن على الإدارة أن تقوم بتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات موثوقة مسترشدة بالتوجيهات الواردة في المعايير التي تنطبق على حالات مشابهة وبالإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية.

فيما يلي الأحكام التي تم اتخاذها عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والتي نعتقد أن يكون لها تأثير على المبالغ التي تم الاعتراف بها في البيانات المالية الموحدة:

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار نموذج الأعمال وتقييم خصائص التدفقات النقدية. يقوم الصندوق بتحديد نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف معين. يشمل هذا التقييم جميع الأدلة ذات الصلة مثل السياسات المعلنة للمحافظ ومدى تطبيق هذه السياسات على أرض الواقع، وكيفية تقييم أداء الأصول المالية وقياسه، والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء هذه الأصول، وحجم ووتيرة عمليات البيع وتوقيتاتها. يقوم الصندوق بالتحقّق من الموجودات المالية المصنّفة بالتكلفة المطفأة التي تم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم أسباب استبعادها. تعتبر المراقبة جزء من التقييم الذي يقوم به الصندوق حول ما إذا كان نموذج الأعمال ما زال مناسباً لبقية الموجودات التي يحتفظ بها الصندوق.

الإنخفاض في القيمة

- **الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان:** يتم قياس خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى اثنا عشر شهراً للأصول المصنّفة في المرحلة الأولى، أو على مدى عمر الأصل المالي للأصول المصنّفة في المرحلتين الثانية والثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية عندما تزيد مخاطر الإئتمان بصورة كبيرة منذ الاعتراف الأولى بالأصل. لم يحدد المعيار الدولي رقم (9) تعريفاً للزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان. عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الإئتمان قد زادت بصورة كبيرة يأخذ الصندوق في الاعتبار المعلومات النوعية والكمية المعقولة والمدعمة.
- **إنشاء مجموعات ذات خصائص إئتمانية متشابهة:** عندما يتم قياس الخسائر الإئتمانية بشكل جماعي يتم تجميع الأصول المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة مثل نوع الأداة ودرجة التصنيف والفترة المتبقية حتى الإستحقاق. يقوم الصندوق بتقييم مخاطر الإئتمان للتأكد أن الأساس الذي يقوم عليه تجميع الأصول المالية ما زال ملائماً.

الإستجابة لجائحة كورونا

كانت لجائحة كورونا تداعيات جوهرية على الإقتصادات في معظم دول العالم .حيث واجهت العديد من البلدان، بما فيها الدول الأعضاء في الصندوق، نقصًا في السيولة. اتخذ الصندوق عددًا من التدابير لدعم دوله الأعضاء خلال فترة الجائحة تمثلت في التالي:

- قام الصندوق بتطبيق إجراءات سريعة وسهلة للإستجابة لطلبات الدول الأعضاء للحصول على قروض.
- قام الصندوق بعقد لقاءات وورش عمل رفيعة المستوى مع كبار المسؤولين في الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لمناقشة آثار الجائحة وسبل التخفيف من آثارها.

يواصل الصندوق إدارة مخاطره وفقًا لإطاره الحالي لإدارة المخاطر (انظر الإيضاح رقم 22)، وحتى تاريخ هذه البيانات المالية لم يكن هناك تأثير جوهري على أعماله جراء تداعيات الجائحة.

مع استمرار تطور الجائحة، يظل حجم تأثيرها غير مؤكد ويعتمد على التطورات المستقبلية لها والتي لا يمكن التنبؤ بها بدقة، وبالتالي يصعب تقييم حجم ومدة تأثيرها على الصندوق بدرجة من اليقين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ن) الأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية *(تابع)*

تحديد القيمة المستردة للدول الأعضاء

وفقاً لتقديرات الإدارة فإن المبالغ المستحق دفعها للدول الأعضاء عند الانسحاب أو تصفية الصندوق تشمل رأس المال المدفوع والاحتياطيات بما في ذلك احتياطيات المؤسسة التابعة. قدّرت الإدارة كذلك أن حقوق المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة تعتبر التزاماً على الصندوق عند توحيد البيانات المالية.

(س) معايير التقارير المالية الدولية الجديدة أو المُعدلة التي تم إصدارها

التعديلات التالية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية أصبحت نافذة للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 01 كانون الثاني (يناير) 2020. لم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للصندوق:

- تعديلات على المراجع حول الإطار النظري لإعداد التقارير المالية.
- تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقرير المالية رقم (3) "اندماج الأعمال"، يتعلق بتعريف الأعمال.
- تعديلات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، فيما يتعلق بتعديل مُعدل الفائدة المعياري.
- تعديل على معياري المحاسبة الدوليين رقم (1)، ورقم (8)، يتعلق بتعريف الأهمية الجوهرية.
- تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، يتعلق بالإيجار في ظروف جائحة كورونا.

بخلاف ذلك لم تكن هنالك أية معايير دولية لإعداد التقارير المالية أو تعديلات أو تفسيرات جوهرية أخرى دخلت حيز التنفيذ للمرة الأولى في السنة المالية التي تبدأ في أو بعد 01 كانون الثاني (يناير) 2020.

المعايير والتفسيرات الصادرة ولم يحن نافذها

- تعديل مُعدل الفائدة المعياري المرحلة 2 (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، توضح التعديلات أن محاسبة التحوط لا يتم إيقافها فقط بسبب تعديل معدل الفائدة المعياري، كما أنها توضح الإفصاحات التي تُمكن المستخدمين من فهم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن تعديل مُعدل الفائدة المعياري التي تتعرض لها المؤسسة وكيفية إدارة المخاطر بالإضافة إلى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في عملية الانتقال إلى معدلات مرجعية بديلة، وكيف تقوم المؤسسة بإدارة عملية الانتقال، هذه التعديلات نافذة في أو بعد 01 كانون الثاني (يناير) 2021.
- تمديد الإعفاء المؤقت لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية"، الوارد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) "عقود التأمين"، بحيث يبدأ التطبيق في أو بعد 01 كانون الثاني (يناير) 2023.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" يتناول تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة مما يوفر نهجاً أكثر شمولية بناءً على الترتيبات التعاقدية المعمول بها في تاريخ التقارير المالية، يسري هذا التعديل في أو بعد 01 كانون الثاني (يناير) 2023.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) "الممتلكات والآلات والمعدات"، فيما يتعلق بالعائدات من بيع العناصر التي تم إنتاجها داخلياً أثناء إحضار الأصل إلى الموقع المُخصص وفي الحالة المطلوبة لبدء التشغيل، يسري هذا التعديل في أو بعد 01 كانون الثاني (يناير) 2022.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) "المخصصات، المطلوبات الطارئة والموجودات الطارئة"، تتعلق بالتكاليف التي يجب أن تدرجها المؤسسة في تكاليف تنفيذ العقد عند تقييم ما إذا كان العقد ينطوي على إلتزامات مالية، يسري التعديل اعتباراً من 01 كانون الثاني (يناير) 2022.
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) "اندماج الأعمال"، دون تغيير المتطلبات بشكل جوهري، يسري في أو بعد 01 كانون الثاني (يناير) 2022.
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "دورة 2018-2020"، والتي تسري اعتباراً من 01 كانون الثاني (يناير) 2022.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

3 النقد والبنود المعادلة للنقد والودائع لدى البنوك

1.3 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	**7,326**	7,710
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها	**254,226**	965,613
	261,552	973,323

2.3 ودائع لأجل لدى البنوك

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها	**254,226**	965,613
ودائع تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها	**905,612**	229,819
	1,159,838	1,195,432

4 الإستثمارات المالية

تتكون محفظة الإستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم إئتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو مؤسسات حكومية أو منظمات دولية أو مؤسسات مالية وغير مالية أو بنوك بالإضافة إلى إستثمارات بصناديق إستثمار استراتيجيات متعددة وصناديق العقار. يتم تقييم الإستثمارات المالية المدرجة بالقيمة العادلة بإستخدام النظام المتدرج لنوعية مدخلات التقييم كما يلي:

المستوى (1): السعر السوقي المدرج (غير المعدل) في سوق نشط لأداة مطابقة (سعر إغلاق الأسهم والأدوات المشتقة وسعر الشراء للأوراق المالية ذات العائد الثابت).

المستوى (2): تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي تكون مدخلات التقييم الهامة لها ملحوظة إما بصورة مباشرة مثل أسعار السوق المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأسعار السوق المدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تُعتبر أقل نشاطا، أو بأساليب تقييم أخرى تكون فيها جميع المدخلات الهامة ملحوظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من معطيات السوق.

المستوى (3): تشتمل هذه الفئة على كافة الأدوات التي تشتمل أساليب تقييمها على مدخلات لا ترتكز على بيانات ملحوظة ويكون للمدخلات غير الملحوظة تأثير هام على تقييم الأداة.

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر [مستوى 1]	**1,342,617**	1,255,373
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر [مستوى 2]	**358,238**	460,508
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر [مستوى 3]	**88,204**	90,196
إستثمارات بسندات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	**628,914**	661,480
	2,417,973	2,467,557
ينزل: مُخصص الخسائر الإئتمانية المُتوقّعة على الإستثمارات بسندات بالتكلفة المُعدلة بالإطفاء	**(731)**	(850)
	2,417,242	2,466,707

لا توجد مُناقلات بين المستويات الثلاثة للإستثمارات بالقيمة العادلة، خلال السنة المنتهية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 أو 31 كانون الأول (ديسمبر) 2019.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

4 الإستثمارات المالية *(تابع)*

قيمة الإستثمارات المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء

بلغت القيمة في السوق للإستثمارات بالسندات والأوراق المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء 636,066 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 *(2019: 665,929 ألف دينار عربي حسابي)*.

إستثمارات بالقيمة العادلة (المستوى 3)

يمثل هذا البند استثمارات بصناديق الإستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار التي يتم تقييمها وفقاً لصافي قيمة الموجودات. يتم تقييم صافي الأصول لهذه الصناديق بواسطة مدراء هذه الصناديق.

الجدول التالي يبيّن التغيّر في قيّم الإستثمارات بالقيمة العادلة (المستوى 3) كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 و2019 على التوالي:

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
صافي القيمة العادلة كما في 01 يناير	**90,196**	78,172
التغيّر المعترف به في حساب الأرباح والخسائر للسنة	**3,407**	5,320
إستثمارات جديدة	**2,662**	19,116
تسييل بالبيع	**(7,501)**	(12,314)
فروقات تحويل عملة	**(560)**	(98)
صافي القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر	**88,204**	90,196

بلغت قيمة الأرباح غير المحقّقة المعترف بها (المستوى 3) في بيان الدخل الشامل الموحّد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 ما مجموعه 3,583 ألف دينار عربي حسابي *(2019: 4,969 ألف دينار عربي حسابي)*.

الجدول التالي يُلخص مكونات محفظة الإستثمارات حسب فئاتها كما في 31 كانون الأول (ديسمبر):

	2020			2019		
	دول عربية	دول غير عربية	المجموع	دول عربية	دول غير عربية	المجموع
	ألف دينار عربي حسابي			ألف دينار عربي حسابي		
السندات والأوراق المالية						
جهات حكومية وشبة حكومية	295,624	1,027,617	**1,323,241**	182,320	660,901	843,221
بنوك ومؤسسات مالية	111,455	624,326	**735,781**	93,710	1,204,248	1,297,958
قطاع الصناعات	28,744	50,696	**79,440**	14,447	49,953	64,400
قطاعات تجارية أخرى	16,902	67,218	**84,120**	15,136	59,829	74,965
منظمات دولية	-	107,187	**107,187**	4,557	92,260	96,817
الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(674)	(57)	**(731)**	(788)	(62)	(850)
المجموع	**452,051**	**1,876,987**	**2,329,038**	**309,382**	**2,067,129**	**2,376,511**
صناديق إستثمارية غير مُدرجة						
صناديق الإستراتيجيات المتعددة	-	51,238	51,238	-	56,035	56,035
صناديق العقار	-	36,966	36,966	-	34,161	34,161
المجموع	**-**	**88,204**	**88,204**	**-**	**90,196**	**90,196**
	452,051	**1,965,191**	**2,417,242**	**309,382**	**2,157,325**	**2,466,707**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

4 الإستثمارات المالية *(تابع)*

الإستثمارات المالية المدارة خارجياً

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة إدارة جزء من المحافظ الإستثمارية لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للإتفاقيات المبرمة معهم. بلغت القيمة العادلة للأموال المدارة من قبلهم 208,384 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 *(2019: 207,089 ألف دينار عربي حسابي)*.

5 عقود تبادل العملات الآجلة

يستخدم الصندوق أدوات مالية مشتقة تشمل عقود تبادل عملات آجلة وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. لا يقوم الصندوق بإصدار أو الاحتفاظ بأدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة، وبالتالي فإن كل هذه الأدوات الغرض منها التحوط فقط.

بلغ صافي القيمة العادلة لعقود تبادل العملات الآجلة مُستحقة القبض ومُستحقة الدفع 2,168 ألف دينار عربي حسابي و23,232 ألف دينار عربي حسابي على التوالي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 *(2019: 13,009 ألف دينار عربي حسابي ولا يوجد مُستحقة الدفع)*. يتم تحديد القيمة العادلة لعقود تبادل العملات الآجلة بالرجوع إلى الأسعار الآجلة التي تم الحصول عليها من مصادر موثوقة لتسعير الأدوات المالية مثل بلومبيرج. إن المدخلات الهامة في نماذج التسعير لهذه العقود يمكن ملاحظتها في السوق وبالتالي يمكن تصنيفها في المستوى الثاني من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

6 خطوط الإئتمان

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في بداية السنة	**150,873**	212,869
سحوبات خلال السنة	**240,276**	262,468
	391,149	475,337
تسديدات خلال السنة	**(219,348)**	(325,690)
ناقصاً: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	**(218)**	(252)
فروقات التحويل إلى الدينار العربي الحسابي	**(6,067)**	1,226
الرصيد في نهاية السنة	**165,516**	150,621

تقدم المؤسسة التابعة خطوط إئتمان بالدولار الأمريكي لوكالات وطنية مُعتمدة لديها بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية. بلغت الأرصدة غير المسحوبة من خطوط الإئتمان أو تخصيصات متعاقد عليها كما31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 ما مجموعة 11,109 ألف دينار عربي حسابي *(2019: لا توجد)*.

7 قروض للدول الأعضاء

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في بداية السنة	**465,981**	502,558
سحوبات خلال السنة	**208,309**	111,106
تسديدات خلال السنة	**(104,598)**	(147,683)
الرصيد في نهاية السنة	**569,692**	465,981

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

7 قروض للدول الأعضاء *(تابع)*

يتضمّن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020، أقساط قروض مُستحقة وغير مُستلمة بلغ مجموعها 91,404 ألف دينار عربي حسابي *(2019: 76,508 ألف دينار عربي حسابي)*. كما يتضمّن رصيد القروض القائمة بذمة الدول المُقترضة الأرصدة غير المحقّقة من الفوائد المرسملة بإطار إعادة هيكلة مديونية إحدى الدول المُقترضة. يتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسملة تناسباً مع تسديدات المديونية المُعاد هيكلتها. لذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسملة كإيرادات مؤجلة ضمن بند حسابات دائنة ومطلوبات أخرى ليتم تحويلها تدريجياً إلى بيان الدخل الشامل الموحّد انسجاماً مع تسديدات المديونية. بلغ رصيد الفوائد المرسملة غير المحقّقة 664 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 *(2019: 5,249 ألف دينار عربي حسابي)*.

بلغت الأرصدة غير المُسحوبة من القروض المُتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 ما مجموعه 114,180 ألف دينار عربي حسابي *(2019: 38,415 ألف دينار عربي حسابي)*.

8 ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء

تمثل هذه الودائع مبالغ حصص رأسمال الصندوق التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

9 مساهمة بمؤسسة ذات علاقة

يساهم الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات بعدد 10,148 سهماً بقيمة أسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد، تمثل ما نسبته نحو 11% من رأس المال المدفوع تم سدادها بالكامل. يتم تصنيف هذه المساهمة بالتكلفة ذلك لأن الصندوق غير ممثل في مجلس الإدارة وليس له حق التصويت في مجلس المساهمين، بالتالي ليس له تأثير في القرارات التي يتم اتخاذها بالمؤسسة.

10 حسابات مدينة وموجودات أخرى

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
إجمالي الفوائد المستحقة على القروض للدول الأعضاء	**95,012**	90,273
ينزل: فوائد مجنّبة على القروض المعاد جدولتها	**(27,225)**	(27,225)
الفوائد على القروض متأخرة السداد لأكثر من سنة	**(64,583)**	(61,467)
	3,204	1,581
الفوائد المستحقة على خطوط الائتمان	**504**	974
الفوائد المستحقة على الودائع والاستثمارات المالية	**10,486**	15,335
إجمالي الفوائد المستحقة	**14,194**	17,890
ممتلكات ومعدّات	**1,800**	1,379
دفعات على حساب إنشاء نظام المقاصّة العربية (*)	**8,377**	5,780
هامش ضمان مُستحق القبض	**10,138**	-
أرصدة مدينة أخرى	**1,582**	1,961
	36,091	27,010

(*) الدفعات على حساب إنشاء نظام المقاصّة العربية

استناداً إلى قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (4) لسنة 2018 بتكليف الصندوق بإنشاء مؤسسة إقليمية عربية تدير النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية برأسمال مصرّح به 100 مليون دولار أمريكي، واعتبار ما يتحمّله الصندوق من تكاليف لحين إنشاء المؤسسة كجزء من مساهمته في رأس المال. قام الصندوق بتحمّل تكاليف عن تأسيس المؤسسة بلغت 8,377 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 *(2019: 5,780 ألف دينار عربي حسابي)*.

بلغت قيمة العقود قيد التنفيذ التي قام الصندوق بتوقيعها نيابةً عن المؤسسة 10,132 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020، نُفّذ منها ما قيمته 7,614 ألف دينار عربي حسابي.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية

يتم قبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية لقاء فائدة متفق عليها وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه.

بلغ مجموع الفوائد المدفوعة على العوائد المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية 28,114 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) *2020 (2019: 63,235 ألف دينار عربي حسابي)*.

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
إيرادات مؤجلة (إيضاح رقم 3)	**664**	5,249
فوائد مستحقة الدفع	**1,691**	13,064
صافي قيم معاملات إستثمارية قيد الدفع	**-**	1,650
رصيد مخصص دعم الشعب الفلسطيني	**10,747**	8,667
هامش ضمان مُستحق الدفع	**-**	5,932
أرصدة دائنة أخرى	**5,447**	4,894
	18,549	39,456

13 صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة

استناداً إلى المادة الخامسة والثلاثون من اتفاقية تأسيس الصندوق بتاريخ 27 أبريل 1976، يحق لأي عضو الإنسحاب بعد مرور خمس سنوات على عضويته واسترداد أسهمه وما يستحقه من نسبة في صافي الموجودات. وقد اعتمد قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (3) لسنة 2005 تطبيق قاعدة الوزن المرجّح لتحديد حصص الدول الأعضاء في صافي الموجودات، أخذاً بالاعتبار التفاوت الزمني في سداد الأقساط. يحتفظ الصندوق بسجل لكل دولة عضو يشتمل على حصتها المقوّمة بالوزن المرجّح.

تأسيساً على ذلك ووفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض" يعتبر رأس مال الصندوق المكتتب به والاحتياطيات أدوات مالية قابلة للاسترداد وتصنف وفقاً لذلك كالتزامات مالية.

أ) رأس المال المكتتب به والمدفوع

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المصرّح به (24,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)	**1,200,000**	1,200,000
رأس المال المكتتب به (18,000 سهم)	**900,000**	900,000
رأس المال غير المدفوع	**(16,975)**	(16,975)
رأس المال المدفوع	**883,025**	883,025

وافق مجلس محافظي الصندوق بالقرار رقم (3) لسنة 2013 على زيادة رأس مال الصندوق المصرّح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي ليصبح 1,200 مليون دينار عربي حسابي. تضمّن القرار اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي من هذه الزيادة، وتسديد نصف الاكتتاب البالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام، والنصف الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية بدءاً من نيسان (إبريل) 2014 مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.

يمثل الجزء غير المدفوع من رأسمال الصندوق المبلغ المتبقي من المستحق نقداً في زيادة رأس المال بالإضافة إلى حصة فلسطين المؤجلة.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

13 صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة *(تابع)*

ب) الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل التشغيلي العائد للدول الأعضاء، قبل عناصر التغيرات الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ. يستخدم هذا الإحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً، ويحوّل المتبقي من صافي الدخل التشغيلي إلى الإحتياطي العام. يتضمن الإحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 مبلغ 26,040 ألف دينار عربي حسابي *(2019: 26,607 ألف دينار عربي حسابي)*، يمثل حصة الصندوق من احتياطيات المؤسسة التابعة.

اعتمد مجلس المحافظين في قراره رقم (5) لسنة 2020، تخصيصاً ثامن عشر لصالح العون الإنساني للشعب الفلسطيني بنسبة 10% من الدخل التشغيلي لسنة 2019 (ما قيمته 4,394 ألف دينار عربي حسابي). كان المجلس قد أقرّ تخصيصاً سابع عشر للهدف نفسه بموجب قراره رقم (8) لسنة 2019، بنسبة 10% من الدخل التشغيلي لسنة 2018 (ما قيمته 3,513 ألف دينار عربي حسابي).

ج) المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة

يمثل هذا البند حصة جميع المساهمين غير المسيطرين في صافي موجودات المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، التي تقيّم بعملة الأساس وهي الدولار الأمريكي، تصنف حصص المُساهمين غير المُسيطرين كإلتزامات مالية والتي كانت كالتالي:

	2020 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي
صافي المُوجودات العائد للمساهمين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للمؤسسة:		
- رأس المال المدفوع	**986,635**	988,505
- الاحتياطيات	**185,037**	189,376
	1,171,672	1,177,881
صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المُسيطرين في المؤسسة التابعة	**510,959**	514,923

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
التغيّر في صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة:		
الرصيد في بداية السنة	**124,123**	121,297
صافي الدخل للسنة	**1,623**	3,776
توزيعات خلال السنة	**(2,196)**	(1,862)
فروقات تحويل	**(5,298)**	912
	118,252	124,123

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

14 الإيرادات الأخرى من الإستثمارات المالية

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
إطفاء الخصم (العلاوة) لعقود تبادل العملات الآجلة	**9,159**	17,994
صناديق إستثمار الإستراتيجيات المتعددة والعقار	**3,407**	5,320
نتائج التعامل في السندات والأوراق المالية	**4,018**	(474)
إيرادات أخرى	**79**	(748)
	16,663	22,092

15 مصروفات إدارية وعمومية

المصروفات الإدارية والعمومية بلغت 6,740 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 *(2019: 6,423 ألف دينار عربي حسابي)*. تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية مُكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 5,127 ألف دينار عربي حسابي *(2019: 5,078 ألف دينار عربي حسابي)*. وقد بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 189، كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 *(2019: 188 موظفاً)*.

16 معونة فنية

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
تكاليف دورات تدريبية وندوات ومعونة مباشرة	**288**	982
مُساهمات نقدية وعينية من الجهات المشاركة	**(61)**	(245)
نفقات المعونة الفنية التي تحملها الصندوق	**227**	737

17 التغيّر غير المحقّق في قيم الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
التغير في قيمة السندات	**3,849**	9,553
التغير في قيمة عقود تبادل العملات الآجلة	**(1,024)**	-
التغيّر خلال السنة	**2,825**	9,553

18 صافي النقد من الإستثمارات

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
صافي النقد المستلم من/ (المستخدم من) الإستثمارات بصناديق الإستراتيجيات المتعددة والعقار	**1,992**	(12,024)
المستلم من بيع أو استحقاق في السندات والأوراق المالية بالقيمة العادلة	**19,014**	246
المُستلم من بيع أو استحقاق السندات والأوراق المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	**32,564**	(105,222)
فروقات إعادة تقييم	**203**	(60)
	53,773	(117,060)

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

19 الأموال المدارة

بلغت الأموال المدارة من قِبل الصندوق لصالح منظمات عربيّة ما يعادل 8,253 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 *(2019: 7,282 ألف دينار عربي حسابي)*.

20 المُعاملات مع جهات ذات علاقة

الجهات ذات علاقة للصندوق هي الدول الأعضاء وهي المستهدفة من أنشطة الصندوق كما هو مبين في إيضاح رقم (1).

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع الدول الأعضاء كما في 31 كانون الأول (ديسمبر):

	إيضاح	**2020 ألف دينار عربي حسابي**	2019 ألف دينار عربي حسابي
قروض للدول الأعضاء	7	**569,692**	465,981
ودائع مقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية	11	**2,803,635**	2,808,685
إيرادات فوائد ورسوم على قروض للدول الأعضاء		**13,758**	19,686
نفقات فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية	11	**28,114**	63,235
نفقات معونة فنية	16	**227**	737

21 التوزيع الجغرافي للمحفظة الإستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الإستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجود مراكزها، بالإضافة إلى محفظة الإستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الإستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر):

	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية والإفريقية	**1,305,654**	1,013,754
أوروبا	**741,693**	904,219
أمريكا الشمالية	**222,687**	368,666
الشرق الأقصى	**1,216,952**	1,294,717
المنظمات الدولية	**97,420**	88,493
	3,584,406	3,669,849

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

22 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

فيما يلي آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
النقد والبنود المعادلة للنقد	261,552	261,552	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	905,612	860,122	45,490	-	-	-
إستثمارات بسندات بالقيمة العادلة	1,700,688	1,700,688	-	-	-	-
إستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	628,350	217,172	111,135	269,001	31,042	-
إستثمارات بصناديق الاستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار	88,204	88,204	-	-	-	-
عقود تبادل عملات آجله مُستحقة القبض	2,168	2,168	-	-	-	-
خطوط الإئتمان	165,516	123,145	28,648	13,723	-	-
قروض للدول الأعضاء	569,692	143,003	80,854	330,959	-	14,876
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
مساهمة بمؤسسة ذات علاقة	7,733	-	-	-	-	7,733
حسابات مدينة وموجودات أخرى	36,091	24,749	902	8,640	-	1,800
	4,370,942	**3,420,803**	**267,029**	**622,323**	**31,042**	**29,745**
المطلوبات						
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,803,635	2,613,466	190,169	-	-	-
عقود تبادل عملات آجله مُستحقة الدفع	23,232	23,232	-	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	18,549	3,128	12,049	652	-	2,720
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء	1,407,274	-	-	-	-	1,407,274
صافي الموجودات العائد للمُساهمين غير المُسيطرين في المؤسسة التابعة	118,252	-	-	-	-	118,252
	4,370,942	**2,639,826**	**202,218**	**652**	**-**	**1,528,246**
تعاقدات القروض غير المسحوبة	**114,180**	**-**	**-**	**-**	**-**	**114,180**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

22 الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2019

فيما يلي آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموّحدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2019:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
النقد والبنود المعادلة للنقد	973,323	973,323	-		-	
ودائع لأجل لدى البنوك	229,819	153,485	76,334	-	-	-
إستثمارات بسندات بالقيمة العادلة	1,715,797	1,715,797	-	-	-	-
إستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء	660,714	393,625	87,331	139,983	39,775	-
إستثمارات بصناديق الاستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار	90,196	90,196	-	-	-	-
عقود تبادل عملات آجله مُستحقة القبض	13,009	13,009	-	-	-	-
خطوط الإئتمان	150,621	124,094	21,593	4,934	-	-
قروض للدول الأعضاء	465,981	112,324	66,344	272,437	-	14,876
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-		-	5,336
مساهمة بمؤسسة ذات علاقة	8,073	-	-	-	-	8,073
حسابات مدينة وموجودات أخرى	27,010	23,996	1,506	129	-	1,379
	4,339,879	**3,599,849**	**253,108**	**417,483**	**39,775**	**29,664**
المطلوبات						
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,808,685	2,808,685	-	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	39,456	22,997	11,248	2,639	2,572	-
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء	1,367,615	-	-	-	-	1,367,615
صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة	124,123	-	-	-	-	124,123
	4,339,879	**2,831,682**	**11,248**	**2,639**	**2,572**	**1,491,738**
تعاقدات القروض غير المسحوبة	**38,415**	-	-	-	-	**38,415**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية الموحّدة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء وبالقيمة العادلة في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

تتضمن البيانات المالية الموحّدة مخصصات بمبلغ 1,066 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 *(2019: 1,443 ألف دينار عربي حسابي)* تمثل الخسائر الائتمانية المتوقّعة على الودائع والأصول المالية المصنّفة بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء بالإضافة إلى خطوط الائتمان.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته

لأغراض إدارة مخاطر الإئتمان، يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية إلى أدوات تندرج في فئة الإستثمار وأخرى تندرج في درجة غير فئة الإستثمار. يتوافق تعريف الصندوق لتصنيف "درجة الإستثمار" مع ما هو متعارف عليه عالمياً، أي يتم تصنيف الأدوات المالية ذات التصنيف الائتماني BBB وما فوق كأدوات استثمارية، ويتم تصنيف الفئات التي تقل تصنيفها عن BBB على أنها أدوات غير إستثمارية.

الجداول التالية تُلخص القيم الإجمالية للأصول المالية المعرضة لمخاطر الإئتمان وذلك طبقاً لمراحل التدني في قيم الأصول المالية وبحسب تصنيفاتها الائتمانية وذلك كما في 31 ديسمبر 2020 و2019:

(ألف دينار عربي حسابي)

التصنيف الائتماني	2020			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
محفظة القروض(*):				
• إجمالي المحفظة	378,685	110,645	80,362	569,692
• الخسائر الإئتمانية المتوقعة	-	-	-	-
• **صافي قيمة المحفظة**	**378,685**	**110,645**	**80,362**	**569,692**
محفظة خطوط الائتمان:				
• جهات سيادية	121,127	-	-	121,127
• بنوك تجارية	44,607	-	-	44,607
إجمالي المحفظة	165,734	-	-	165,734
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(218)	-	-	(218)
صافي قيمة المحفظة	**165,516**	**-**	**-**	**165,516**
محفظة الودائع:				
• درجة فئة الإستثمار	1,131,719	-	-	1,131,719
• دون فئة الإستثمار	16,201	-	-	16,201
• غير مصنفة	12,035	-	-	12,035
إجمالي المحفظة	1,159,955	-	-	1,159,955
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(117)	-	-	(117)
صافي قيمة المحفظة	**1,159,838**	**-**	**-**	**1,159,838**
محفظة السندات:				
• درجة فئة الإستثمار	2,238,624	-	-	2,238,624
• دون فئة الإستثمار	91,145	-	-	91,145
• غير مصنفة	-	-	-	-
إجمالي المحفظة	2,329,769	-	-	2,329,769
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(731)			(731)
صافي قيمة المحفظة	**2,329,038**	**-**	**-**	**2,329,038**

(*) لا يقوم الصندوق بتصنيف الدول الأعضاء المقترضة وفقاً للتصنيفات الائتمانية المتّبعة بواسطة وكالات التصنيف العالمية.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته *(تابع)*

(ألف دينار عربي حسابي)

التصنيف الائتماني	2019			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
محفظة القروض(*):				
• إجمالي المحفظة	282,941	102,678	80,362	465,981
• الخسائر الإئتمانية المتوقعة	-	-	-	-
• **صافي قيمة المحفظة**	**282,941**	**102,678**	**80,362**	**465,981**
محفظة خطوط الائتمان:				
• درجة فئة الإستثمار	32,452	-	-	32,452
• دون فئة الإستثمار	97,585	-	-	97,585
• غير مصنفة	20,836	-	-	20,836
إجمالي المحفظة	150,873	-	-	150,873
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(252)	-	-	(252)
صافي قيمة المحفظة	**150,621**	-	-	**150,621**
محفظة الودائع				
• درجة فئة الإستثمار	1,075,359	-	-	1,075,359
• دون فئة الإستثمار	32,783	-	-	32,783
• غير مصنفة	87,631	-	-	87,631
إجمالي المحفظة	1,195,773	-	-	1,195,773
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(341)	-	-	(341)
صافي قيمة المحفظة	**1,195,432**	-	-	**1,195,432**
محفظة السندات				
• درجة فئة الإستثمار	2,299,824	-	-	2,299,824
• دون فئة الإستثمار	77,537	-	-	77,537
• غير مصنفة	-	-	-	-
إجمالي المحفظة	2,377,361	-	-	2,377,361
الخسائر الإئتمانية المتوقّعة	(850)	-	-	(850)
صافي قيمة المحفظة	**2,376,511**	-	-	**2,376,511**

(*) لا يقوم الصندوق بتصنيف الدول الأعضاء المقترضة وفقاً للتصنيفات الائتمانية المتّبعة بواسطة وكالات التصنيف العالمية.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته *(تابع)*

الجداول التالية تلخص التغيّر في القيم الإجمالية للأصول المالية خلال عامي 2020 و2019 على التوالي:

(ألف دينار عربي حسابي)

	2020			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
محفظة القروض:				
إجمالي المحفظة كما في 01 كانون الثاني (يناير)	**282,941**	**102,678**	**80,362**	**465,981**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	(10,960)	10,960	-	-
• سحوبات خلال السنة	208,309	-	-	208,309
• تسديدات خلال السنة	(101,605)	(2,993)	-	(104,598)
إجمالي المحفظة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**378,685**	**110,645**	**80,362**	**569,692**
محفظة خطوط الائتمان:				
إجمالي المحفظة كما في 01 كانون الثاني (يناير)	**150,873**	-	-	**150,873**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• سحوبات خلال السنة	240,276	-	-	240,276
• تسديدات خلال السنة	(219,348)	-	-	(219,348)
• فروقات تحويل العملات	(6,067)	-	-	(6,067)
إجمالي المحفظة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**165,734**	-	-	**165,734**
محفظة الودائع:				
إجمالي المحفظة كما في 01 كانون الثاني (يناير)	**1,195,773**	-	-	**1,195,773**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• شراء أصول مالية جديدة	18,014,415	-	-	18,014,415
• أصول استحقت أو بيعت خلال السنة	(18,004,776)	-	-	(18,004,776)
• فروقات تحويل العملات	(45,457)	-	-	(45,457)
إجمالي المحفظة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**1,159,955**	-	-	**1,159,955**
محفظة السندات:				
إجمالي المحفظة كما في 01 كانون الثاني (يناير)	**2,377,361**	-	-	**2,377,361**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• شراء أصول مالية جديدة	2,968,300	-	-	2,968,300
• أصول استحقت أو بيعت خلال السنة	(3,006,080)	-	-	(3,006,080)
• فروقات تحويل العملات	(9,812)	-	-	(9,812)
إجمالي المحفظة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**2,329,769**	-	-	**2,329,769**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الإئتمان وتركزاته *(تابع)*

(ألف دينار عربي حسابي)

	2019			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
محفظة القروض:				
إجمالي المحفظة كما في 01 كانون الثاني (يناير)	**355,494**	**66,702**	**80,362**	**502,558**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• سحوبات خلال السنة	58,146	52,960	-	111,106
• تسديدات خلال السنة	(130,699)	(16,984)	-	(147,683)
إجمالي المحفظة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**282,941**	**102,678**	**80,362**	**465,981**
محفظة خطوط الائتمان:				
إجمالي المحفظة كما في 01 كانون الثاني (يناير)	**212,869**	-	-	**212,869**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• سحوبات خلال السنة	262,468	-	-	262,468
• تسديدات خلال السنة	(325,690)	-	-	(325,690)
• فروقات تحويل العملات	1,226	-	-	1,226
إجمالي المحفظة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**150,873**	-	-	**150,873**
محفظة الودائع:				
إجمالي المحفظة كما في 01 كانون الثاني (يناير)	**895,616**	-	-	**895,616**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• شراء أصول مالية جديدة	13,234,867	-	-	13,234,867
• أصول استحقت أو بيعت خلال السنة	(12,940,174)	-	-	(12,940,174)
• فروقات تحويل العملات	5,464	-	-	5,464
إجمالي المحفظة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**1,195,773**	-	-	**1,195,773**
محفظة السندات:				
إجمالي المحفظة كما في 01 كانون الثاني (يناير)	**2,262,831**	-	-	**2,262,831**
التغيّر في المحفظة الناتج عن:				
• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
• شراء أصول مالية جديدة	3,256,415	-	-	3,256,415
• أصول استحقت أو بيعت خلال السنة	(3,147,434)	-	-	(3,147,434)
• فروقات تحويل العملات	5,549	-	-	5,549
إجمالي المحفظة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**2,377,361**	-	-	**2,377,361**

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته *(تابع)*

يُلخص الجدول التالي التغيّر في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقّعة:

	الخسائر الائتمانية المتوقّعة على مدى 12 شهراً	
	2020 ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
محفظة الودائع		
الرصيد كما في بداية السنة	**341**	303
التغيّر في مخصصات الخسائر خلال السنة	**(224)**	38
الرصيد كما في نهاية السنة	**117**	341
محفظة السندات		
الرصيد كما في بداية السنة	**850**	908
التغيّر في مخصصات الخسائر خلال السنة	**(119)**	(58)
الرصيد كما في نهاية السنة	**731**	850
خطوط الائتمان		
الرصيد كما في بداية السنة	**252**	156
التغيّر في مخصصات الخسائر خلال السنة	**(34)**	96
الرصيد كما في نهاية السنة	**218**	252
المجموع		
الرصيد كما في بداية السنة	**1,443**	1,367
التغيّر في مخصصات الخسائر خلال السنة	**(377)**	76
الرصيد كما في نهاية السنة	**1,066**	1,443

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الإئتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها وفترات الاسترداد للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة.

يوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة وبيان الدخل الشامل الموحّد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المُعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

	التغير في نقاط الأساس	**2020** ألف دينار عربي حسابي	2019 ألف دينار عربي حسابي
التأثير على صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة	25	1,009	1,192
التأثير على بيان الدخل الشامل الموحّد	25	2,996	1,080

د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيم المُدرجة في البيانات المالية الموحّدة، وتتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنويع في مكوناتها.

لا يمكن تحديد القيمة العادلة للقروض المقدّمة للدول الأعضاء على النحو المحدّد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13)، ذلك بسبب الخصائص الفريدة لهذه القروض وعدم وجود سوق رئيسية أو أكثر فائدة لمثل هذه القروض.

إن القيمة الدفترية لخطوط الإئتمان والودائع لأجل والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والذمم الدائنة والأصول الأخرى والحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى، تعتبر تقديرات معقولة لقيمها العادلة، ذلك لأن معظم هذه الأصول والمطلوبات لها استحقاقات قصيرة الأجل.

بلغت القيمة العادلة للإستثمارات بالسندات والأوراق المالية المصنّفة بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء 636,066 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020 منها 520,995 ألف دينار عربي حسابي في المستوى (1) للقيمة العادلة و115,071 ألف دينار عربي حسابي في المستوى (2). *(2019: 665,929 ألف دينار عربي حسابي، المستوى (1): 545,455 ألف دينار عربي حسابي، المستوى (2): 120,474 ألف دينار عربي حسابي).*

هـ) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العُملات بشكل أساسي من خلال الاحتفاظ بموجوداته بالدينار العربي الحسابي على أساس وزنه المثبت بالعملات المكوّنة لسلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملاءمة عملات الودائع المقبولة مع عملات توظيفاتها ومن خلال استخدام عقود العملات الآجلة. كما يقوم الصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته القواعد الإرشادية للإستثمار، بعمليات التحوّط اللازمة لتغطية الموجودات والمطلوبات المالية بعملات غير عملة الأساس من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الإستثمار. ويتم ذلك بإستخدام مُشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

22 الأدوات المالية *(تابع)*

و) إدارة مخاطر السيولة

يعمل الصندوق على توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء والإيفاء بإلتزاماته الأخرى في الوقت المناسب. حيث أن عليه تقدير توقيت ومقدار احتياجات الدول الأعضاء أثناء الظروف غير المواتية يزيد من الحاجة لإدارة السيولة لديه وينبغي أن يكون مُستعدًا لتوفير الموارد للإحتياجات غير المتوقعة. يدير الصندوق مخاطر السيولة لديه من خلال مُراقبة التطورات في مركز السيولة عن كثب، كما يقوم الصندوق أيضاً بمتابعة التطورات في الدول الأعضاء للتنبؤ باحتياجات تلك الدول بصورة أفضل.

يقوم الصندوق بالدخول في عقود تبادل عملات آجله وسندات وأوراق مالية غير مدرجة في سوق نشطه، والإستثمار في صناديق إستراتيجيات متعددة وصناديق عقار غير مُدرجة، بالتالي قد لا يكون مُتاحاً للصندوق تصفية هذه الإستثمارات أو الإستجابة للأحداث التي قد تؤدي للإنخفاض في قيمتها بالسرعة المطلوبة.

تتم إدارة مخاطر السيولة من خلال التنويع في مكونات الأصول وآجالها مع الأخذ في الاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، واحتياجات السيولة والأحتفاظ بأرصدة كافية من النقد وما يعادله وأوراق المالية القابلة للتداول.

ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكلٍ يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسة التابعة. ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وما يترتب على المؤسسة التابعة من توزيع أرباح نقدية لمُساهميها. تتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات، التي تظهر تفاصيلها ضمن البيانات الموحّدة للتغيرات في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين بالمؤسسة التابعة.

(ح) إدارة مخاطر الأسعار

يتعرض الصندوق لمخاطر التغير في أسعار السندات والأوراق المالية وعقود تبادل العملات الآجله الذي قد ينتج من التغير في معدلات الفائدة في المستقبل. وعندما تكون تلك السندات بعملات أخرى غير الدينار العربي الحسابي، فإن تحويل تلك السندات من العملات الأجنبية إلى الدينار العربي الحسابي سيعرض الصندوق لمخاطر التغيرات في أسعار صرف تلك العملات. الإيضاح (هـ) "مخاطر العملات الأجنبية" أعلاه يبين كيفية إدارة هذا العنصر من مخاطر الأسعار وقياسه وفقاً للحدود التي تحددها إدارة الصندوق.

تتمثل سياسة الصندوق في إدارة مخاطر الأسعار من خلال التنويع واختيار الأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى ضمن الحدود المرسومة بسياسة الإستثمار والتي تتطلب مراقبة الوضع العام للسوق على أساس يومي ومُراجعته على أساس ربع سنوي من قبل إدارة الصندوق.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

23 إعادة العرض

أ) إعادة العرض في بيان المركز المالي

- **النقد والبنود المعادلة للنقد**

في الفترات السابقة، تم عرض "النقد والبنود المعادلة للنقد" بما يعادل 485,171 ألف دينار عربي حسابي و973,323 ألف دينار عربي حسابي كما في 01 كانون الثاني (يناير) 2019 و31 كانون الأول (ديسمبر) 2019، ضمن "الودائع لأجل لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب"، يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الفقرة (IAS 1.54)، أن يتم عرض النقد والبنود المعادلة له بشكل مُنفصل في بيان المركز المالي الموحد.

في الفترة الحالية، قامت إدارة الصندوق بتعديل عرض هذه البنود لتتوافق مع متطلبات المعيار المُحاسبي الدولي رقم (1)، حيث تم عرض "النقد والبنود المعادلة للنقد" بشكل مُنفصل في بيان المركز المالي الموحد. أدى ذلك إلى زيادة في "النقد والبنود المعادلة للنقد" بمبلغ 485,171 ألف دينار عربي حسابي و973,323 ألف دينار عربي حسابي كما في 01 كانون الثاني (يناير) 2019 و31 كانون الأول (ديسمبر) 2019، ونقص في "ودائع لأجل لدى البنود والحسابات الجارية وتحت الطلب" بنفس المبالغ كما في 01 كانون الثاني (يناير) 2019 و31 كانون الأول (ديسمبر) 2019.

- **المشتقات المالية**

في الفترات السابقة، تم عرض المبالغ مُستحقة القبض من عقود تبادل العملات الآجلة ضمن "الحسابات المدينة والموجودات الأخرى" في بيان المركز المالي الموحد. قامت الإدارة في الفترة الحالية بعرض هذه المبالغ بصورة مُنفصلة. أدى ذلك إلى الزيادة في المبالغ "مُستحقة القبض من عقود تبادل العملات الآجلة" بمبلغ 13,009 ألف دينار عربي حسابي و8,789 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2019 و01 كانون الثاني (يناير) 2019.

ب) إعادة العرض في بيان الدخل الشامل

وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) الفقرة ((IAS 1:82 (a)، يتم عرض إيرادات الفوائد التي تحتسب وفقاً لمُعدل الفائدة الفعلي بشكل مُنفصل في بيان الدخل الشامل. في الفترات السابقة، تم تضمين مبلغ 16,521 ألف دينار عربي حسابي إيرادات الفوائد من الإستثمارات بالتكلفة المطفأة كجزء من "إيرادات الإستثمار". في الفترة الحالية، قامت الإدارة بتعديل المُعالجة السابقة وعرض إيرادات فوائد الإستثمارات بالتكلفة المطفأة كبند مُنفصل في بيان الدخل الشامل.

لم تقم الإدارة بإعداد عمود ثالث في بيان المركز المالي الموحد ذلك لأنه ثم فقط إعادة ترتيب بعض الأرصدة للفترات السابقة كما هو موضح أعلاه.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

23 إعادة العرض *(تابع)*

الجداول التالية توضح التعديلات التي تمت في البيانات المالية نتيجة لإعادة عرض الفترات السابقة

بيان المركز المالي كما في 01 كانون الثاني (يناير) 2019.

	الرصيد كما هو معروض سابقاً	الزيادة/ (النقصان) نتيجة لإعادة العرض	الزيادة/ (النقصان) نتيجة لإعادة التصنيف	الرصيد بعد إعادة العرض
	ألف دينار عربي حسابي			
التأثير على الموجودات				
النقد والبنود المعادلة للنقد	-	-	485,171	485,171
ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب	899,697	-	(485,171)	414,526
عقود تبادل عملات مُستحقة القبض	-	-	8,789	8,789
حسابات مدينة وموجودات أخرى	30,956	-	(8,789)	22,167

بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2019.

	الرصيد كما هو معروض سابقاً	الزيادة/ (النقصان) نتيجة لإعادة العرض	الزيادة/ (النقصان) نتيجة لإعادة التصنيف	الرصيد بعد إعادة العرض
	ألف دينار عربي حسابي			
التأثير على الموجودات				
النقد والبنود المعادلة للنقد	-	-	973,323	973,323
ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب	1,203,142	-	(973,323)	229,819
عقود تبادل عملات مُستحقة القبض		-	13,009	13,009
حسابات مدينة وموجودات أخرى	40,019	-	(13,009)	27,010

بيان الدخل الشامل للسنة المُنتهية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2019.

	الرصيد كما هو معروض سابقاً	الزيادة/ (النقصان) نتيجة لإعادة العرض	الزيادة/ (النقصان) نتيجة لإعادة التصنيف	الرصيد بعد إعادة العرض
	ألف دينار عربي حسابي			
القوائد على السندات والأوراق المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	16,521	16,521
القوائد على السندات والأوراق المالية بالقيمة العادلة	-	-	24,026	24,026
الإيرادات الأخرى من الإستثمارات المالية	-	-	22,092	22,092
إيرادات الإستثمارات المالية	62,639	-	(62,639)	-
كما في بيان الدخل الشامل للسنة	**62,639**	**-**	**-**	**62,639**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

24 الأحداث اللاحقة

إدارة المخاطر في ظل الظرف الإقتصادي الراهن

من المُتوقع أن يكون لجائحة كورونا تداعيات إقتصادية جوهرية على الإقتصادات في معظم دول العالم. كما يُتوقّع أن تتطور التداعيات بشكل متسارع. لذلك اتخذ الصندوق تدابير في الشأن المالي والإقتصادي للتخفيف من تأثيرات هذه الجائحة.

يُراقب الصندوق وفقاً لآليات استمرارية الأعمال ومن خلال فريق إدارة الأزمات لديه تطورات الجائحة، وقام باتخاذ تدابير لإدارة الأزمة لضمان سلامة وأمن موظفي الصندوق وأصحاب المصلحة. كما تم توفير البيئة والإمكانيات لتطبيق خيار العمل عن بُعد من شهر مارس 2020، وبما يمكن موظفي الصندوق من مواصلة العمل عن بُعد واستمرارية الأعمال بشكل سلس.

الهيكل التنظيمي للصندوق

يتضـــمن الهيكل التنظيمي لصـــندوق النقد العربي: مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة من الدول الأعضـاء في الصـندوق، وينتخب المجلس رئيسـاً له من بين أعضـائه بالتناوب. يعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصـندوق، ويتمتع بجميع سـلطات الإدارة. يعقد مجلس محافظي الصـندوق اجتماعاً سـنوياً، في النصـف الأول من كل عام، في دولة المقر أو خارجها. يوضح الجدول التالي تشكيل مجلس محافظي الصندوق كما في 31 ديسمبر 2020:

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور زياد فريز
	نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد محمود العسعس
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي عبيد حميد الطاير
	نائب المحافظ	معالي عبد الحميد محمد سعيد الأحمدي [1]
مملكة البحرين	المحافظ	معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة
	نائب المحافظ	سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي الدكتور مروان العباسي
	نائب المحافظ	سعادة مراد عبد السلام
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي أيمن بن عبد الرحمان [2]
	نائب المحافظ	سعادة رستم فاضلي [3]
جمهورية جيبوتي	المحافظ	معالي عبد الكريم آدم شير
	نائب المحافظ	سعادة أحمد عثمان علي
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي محمد بن عبد الله الجدعان
	نائب المحافظ	معالي الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخليفي
جمهورية السودان	المحافظ	معالي الدكتورة هبة محمد علي [4]
	نائب المحافظ	سعادة محمد الفاتح زين العابدين [5]
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور كنان ياغي [6]
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور حازم يونس قرفول
جمهورية الصومال الفيدرالية	المحافظ	معالي عبد الرحمن دعاله بيله
	نائب المحافظ	سعادة عبد الرحمن محمد عبد الله
جمهورية العراق	المحافظ	معالي مصطفى غالب مخيف [7]
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور صلاح الدين حامد جعاطة

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
سلطنة عُمان	المحافظ نائب المحافظ	معالي سلطان بن سالم الحبسي [8] سعادة طاهر بن سالم بن عبد الله العمري
دولة فلسطين	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد مصطفى عطوفة اللواء طلال دويكات
دولة قطر	المحافظ نائب المحافظ	سعادة علي شريف العمادي سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني
جمهورية القُمر المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي سيد علي سيد شيخان سعادة يونس إيمان
دولة الكويت	المحافظ نائب المحافظ	معالي خليفة مساعد حماده [9] معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل
الجمهورية اللبنانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي رياض توفيق سلامة سعادة رائد شرف الدين
دولـــة ليبيـــــا	المحافظ نائب المحافظ	سعادة الصديق عمر الكبير سعادة نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي
جمهورية مصر العربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي طارق عامر معالي الدكتور محمد معيط
المملكة المغربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد بنشعبون معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الشيخ الكبير ولد مولاي الطاهر [10] سعادة بومدين ولد الطايع
الجمهورية اليمنية	المحافظ نائب المحافظ	معالي سالم صالح بن بريك معالي أحمد عبيد الفضلي

1 اعتباراً من أبريل 2020 لمعالي مبارك راشد المنصوري.

2 اعتباراً من يونيو 2020 خلفاً لمعالي عبد الرحمان راوية (يناير – يونيو) الذي حل محل معالي محمد لوكال.

3 اعتباراً من سبتمبر 2020 خلفاً لسعادة أيمن بن عبد الرحمان.

4 اعتباراً من يوليو 2020 خلفاً لمعالي الدكتور إبراهيم أحمد البدوي.

5 اعتباراً من مارس 2020 خلفاً لسعادة الدكتور بدرالدين عبد الرحيم إبراهيم.

6 اعتباراً من أغسطس 2020 خلفاً لمعالي الدكتور مأمون حمدان.

7 اعتباراً من سبتمبر 2020 خلفاً لمعالي الدكتور علي محسن إسماعيل.

8 اعتباراً من أغسطس 2020 خلفاً لمعالي درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي.

9 اعتباراً من ديسمبر 2020، خلفاً لمعالي براك علي الشيتان، الذي حل محل معالي مريم عقيل السيد هاشم العقيل اعتباراً من فبراير حتى ديسمبر 2020.

10 اعتبارا من فبراير 2020 خلفاً لمعالي عبد العزيز ولد داهي.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة. يوضح الجدول التالي تشكيل مجلس المديرين التنفيذيين (2019-2022)، كما في نهاية ديسمبر 2020:

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة حسين بن شويش الشويش	المملكة العربية السعودية	13.96
سعادة علي بوهراوة [1]	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	12.27
سعادة مازن صباح أحمد	جمهورية العراق	12.27
سعادة جمال محمد نجم (مصر)	جمهورية مصر العربية	*19.65
	الجمهورية اليمنية	
	جمهورية السودان	
	جمهورية الصومال الفيدرالية	
	جمهورية جيبوتي	
	جمهورية القمر المتحدة	
سعادة يونس حاجي الخوري (الإمارات)	دولة الكويت	15.13
	دولة الإمارات العربية المتحدة	
سعادة ناجي محمد عيسى (ليبيا)	المملكة المغربية	12.87
	دولة ليبيا	
	الجمهورية التونسية	
	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	
سعادة الدكتور قيس بن عيسى اليحيائي (عُمان) [2]	دولة قطر	6.77
	مملكة البحرين	
	سلطنة عُمان	
سعادة رائد شرف الدين (لبنان)	الجمهورية العربية السورية	7.07
	المملكة الأردنية الهاشمية	
	الجمهورية اللبنانية	
	دولة فلسطين	

*) تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.

1) اعتباراً من نوفمبر 2020 خلفاً لسعادة عبد الحق بجاوي.
2) اعتباراً من أغسطس 2020 خلفاً لسعادة محمد جواد حسن سليمان.

الإدارة التنفيذية للصندوق

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. يعتبر مدير عام الصندوق الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله، ويقدم تقريراً سنوياً عن أعمال الصندوق إلى مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي العادي. يساعد المدير العام في إنجاز أعمال الصندوق موظفون فنيون ينتظمون في عدة دوائر. إضافة إلى الدوائر، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي، ووحدة للاستراتيجية والتقييم، ووحدة لإدارة المخاطر. كما تم تشكيل خمس لجان، منها لجنتين دائمتين، هما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق، إضافة إلى اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين، الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين، وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين، ولجنة إدارة المخاطر، إضافة إلى لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

ملاحق التقرير

ملحق رقم (1): جداول القروض

جدول (أ/1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2020)

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688								
	2	السودان	1,875								
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750								
	4	المغرب	1,875								
	5	سوريا	750								
	6	السودان	1,875								
	7	السودان			11,250						
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750								
	9	موريتانيا		4,500							
	10	الصومال	1,500								
	11	السودان				5,000					
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940								
	13	المغرب	1,875								
	14	المغرب			31,850						
	15	المغرب	3,600								
	16	اليمن		8,820							
	17	المغرب				9,800					
	18	الصومال	1,440								
	19	الصومال			12,740						
	20	السودان	1,875								
	21	اليمن	3,675								
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000						
	23	السودان	3,600								
	24	موريتانيا	2,190								
	25	المغرب	1,875								
	26	سوريا	2,940								
	27	موريتانيا			8,240						
	28	اليمن	3,675								
	29	اليمن				3,920					
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930								
	31	السودان				4,800					
	32	السودان	1,875								
	33	اليمن					3,920				
	34	موريتانيا	750								
	35	العراق				27,000					
	36	سوريا					3,000				
	37	الأردن	3,990								
	38	الأردن					1,960				
	39	اليمن		5,700							
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**0**	**0**	**80,925**
1984	40	الصومال	1,500								
	41	اليمن					4,900				
	42	السودان			4,335						
	43	المغرب	1,875								
	44	اليمن	3,690								
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**4,900**	**0**	**0**	**0**	**16,300**
1985	45	اليمن	3,975								
	46	المغرب	3,600								
	47	المغرب	3,750								
	48	اليمن				5,100					
	49	الأردن	1,050								
	50	الأردن				2,660					
	51	الأردن					700				
	52	موريتانيا	2,190								
	53	العراق	27,930								
			42,495	**0**	**0**	**7,760**	**700**	**0**	**0**	**0**	**50,955**

جدول (ب/1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2020) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1986	54	اليمن	3,675								
	55	المغرب	1,875								
	56	سوريا	2,940								
	57	سوريا	2,400								
	58	المغرب		6,250							
	59	المغرب					2,500				
	60	موريتانيا			3,250						
	61	موريتانيا	1,500								
	62	تونس	3,675								
	63	الأردن	3,990								
	64	تونس	1,500								
			21,555	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**0**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس					3,450				
	66	اليمن		2,500							
	67	العراق					18,620				
			0	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**0**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875								
	69	اليمن	3,690								
	70	الأردن					1,960				
	71	المغرب	7,350								
	72	الجزائر					18,620				
	73	موريتانيا				2,460					
	74	اليمن		6,150							
	75	مصر	4,687								
	76	اليمن	3,975								
	77	موريتانيا	2,190								
	78	اليمن					5,100				
	79	سوريا		8,200							
	80	الجزائر	27,930								
	81	العراق	27,930								
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**0**	**0**	**122,117**
1989	82	العراق	3,300								
	83	الأردن		5,320							
	84	مصر	5,250								
	85	المغرب			17,150						
	86	الجزائر		41,640							
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050						
	88	مصر				6,625					
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**0**	**0**	**15,675**
1991											
1992	89	المغرب			14,800						
	90	تونس	3,675								
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250						
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**		**0**	**0**	**3,250**
1994	92	اليمن	11,340								
	93	موريتانيا				2,460					
	94	الأردن			7,980						
	95	الجزائر			29,150						
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120							
	97	تونس	5,175								
	98	الأردن			5,320						
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230						
	100	موريتانيا			4,955						
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**36,185**

جدول (ج/1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2020) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1997	101	الأردن				2,660					
	102	جيبوتي		367							
	103	اليمن			19,656						
			0	**367**	**19,656**	**2,660**	**0**	**0**	**0**	**0**	**22,683**
1998	104	الأردن							3,910		
	105	اليمن							9,057		
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**12,967**	**0**	**12,967**
1999	106	الجزائر							30,605		
	107	تونس	5,175								
	108	المغرب							10,878		
	109	تونس							5,072		
	110	لبنان	3,675								
			8,850	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**46,555**	**0**	**55,405**
2000	111	جيبوتي			245						
	112	لبنان							3,601		
	113	موريتانيا			4,000						
	114	المغرب				7,400					
	115	مصر							23,153		
			0	**0**	**4,245**	**7,400**	**0**	**0**	**26,754**	**0**	**38,399**
2001	116	الأردن							5,214		
	117	المغرب							14,504		
	118	مصر				15,750					
	119	مصر	23,625								
	120	تونس				3,450					
	121	تونس							6,762		
			23,625	**0**	**0**	**19,200**	**0**	**0**	**26,480**	**0**	**69,305**
2002	122	مصر							30,870		
	123	جيبوتي							420		
	124	لبنان	3,675								
			3,675	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,290**	**0**	**34,965**
2003	125	المغرب							11,100		
	126	جيبوتي			368						
	127	مصر			55,125						
			0	**0**	**55,493**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**0**	**66,593**
2004	128	القمر المتحدة	184								
	129	تونس							5,175		
	130	السودان			9,800						
	131	مصر							23,625		
			184	**0**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**28,800**	**0**	**38,784**
2005	132	موريتانيا			8,600						
	133	السودان							9,800		
	134	لبنان							6,825		
			0	**0**	**8,600**	**0**	**0**	**0**	**16,625**	**0**	**25,225**
2006	135	جيبوتي							350		
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**350**	**0**	**350**
2007	136	سوريا							2,000		
	137	لبنان							9,100		
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**0**	**11,100**
2008	138	القمر المتحدة		184							
	139	جيبوتي						614			
	140	سوريا							9,600		
	141	لبنان						18,200			
			0	**184**	**0**	**0**	**0**	**18,814**	**9,600**	**0**	**28,598**

جدول (د/1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2020) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
2009	142	الأردن	7,365								
	143	الأردن							12,275		
	144	المغرب							47,863		
	145	موريتانيا							9,120		
	146	المغرب				21,880					
			7,365	**0**	**0**	**21,880**	**0**	**0**	**69,258**	**0**	**98,503**
2010	147	الأردن				9,820					
	148	الأردن							17,185		
	149	المغرب							47,863		
	150	اليمن			43,000						
			0	**0**	**43,000**	**9,820**	**0**	**0**	**65,048**	**0**	**117,868**
2011	151	المغرب						13,675			
	152	مصر	43,725								
	153	مصر							58,300		
			43,725	**0**	**0**	**0**	**0**	**13,675**	**58,300**	**0**	**115,700**
2012	154	الأردن	7,365								
	155	اليمن		21,000							
	156	اليمن				24,000					
	157	تونس							15,935		
	158	تونس				12,750					
	159	تونس	9,562								
	160	المغرب				27,350					
			16,927	**21,000**	**0**	**64,100**	**0**	**0**	**15,935**	**0**	**117,962**
2013	161	السودان							9,800		
	162	اليمن		21,000							
	163	الأردن				12,790					
	164	الأردن			12,790						
	165	القمر المتحدة			787						
	166	تونس							12,000		
	167	تونس							20,000		
	168	المغرب							60,000		
			0	**21,000**	**13,577**	**12,790**	**0**	**0**	**101,800**	**0**	**149,167**
2014	169	موريتانيا			20,000						
	170	اليمن			36,510						
			0	**0**	**56,510**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**56,510**
2015	171	الأردن							13,285		
	172	مصر							78,880		
	173	مصر	59,160								
	174	السودان			39,900						
			59,160	**0**	**39,900**	**0**	**0**	**0**	**92,165**	**0**	**191,225**
2016	175	الأردن	9,964								
	176	موريتانيا				12,340					
	177	مصر				81,820					
			9,964	**0**	**0**	**94,160**	**0**	**0**	**0**	**0**	**104,124**
2017	178	الأردن				13,400					
	179	المغرب							69,500		
			0	**0**	**0**	**13,400**	**0**	**0**	**69,500**	**0**	**82,900**
2018	180	تونس				18,532					
	181	تونس								18,532	
	182	السودان								22,800	
	183	مصر								87,700	
	184	المغرب				41,125					
			0	**0**	**0**	**59,657**	**0**	**0**	**0**	**129,032**	**188,689**
2019	185	الأردن							23,000		
	186	السودان		27,400							
	187	السودان				27,400					
			0	**27,400**	**0**	**27,400**	**0**	**0**	**23,000**	**0**	**77,800**
2020	188	مصر							153,475		
	189	الأردن	10,000								
	190	المغرب	30,844								
	191	المغرب							51,406		
	192	تونس	14,381								
	193	تونس							23,968		
			55,225	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**228,849**	**0**	**284,074**
المجمـــوع			**486,475**	**174,151**	**450,331**	**402,292**	**64,730**	**32,489**	**945,476**	**129,032**	**2,684,976**

جدول (هـ-1) : تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء حسب نوع القرض (1978 - 2020)

الدول المستفيدة من **القروض التلقائية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	7	43.724
الجمهورية التونسية	7	43.143
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	6	141.135
المملكة المغربية	11	60.394
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	67	**486.475**

الدول المستفيدة من **القروض الممتدة**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	3	26.090
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
جمهورية السودان	5	70.285
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	8	61.345
الجمهورية اليمنية	3	99.166
جمهورية جيبوتي	2	0.613
جمهورية القمر المتحدة	1	0.787
	29	**450.331**

الدول المستفيدة من **القروض العادية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	7	80.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
جمهورية السودان	1	27.400
	15	**174.151**

الدول المستفيدة من **التسهيل التجاري**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من **القروض التعويضية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	5	41.330
الجمهورية التونسية	3	34.732
جمهورية السودان	3	37.200
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	3	104.195
المملكة المغربية	5	107.555
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	3	17.260
الجمهورية اليمنية	3	33.020
	26	**402.292**

الدول المستفيدة من **تسهيل التصحيح الهيكلي**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	6	74.869
الجمهورية التونسية	7	88.912
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية السودان	2	19.600
الجمهورية اللبنانية	3	19.526
جمهورية مصر العربية	6	368.303
المملكة المغربية	8	313.114
الجمهورية اليمنية	1	9.057
جمهورية جيبوتي	2	0.770
الجمهورية العربية السورية	2	11.600
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	9.120
	39	**945.476**

الدول المستفيدة من **قرض تسهيل النفط**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية جيبوتي	1	0.614
الجمهورية اللبنانية	1	18.200
المملكة المغربية	1	13.675
	3	**32.489**

الدول المستفيدة من **قرض تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية السودان	1	22.800
جمهورية مصر العربية	1	87.700
الجمهورية التونسية	1	18.532
	3	**129.032**

جدول (و/1) : أرصدة التزامات القروض حسب الدولة المقترضة (2019 - 2020)

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2019			نهاية عام 2020		
	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي التزامات القروض	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي التزامات القروض
المملكة الأردنية الهاشمية	25,394	9,200	**34,594**	35,921		**35,921**
جمهورية السودان	102,678	10,960	**113,638**	110,645		**110,645**
الجمهورية العربية السورية	2,880		**2,880**	2,880		**2,880**
جمهورية الصومال	14,876		**14,876**	14,876		**14,876**
جمهورية العراق	10,821		**10,821**	1,368		**1,368**
جمهورية مصر العربية	100,321		**100,321**	164,876	65,775	**230,651**
المملكة المغربية	102,725		**102,725**	122,051	20,562	**142,613**
الجمهورية اليمنية	62,605	18,255	**80,860**	62,605	18,255	**80,860**
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	11,250		**11,250**	6,250		**6,250**
الجمهورية التونسية	32,431		**32,431**	48,220	9,588	**57,808**
المجموع	**465,981**	**38,415**	**504,396**	**569,692**	**114,180**	**683,872**

جدول (ل/1) : أرصدة التزامات القروض القائمة سنوياً (1978- 2020)

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة التزامات القروض*	أرصدة سحوبات القروض**
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	48,687	42,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	12,967	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	25,225	275,201	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	11,100	247,693	226,218
2008	28,598	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273
2010	117,868	418,105	356,614
2011	115,700	466,769	416,119
2012	117,962	509,723	440,605
2013	149,167	541,148	466,096
2014	56,510	474,284	402,047
2015	191,225	528,846	451,978
2016	104,124	570,911	542,869
2017	82,900	542,813	486,578
2018	188,689	574,279	502,558
2019	77,800	504,396	465,981
2020	284,074	683,872	569,692

* أرصدة التزامات القروض القائمة والمتمثلة بأرصدة سحوبات القروض مضافاً إليها الأرصدة غير المسحوبة من القروض القائمة.

** أرصدة السحوبات من القروض القائمة مطروحاً منها الأقساط المسددة.

جدول (م / 1) : أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الصندوق حسب الآجال خلال عام 2020

	يناير 2020	فبراير 2020	مارس 2020	أبريل 2020	مايو 2020	يونيو 2020	يوليو 2020	أغسطس 2020	سبتمبر 2020	أكتوبر 2020	نوفمبر 2020	ديسمبر 2020
أجل 7 سنوات	1.72%	1.53%	1.26%	1.12%	1.05%	1.05%	1.07%	1.02%	1.12%	1.10%	1.13%	1.18%
أجل 5 سنوات	1.64%	1.47%	1.20%	1.03%	0.94%	0.94%	0.96%	0.92%	1.00%	0.99%	1.00%	1.05%
أجل 4 سنوات	1.61%	1.44%	1.16%	1.00%	0.89%	0.90%	0.91%	0.89%	0.95%	0.94%	0.94%	0.98%
أجل 3 سنوات	1.58%	1.43%	1.13%	0.97%	0.86%	0.86%	0.87%	0.86%	0.91%	0.90%	0.89%	0.93%
أجل 6 أشهر	1.66%	1.58%	1.28%	1.32%	1.07%	0.94%	0.91%	0.88%	0.87%	0.86%	0.86%	0.88%

الشكل رقم (6) : أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الصندوق حسب الآجال خلال الفترة (2003 - 2020)

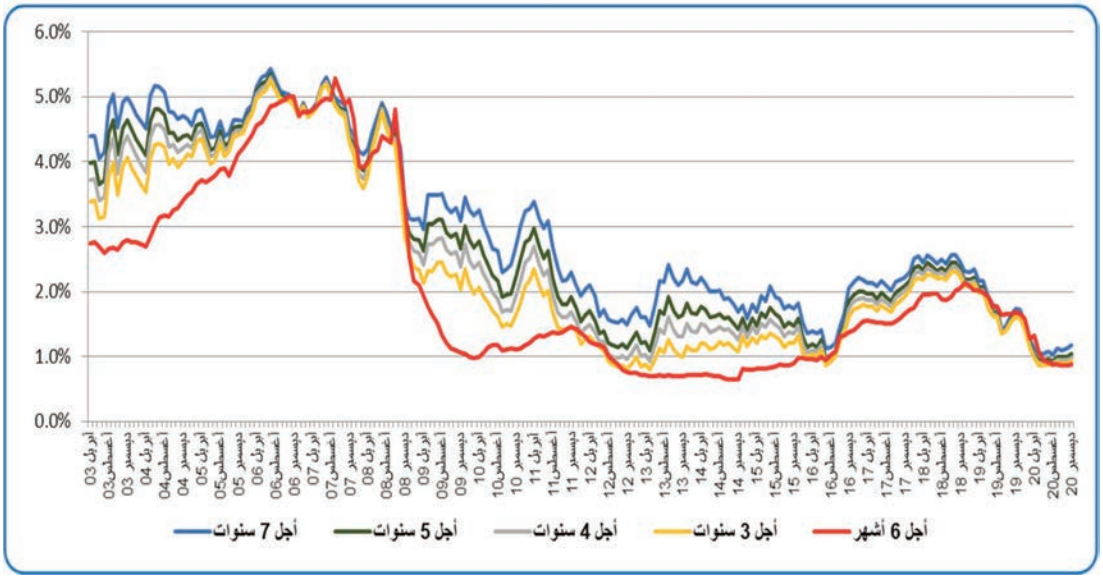

ملحق رقم (2): رأس المال

رأس المال كما في 31 ديسمبر 2020

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام **	إجمالي المدفوع
1-	المملكة الاردنية الهاشمية	14,850	80	7,795	6,975	14,850
2-	دولة الامارات العربية المتحدة	52,950	300	27,725	24,925	52,950
3-	مملكة البحرين	13,800	80	7,220	6,500	13,800
4-	الجمهورية التونسية	19,275	100	10,113	9,063	19,275
5-	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	116,850	760	61,115	54,975	116,850
6-	المملكة العربية السعودية	133,425	760	69,878	62,788	133,425
7-	جمهورية السودان	27,600	200	14,400	13,000	27,600
8-	الجمهورية العربية السورية	19,875	80	7,120	9,363	16,563
9-	جمهورية الصومال	11,025	80	3,920	5,188	9,188
10-	جمهورية العراق	116,850	760	61,115	54,975	116,850
11-	سلطنة عمان	13,800	80	7,220	6,500	13,800
12-	دولة قطر	27,600	200	14,400	13,000	27,600
13-	دولة الكويت	88,200	500	46,200	41,500	88,200
14-	الجمهورية اللبنانية	13,800	100	7,200	6,500	13,800
15-	دولة ليبيا	37,035	186	19,427	17,423	37,035
16-	جمهورية مصر العربية	88,200	500	46,200	41,500	88,200
17-	المملكة المغربية	41,325	200	21,688	19,438	41,325
18-	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	13,800	80	7,220	6,500	13,800
19-	الجمهورية اليمنية	42,450	280	16,535	19,975	36,790
20-	دولة فلسطين*	5,940	-	-	-	-
21-	جمهورية جيبوتي	675	5	245	313	563
22-	جمهورية القمر المتحدة	675	5	245	313	563
	المجموع	**900,000**	**5,336**	**456,979**	**420,710**	**883,025**

* تم تأجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

**التحويل من الاحتياطي العام إلى رأس المال تمّ على مرحلتين:

الأولى: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تمّ رسملة جزءٍ من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال الذي كان مصرّحاً به آنذاك والبالغ 271.7 مليون دينار عربي حسابي.

الثانية: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2013 تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي، والاكتتاب بنصف الزيادة وبقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي بنفس نسب الحصص المكتتب بها، وتم تسديد نصف الاكتتاب من خلال رسملة الاحتياطيات والنصف المتبقي والبالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي يتم تسديده نقداً من قبل الدول الأعضاء وعلى خمسة أقساط سنوية متساوية بدءاً من أبريل 2014.

ملحق رقم : (3)

عدد الكوادر العربية المستفيدة من الدورات التدريبية بصندوق النقد العربي

خلال الفترة (1988/1/1 - 2020/12/31)

	الدورات وورش العمل التي يقدمها الفنيين بالصندوق	الدورات وورش العمل المشتركة مع المؤسسات الدولية والإقليمية *	الإجمالي
الدولة / عدد الأنشطة	220	241	461
المملكة الأردنية الهاشمية	433	490	923
دولة الإمارات العربية المتحدة	443	392	835
مملكة البحرين	325	291	616
الجمهورية التونسية	326	353	679
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	264	316	580
جمهورية جيبوتي	63	335	398
المملكة العربية السعودية	537	570	1107
جمهورية السودان	460	467	927
الجمهورية العربية السورية	363	468	831
جمهورية الصومال الفيدرالية	31	52	83
جمهورية العراق	314	557	871
سلطنة عُمان	313	368	681
دولة فلسطين	314	307	621
دولة قطر	216	219	435
جمهورية القُمر المتحدة	46	43	89
دولة الكويت	348	289	637
الجمهورية اللبنانية	178	280	458
دولة ليبيا	258	202	460
جمهورية مصر العربية	490	426	916
المملكة المغربية	360	429	789
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	266	277	543
الجمهورية اليمنية	248	312	560
الإجمالي	6,596	7,443	14,039

* تتضمن المؤسسات الدولية والاقليمية التي يشترك الصندوق معها في تقديم دورات وحلقات عمل بالمعهد: صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، البنك الإسلامي للتنمية، البنك المركزي الألماني، بنك انجلترا المركزي، بنك التسويات الدولية، البنك الدولي، الوكالة الألمانية للتنمية، مجلس الخدمات المالية الاسلامية، البنك المركزي الفرنسي، الوكالة اليابانية للتنمية الدولية (جايكا).

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818، أبوظبي – دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 2 971+
فاكس: 6326454 2 971+
البريد الالكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: http://www.amf.org.ae